

الخبير للنمو والدخل
Alkhabeer Growth & Income



الشروط والأحكام

صندوق الخبير للنمو والدخل

صندوق استثمار أسهم عام مفتوح
متوافق مع معايير لجنة الرقابة
الشرعية لدى مدير الصندوق

الخبير المالية
Alkhabeer Capital



الشروط والأحكام

(أ) اسم صندوق الاستثمار، مع ذكر فئته ونوعه:

صندوق الخير للنمو والدخل

Alkhabeer Growth & Income Fund

(صندوق استثمار أسهم عام مفتوح متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق)

رقم الشهادة الشرعية: AKC-1975-115-12-08-21-#02

(ب) اسم مدير الصندوق:

الخبير المالية
Alkhabeer Capital



شركة الخبير المالية

مدير الصندوق

رأس مال الصندوق المستهدف	1 مليار ريال سعودي والحد الأدنى لتشغيل الصندوق هو 300 مليون ريال سعودي
إجمالي عدد الوحدات عند التأسيس	100 مليون وحدة
إجمالي عدد الوحدات بعد تخفيض رأس المال وإلغاء جزء من الوحدات	69,974,149 مليون وحدة
سعر الوحدة في الطرح الأولي	10 ريال سعودي

(ج) الإقرارات والبيان التوضيحي:

- صدرت هذه الشروط والأحكام بتاريخ 1443/07/06 هـ الموافق 2022/02/07 م، وتم تحديثها بتاريخ 1447/12/03 هـ الموافق 2025/05/20 م.
- تمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على طرح وتسجيل وحدات صندوق الخير للنمو والدخل كصندوق متداول مغلق في تداول السعودية بتاريخ 1443/07/06 هـ الموافق 2022/02/07 م، وتمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على إلغاء إدراج وحدات الصندوق وتغيير فئة ونوع الصندوق إلى عام مفتوح بتاريخ 1447/12/03 هـ الموافق 2026/05/20 م.
- روجعت شروط وأحكام صندوق الخير للنمو والدخل من قبل مجلس إدارة الصندوق وتمت الموافقة عليها. ويتحمل مدير الصندوق وأعضاء مجلس إدارة الصندوق مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة واكتمال المعلومات الواردة في الشروط والأحكام. كذلك يقر ويؤكد أعضاء مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بصحة واكتمال المعلومات الواردة في الشروط والأحكام، ويقرون أيضاً ويؤكدون أن المعلومات والبيانات الواردة في الشروط والأحكام غير مضللة.
- وافقت هيئة السوق المالية على طرح وحدات صندوق الخير للنمو والدخل. ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن محتويات شروط وأحكام الصندوق، ولا تعطي أي تأكيد يتعلق بدقتها أو اكتمالها، ولا تعطي هيئة السوق المالية أي توصية بشأن جدوى الاستثمار في الصندوق من عدمه، ولا تعني موافقتها على طرح وحدات الصندوق توصيتها بالاستثمار فيه، وتؤكد أن قرار الاستثمار في الصندوق يعود للمستثمر أو من يمثلته.
- تم اعتماد صندوق الخير للنمو والدخل على أنه صندوق استثمار متوافق مع المعايير الشرعية المجازة من قبل لجنة الرقابة الشرعية المعنية لصندوق الاستثمار.
- تخضع جميع المعلومات والبيانات الواردة في شروط وأحكام صندوق "الخبير للنمو والدخل" للائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتحتوي على معلومات كاملة وواضحة وصحيحة وغير مضللة وتكون محدثة ومعدلة.
- يجب على المستثمرين المحتملين قراءة شروط وأحكام صندوق الخير للنمو والدخل ووثائقه الأخرى بعناية ودقة قبل اتخاذ القرار بالاستثمار.
- يعد استثمار المستثمر في الصندوق إقراراً منه باطلاعه على شروط وأحكام الصندوق وقبوله بها.
- تتاح التقارير السنوية للصندوق بما في ذلك القوائم المالية في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق www.alkhabeer.com والموقع الإلكتروني لتداول السعودية www.saudiexchange.sa حيث يمكن الاطلاع على أداء الصندوق ضمن تقاريره.
- ننصح المستثمرين بقراءة شروط وأحكام الصندوق وفهمها. وفي حال تعذر فهم شروط وأحكام الصندوق، ننصح بالأخذ بمشورة مستشار مهني.

هذه هي النسخة المعدلة من شروط وأحكام "صندوق الخير للنمو والدخل المتداول" - "Alkhabeer Growth & Income Traded Fund" التي تعكس التغييرات التالية:

الصيغة الحالية	الصيغة المقترحة
اسم الصندوق: "الخبر للنمو والدخل المتداول" (Alkhabeer Growth & Income Traded Fund) (صندوق استثمار أسهم عام متداول مغلق)	اسم الصندوق: "الخبر للنمو والدخل" (Alkhabeer Growth & Income Fund) (صندوق استثمار أسهم عام مفتوح) (تم تعديل اسم الصندوق وفنته ونوعه حيث ماينطبق)
مصطلح "تقويم"	مصطلح "تقييم" (تم تعديل المصطلح حيث ماينطبق)
"ضوابط الهيئة الشرعية"	"معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق" (تم التعديل حيث ماينطبق)
تاريخ بدء الصندوق	تاريخ تشغيل الصندوق (تم التعديل حيث ماينطبق)
صفحة الغلاف	
ج) الإقرارات والبيان التوضيحي: - تمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على طرح وتسجيل وحدات صندوق الخير للنمو والدخل كصندوق متداول مغلق في تداول السعودية بتاريخ 1443/07/06 الموافق 2022/02/07م. - تخضع جميع المعلومات والبيود الواردة في شروط وأحكام صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول" للائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية وقواعد الإدراج، وتحتوي على معلومات كاملة وواضحة وصحيحة وغير مضللة وتكون محدثة ومعدلة.	ج) الإقرارات والبيان التوضيحي: - تمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على طرح وتسجيل وحدات صندوق الخير للنمو والدخل كصندوق متداول مغلق في تداول السعودية بتاريخ 1443/07/06 الموافق 2022/02/07م، وتمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على إلغاء إدراج وحدات الصندوق وتغيير فئة ونوع الصندوق إلى عام مفتوح بتاريخ 1447/12/03 الموافق 2026/05/20م. - تخضع جميع المعلومات والبيود الواردة في شروط وأحكام صندوق "الخبر للنمو والدخل" للائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتحتوي على معلومات كاملة وواضحة وصحيحة وغير مضللة وتكون محدثة ومعدلة
إشعار هام	
كما تحتوي الشروط والأحكام على المعلومات التي تم تقديمها امثالاً لمتطلبات تسجيل الوحدات وقبول إدراجها في تداول السعودية وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وقواعد الإدراج.	حذف البيان من الإشعار لإلغاء الإدراج.
دليل الصندوق	
مدير الطرح / جهة مستلمة	حذف معلومات (مدير الطرح / جهة مستلمة) من دليل الصندوق لإلغاء الإدراج حيث ماينطبق.
قائمة المصطلحات	
"قواعد الإدراج" يعني قواعد الإدراج الموافق عليها بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-123-2017) بتاريخ 9 ربيع الآخر 1439هـ الموافق 27 ديسمبر 2017م والمعدلة بموجب قراره رقم (2021-22-12) بتاريخ 12 رجب 1442هـ الموافق 24 فبراير 2021م كما يتم تعديلها من وقت لآخر؛	حذف التعريف لإلغاء الإدراج.
"الجهة / الجهات المستلمة" تعني الجهات المستلمة لطلبات الاشتراك في صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول" والموضحة في مستندات الصندوق؛	حذف التعريف لإلغاء الإدراج.
"تداول" تعني النظام الآلي لتداول الأسهم التابع لتداول السعودية؛	حذف التعريف لإلغاء الإدراج.
لم يتم ذكرها سابقاً.	"يوم التعامل" يقصد به اليوم الذي يمكن فيه الاشتراك في وحدات الصندوق واستردادها فيو اليوم الذي يتم فيه تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد المقدمة باستخدام آخر سعر وحدة محتسب للصندوق، وعندما لا يكون هذا اليوم يوم عمل فإن يوم التعامل هو يوم العمل التالي لذلك اليوم.
لم يتم ذكرها سابقاً.	"يوم التقييم" يقصد به اليوم الذي تكون فيه نقطة التقييم والتي يتم عندها تقييم أصول الصندوق وتستخدم بالتالي في حساب صافي قيمة أصول الصندوق.
"صافي قيمة الأصول" أو "صافي قيمة أصول الصندوق" هي القيمة النقدية على أساس إجمالي قيمة الأصول لصندوق الاستثمار المعلق المتداول المفتوح مخصوماً منها الخصوم (بما في ذلك أي التزامات مالية والرسوم والمصاريف المستحقة على الصندوق خلال فترة الاحتساب). فترة الاحتساب). ويتم تحديد صافي قيمة الأصول وفقاً للفقرة (10) من هذه الشروط والأحكام؛	حذف التعريف لإلغاء الإدراج.
"سعر الوحدة" يعني سعر الوحدة في السوق كما يتم إعلانه من تداول السعودية؛	حذف التعريف لإلغاء الإدراج.
"تغييرات أساسية" يقصد بمصطلح "التغيير الأساسي" أيًا من الحالات الآتية: (1) التغيير المهم في أهداف الصندوق أو طبيعته أو فنتته؛ (2) التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق؛ (3) التغيير الذي يكون له تأثير في درجة مخاطر الصندوق؛ (4) الانسحاب الطوعي لمدير الصندوق من منصب مدير الصندوق؛ (5) أي تغيير يؤدي إلى إلغاء أو تعديل صافي قيمة الأصول للصندوق العام المغلق أو أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو أي تابع لأي منهما؛ (7) أي تغيير يقدم نوعاً جديداً من المدفوعات تتسدد من أصول الصندوق العام المغلق؛ (8) أي تغيير يزيد بشكل جوهري أنواع المدفوعات الأخرى التي تتسدد من أصول الصندوق العام المغلق؛ (9) التغيير في تاريخ استحقاق أو إنهاء الصندوق العام المغلق؛ (10) زيادة إجمالي قيمة أصول الصندوق العام المغلق من خلال قبول مساهمات نقدية أو عينية أو كليهما؛ (11) أي حالات أخرى تقررها الهيئة من حين لآخر وتبلغ بها مدير الصندوق.	"تغييرات أساسية" يقصد بمصطلح "التغيير الأساسي" أيًا من الحالات الآتية: (1) التغيير المهم في أهداف الصندوق أو طبيعته أو فنتته؛ (2) التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق؛ (3) التغيير الذي يكون له تأثير في درجة مخاطر الصندوق؛ (4) الانسحاب الطوعي لمدير الصندوق من منصب مدير الصندوق؛ (5) أي حالات أخرى تقررها الهيئة من حين لآخر وتبلغ بها مدير الصندوق.
ملخص الصندوق	
الحج الأدنى لمبلغ الاشتراك الأولي: 1000 ريال سعودي.	الحج الأدنى لمبلغ الاشتراك والاسترداد: 1000 ريال سعودي لكل مستثمر.
أيام التعامل: خلال ساعات التداول اليومية عبر الوسطاء الماليين المرخص لهم.	أيام التعامل: يومي الأحد والثلاثاء من كل أسبوع باستثناء أيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية، وفي حال وافق يوم التعامل يوم عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية أو أحد الأسواق التي يستثمر بها الصندوق فإن يوم التعامل هو يوم العمل التالي لذلك اليوم.
أيام التقويم: يومياً، وسيقوم مدير الصندوق بتقييم صافي قيمة الوحدة للصندوق في كل يوم عمل ويتم نشر صافي قيمة الوحدة في يوم العمل التالي من تاريخ التقويم. وعندما لا يكون أي من تلك الأيام يوم عمل، فإن يوم التقويم سيكون يوم العمل التالي.	أيام التقييم: يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع باستثناء أيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية، وفي حال وافق يوم التقييم يوم عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية أو أحد الأسواق التي يستثمر بها الصندوق فيستمر تقييم أصول الصندوق في يوم العمل التالي لذلك اليوم.
أيام الإعلان عن صافي قيمة الوحدة للصندوق: سيتم الإعلان ونشر صافي قيمة الأصول لكل وحدة في موقع تداول السعودية وموقع مدير الصندوق.	أيام الإعلان عن صافي قيمة الوحدة للصندوق: يتم الإعلان ونشر سعر الوحدة بنهاية اليوم التالي ليوم التعامل.
موعد دفع قيمة الاسترداد: بما أن الصندوق هو صندوق مغلق ومتداول، فلا يمكن لمالكي الوحدات استرداد وحداتهم في الصندوق وإنما يمكنهم تداول الوحدات حسب سعر تداول الوحدات بالسوق حيث يتم تداول الوحدات بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات المدرجة في (تداول). ويجوز لمالكي الوحدات بيع أو شراء الوحدات خلال ساعات التداول اليومية عبر الوسطاء الماليين المرخص لهم.	موعد دفع قيمة الاسترداد: بعد أقصى قبل إقفال العمل في اليوم الخامس التالي ليوم التقييم الذي تم فيه تحديد سعر الاسترداد.
مدة الصندوق: تكون مدة الصندوق 99 عاماً من تاريخ إدراج الوحدات في تداول السعودية، قابلة للتجديد وفقاً لتقدير مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية.	مدة الصندوق: لا توجد مدة محددة للصندوق، فهو صندوق استثماري عام مفتوح غير مقيد بمدة محددة.
رسوم الاشتراك 2.0% من مبلغ الاشتراك.	رسوم الاشتراك حتى 1.0% من مبلغ الاشتراك.
لم يتم ذكرها سابقاً.	رسوم الاسترداد: لا يوجد.

الشرط والامتثال		الاشتراط والاستثمار
(ج) تاريخ موافقة الهيئة على طرح وحدات الصندوق:		(ج) تاريخ موافقة من قبل هيئة السوق المالية على طرح وتسجيل وحدات صندوق "الخبر للنمو والدخل" كصندوق متداول مغلق في تداول السعودية بتاريخ 1443/07/06 ه الموافق 2022/02/07م.
تمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على طرح وتسجيل وحدات صندوق "الخبر للنمو والدخل" كصندوق متداول مغلق في تداول السعودية بتاريخ 1443/07/06 ه الموافق 2022/02/07م.		تمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على إلغاء إدراج وحدات الصندوق وتغيير فئة ونوع الصندوق إلى عام مفتوح بتاريخ 1447/12/03 ه الموافق 2026/05/20م.
(د) مدة الصندوق:		(د) مدة الصندوق 99 عاماً من تاريخ إدراج الوحدات في تداول السعودية، قابلة للتجديد وفقاً لتقدير مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية.
(د) مدة الصندوق وتاريخ استحقاقه:		لا توجد مدة محددة للصندوق، فهو صندوق استثماري عام مفتوح غير مقيد بمدة محددة.
(3) سياسات الاستثمار وممارساته		(د) نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
(د) نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى		يمكن أن يستثمر الصندوق في عدد من الأصول المختلفة المتوافقة مع ضوابط اللجنة الشرعية. وتكون حدود التخصيص للاستثمار في هذه الأصول كما يلي:
نوع الاستثمار		نوع الاستثمار
الأهم العالمية والمحلية المدرجة		الأهم العالمية والمحلية المدرجة
الطرح الأولي للاكتتاب العام وزيادة رأس المال لأهم الشركات المدرجة		الطرح الأولي للاكتتاب العام وزيادة رأس المال لأهم الشركات المدرجة
صناديق الأسهم الخاصة والشركات غير المدرجة والمقبلة على الطرح الأولي		الشركات غير المدرجة والمقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة
للإكتتاب العام من خلال المساهمة في الطروحات الخاصة		صناديق الأسهم العامة والخاصة وصناديق المؤشرات المتداولة وصناديق أسواق النقد
صناديق الأسهم العامة وصناديق المؤشرات المتداولة وصناديق أسواق النقد		السبلة النقدية وصفقات المراجعة
السبلة النقدية وصفقات المراجعة		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
(هـ) بيان التصنيف الائتماني للاستثمارات الصندوق		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
يستثمر الصندوق في صفقات المراجعة المباشرة، مبرمة مع طرف خاضع لتنظيم البنك المركزي السعودي أو لهيئة رقابية مماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة العربية السعودية.		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
ويجب أن تتمتع هذه الجهات المقابلة بتصنيف ائتماني وفقاً لما تحدده واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاثة، والمصنفة بعد أدنى على النحو التالي:		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
- ستاندرد آند بورز (BBB) - موديز (Baa3) - فيتش (BBB-)		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
(و) بيان الحد الأعلى لنسبة الاستثمارات غير المصنفة وأي قيود أخرى مرتبطة بالتصنيف الائتماني		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
لن يستثمر الصندوق أصوله لدى جهات غير مصنفة من إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاثة (ستاندرد آند بورز – موديز – فيتش)، أو أطراف غير خاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي أو لهيئة رقابية مماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة العربية السعودية.		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
(ح) الإفصاح عما إذا كان مدير الصندوق يتولى الاستثمار في وحدات الصندوق		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
قد يقوم مدير الصندوق بالاستثمار في الصندوق من وقت لآخر خلال مدة الصندوق، شريطة أن يقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن أي استثمار له في الصندوق في نهاية كل سنة مالية في ملخص الإفصاح المالي. وسوف يفصح مدير الصندوق عن تفاصيل استثماراته في وحدات الصندوق بنهاية كل ربع في موقعه الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للسوق أو أي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة (حيثما ينطبق) وكذلك في التقارير التي يعدها مدير الصندوق وفق المادة (76) من لائحة صناديق الاستثمار.		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
(ك) القيود الأخرى على أنواع الأوراق المالية أو الأصول الأخرى التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
يلتزم مدير الصندوق بالقيود التي تنطبق على الصندوق الواردة في لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق وضوابط الهيئة الشرعية للصندوق وقرارات مجلس إدارة الصندوق وهي - على سبيل المثال لا الحصر:		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
- يجوز للصندوق استثمار أمواله وأصوله في الصناديق الخاصة على ألا يتجاوز ذلك 25% من صافي قيمة أصول الصندوق. - يجوز للصندوق استثمار نسبة تزيد عن 10% من صافي قيمة أصوله في أصول غير قابلة للتسليم، على ألا يتم استثمار نسبة تزيد عما نسبته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق في أصل واحد غير قابل للتسليم. - لا يجوز أن يتجاوز اقتراض الصندوق في السوق الرئيسية ما نسبته 30% من صافي قيمة أصوله. - لا يجوز استثمار أصول وأموال الصندوق العام ما نسبته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق في وحدات صندوق استثمار آخر أو في وحدات صناديق استثمار مختلفة صادرة عن ذات المؤسسة المالية. - لن يقوم الصندوق بامتلاك نسبة تزيد على 10% في شركة غير مدرجة واحدة لمصلحة الصندوق. - لا يجوز امتلاك نسبة تزيد عن 10% من الأوراق المالية المصدرة لأي مصدر واحد لمصلحة الصندوق. - لا يجوز امتلاك نسبة تزيد عن 20% من صافي قيمة أصول الصندوق الذي تم تملك وحداته. - لا يجوز استثمار نسبة تزيد عن 20% من صافي قيمة أصول الصندوق في جميع فئات أوراق مالية لمصدر واحد. - لا يجوز استثمار نسبة تزيد عن 10% من صافي قيمة أصول الصندوق للعام في أي فئة أوراق مالية صادرة عن مصدر واحد. وفي جميع الأحوال لا يجوز استثمار نسبة تزيد عن 20% من صافي قيمة أصول الصندوق في جميع فئات الأوراق المالية للمصدر الواحد. وتستثنى الاستثمارات الآتية من هذه الفقرة:		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
1. استثمار أكثر من 10% من صافي قيمة أصول الصندوق العام في أسهم مصدر واحد مدرجة في السوق أو في أي سوق مالية منظمة أخرى على ألا يتجاوز نسبة القيمة السوقية للإصدار إلى إجمالي القيمة السوقية لجميع الأسهم المدرجة في السوق ذي العلاقة، وذلك للصندوق العام الذي يهدف إلى الاستثمار في الأسهم المدرجة في السوق أو في أي سوق مالية أخرى منظمة، على ألا يتجاوز الاستثمار فيها نسبته 20% من صافي قيمة أصول الصندوق.		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
2. استثمار أكثر من 10% من صافي قيمة أصول الصندوق العام في أسهم مدرجة في السوق أو في أي سوق مالية منظمة أخرى لمصدر واحد تابع لمجال أو قطاع يكون هدف الصندوق العام الاستثمار فيه على ألا يتجاوز ذلك نسبة القيمة السوقية للإصدار إلى إجمالي القيمة السوقية لذلك المجال أو القطاع المعين وذلك للصندوق العام الذي تنص شروطه وأحكامه على أن هدفه الاستثماري محدد في مجال أو قطاع معين من الأسهم المدرجة على ألا يتجاوز الاستثمار فيها ما نسبته 20% من صافي قيمة أصول الصندوق.		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى
- باستثناء الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، لا يجوز أن تتجاوز مجموع استثمارات الصندوق في جهات مختلفة تنتمي لنفس المجموعة ما نسبته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق العام، ويشمل ذلك جميع الاستثمارات في الأوراق المالية البائدة عنها وصفقات سوق النقد المبرمة معها، والدوائع البنكية لديها. - لا يجوز أن تشمل محفظة الصندوق أي ورقة مالية يكون مطلوباً سداد أي مبلغ مستحق عليها، إلا إذا أمكن تغطية هذا السداد بالكامل من النقد أو الأوراق المالية التي يمكن تحويلها إلى نقد من محفظة الصندوق خلال خمسة (5) أيام عمل. - يلتزم مدير الصندوق بالمادة (59) من لائحة صناديق الاستثمار الخاصة بإجراءات مخالفة قيود الاستثمار أ. في حال مخالفة أي من قيود الاستثمار المنصوص عليها في هذه اللائحة أو في شروط وأحكام الصندوق بسبب إجراء اتخذه مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن، يتعين على مدير الصندوق إشعار الهيئة بذلك كتابياً بشكل فوري واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة خلال خمسة (5) أيام من تاريخ وقوع المخالفة، وللهيئة وفقاً لتقديرها المحض تغيير تلك المدة. ب. في حال مخالفة أي من قيود الاستثمار المنصوص عليها في هذه اللائحة أو في شروط وأحكام الصندوق بسبب تغير في الظروف خارج عن سيطرة مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن، ويتم إصلاح المخالفة خلال خمسة (5) أيام من		نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري يحده الأدنى والأعلى

تاريخ وقوع المخالفة، ويتعين على مدير الصندوق إشعار مسؤول المطابقة والالتزام و/أو لجنة المطابقة والالتزام بذلك فوراً مع الإشارة إلى الخطة التصحيحية والتأكيد على إصلاح المخالفة في أقرب وقت ممكن. ج. يجب على مدير الصندوق إشعار مسؤول المطابقة والالتزام و/أو لجنة المطابقة والالتزام لديه ومجلس إدارة الصندوق بجميع مخالفات قيود الاستثمار المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فور وقوعها . يجب على مسؤول المطابقة والالتزام و/أو لجنة المطابقة والالتزام حفظ سجل دائم بجميع مخالفات قيود الاستثمار المشار إليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة، وتوثيق الإجراء المتخذ والمدة الزمنية المطلوبة لإصلاحها.	(م) صلاحيات الصندوق في الحصول على تمويل وسياسة مدير الصندوق بشأن ممارسة صلاحيات الحصول على تمويل، وبينما سياسته فيما يتعلق برهن أصول الصندوق يجوز لمدير الصندوق الحصول على تسهيلات أو تمويل بالهامش، ويتم تنفيذ صفقات هامش تغطية لمصلحة الصندوق عن طريق السمسار الوسيط، شريطة أن تكون تلك التسهيلات أو ذلك التمويل متوافق مع ضوابط الهيئة الشرعية وبما لا يتجاوز 30% من صافي قيمة أصول الصندوق. وتتوقف فترات التمويل على طبيعة الأصول التي يتم شراؤها بتلك التسهيلات أو التمويل بالهامش . ويجوز رهن أصول الصندوق و/أو نقل ملكية أصول الصندوق أو بعضها كضمان باسم شركة تابعة للمؤسسة المالية التي قدمت التمويل للصندوق (بما لا يتعارض مع تعاميم الجهات المنظمة). ويعتمد مبلغ التمويل على (أ) شروط التمويل: (ب) أوضاع السوق السائدة. وسوف تكون شروط أي تسهيلات تمويل مبنية على أساس عدم وجود حق رجوع على مالكي الوحدات.
(م) صلاحيات الصندوق في الحصول على تمويل وسياسة مدير الصندوق بشأن ممارسة صلاحيات الحصول على تمويل، وبينما سياسته فيما يتعلق برهن أصول الصندوق يجوز لمدير الصندوق الحصول على تسهيلات أو تمويل بالهامش، ويتم تنفيذ صفقات هامش تغطية لمصلحة الصندوق عن طريق السمسار الوسيط، شريطة أن تكون تلك التسهيلات أو ذلك التمويل متوافق مع ضوابط الهيئة الشرعية وبما لا يتجاوز 30% من صافي قيمة أصول الصندوق. وتتوقف فترات التمويل على طبيعة الأصول التي يتم شراؤها بتلك التسهيلات أو التمويل بالهامش . ويجوز رهن أصول الصندوق و/أو نقل ملكية أصول الصندوق أو بعضها كضمان باسم شركة تابعة للمؤسسة المالية التي قدمت التمويل للصندوق (بما لا يتعارض مع تعاميم الجهات المنظمة). ويُستثنى من ذلك الحصول على تمويل لغرض تغطية طلبات الاسترداد. ويعتمد مبلغ التمويل على (أ) شروط التمويل: (ب) أوضاع السوق السائدة. وسوف تكون شروط أي تسهيلات تمويل مبنية على أساس عدم وجود حق رجوع على مالكي الوحدات.	(ع) المؤشر الاسترشادي والمعلومات عن العجة المزودة للمؤشر، والأسس والمنهجية المتبعة لحساب المؤشر (ع) ذكر المؤشر الاسترشادي وأسباب اختياره ومدى ملائمته للاستراتيجية والأهداف الاستثمارية للصندوق، بالإضافة إلى معلومات عن الجهة المزودة للمؤشر، والأسس والمنهجية المتبعة لحساب المؤشر (عائد كلي أو عائد سعري) تم تصميم المؤشر الاسترشادي والمصمم من قبل ايدبل ريتينجز (Ideal Ratings) خصيصاً ليتناسب مع أهداف واستراتيجية الاستثمار للصندوق، والذي يوفر تنوعاً في التعرض للأسهم العالمية والمحلية المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق عبر الدول والقطاعات وشرائح القيم السوقية وأراس المال السوقي للشركات المستهدفة. كما تم بناء المؤشر الاسترشادي بمنهجية العائد السعري.

4) المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق	
يعتبر الصندوق مرتفع المخاطر ولا يستطيع مدير الصندوق التأكيد بأن أي زيادة ستحدث في قيمة الاستثمارات في الصندوق. (أ) من المرجح أن يتعرض سعر الوحدة المتداول للتقلبات في الأداء نظراً لكونه صندوقاً متداولاً والذي من شأنه أن يجعل درجة مخاطر الاستثمار بالصندوق مرتفعة.	يعتبر الصندوق مرتفع المخاطر ولا يستطيع مدير الصندوق التأكيد بأن أي زيادة ستحدث في قيمة الاستثمارات في الصندوق. (أ) من المرجح أن يتعرض سعر الوحدة المتداول للتقلبات في الأداء نظراً لكونه صندوقاً متداولاً والذي من شأنه أن يجعل درجة مخاطر الاستثمار بالصندوق مرتفعة.

مخاطر سيولة السوق: بسبب طبيعة الصندوق المتداول، سيتم التقدم لطلب موافقة تداول السعودية على إدراج وحدات الصندوق في تداول السعودية. ولا ينبغي أن تفسر الموافقة على الطلب أو إدراج الصندوق في السوق المالية وتداول وحداته على أنها ضمان وجود سوق سائلة لتداول الوحدات أو أن سوقاً سائل سوف ينشأ، أو أنه في حال عدم نشوء سوق لتداول الوحدات، أن ذلك السوق سوف يستمر إلى أجل غير مسمى بعد الموافقة على طلب الإدراج والتداول. وفي حال عدم نشوء سوق سائل للتداول أو استمراره، يمكن أن تتأثر سيولة الوحدات وأسعار تداولها سلباً. وبالإضافة إلى ذلك، في حال عدم نشوء السوق أو السيولة للسوق، يمكن أن تؤدي عمليات التداول الصغيرة نسبياً أو عمليات التداول المقررة في الوحدات إلى تأثير سلبي كبير على سعر الوحدات في السوق، بينما يمكن أن يكون من الصعب تنفيذ عمليات أو عمليات مقررة تشتمل على عدد كبير من الوحدات بسعر مستقر. ويمكن أن يعيى العدد المحدود من الوحدات و/أو مالكي الوحدات أن هناك سيولة محدودة لتلك الوحدات، بما يمكن أن يؤثر سلباً على: (1) قدرة المستثمر على التخارج من جزء من أو كامل استثماره؛ و/أو (2) سعر تنفيذ ذلك المستثمر لعملية التخارج تلك؛ و/أو (3) سعر تداول تلك الوحدات في السوق الثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم إصدار نسبة كبيرة من الوحدات لعدد محدود من المستثمرين مع الأخذ في الاعتبار شرط نسبة ملكية الجمهور لوحدات الصندوق، بما يؤثر سلباً على نشوء سوق نشطة وسائله للوحدات.	مخاطر تغيير قيمة وحدات الصندوق: يمكن ألا يعكس سعر تداول الوحدات في السوق القيمة العادلة لاستثمارات الصندوق. ويمكن أن تشهد الأسواق المالية من حين إلى آخر تقلبات شديدة في الأسعار وحجم التداول، ويمكن أن يؤدي هذا، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأوضاع الأخرى، إلى تأثير سلبي جوهري على سعر السوق المتداول للوحدات. وحيث أن الصندوق مدرج ومتداول في السوق المالية، يمكن أن تتأثر الأسعار المعروضة للوحدات بعدد كبير من العوامل، الكثير منها خارج عن سيطرة الصندوق، بعضها مرتبط بالصندوق وبعملياته تحديداً، وبعضها يمكن أن يؤثر على الاستثمارات ككل، أو على أسواق الأسهم بشكل عام. وتقديراً لتلك الاحتمالات فقد تم زيادة مستوى مخاطر الاستثمار في الصندوق لتصبح مرتفعة.
--	--

مخاطر تغيير قيمة وحدات الصندوق: يمكن ألا يعكس صافي قيمة الأصول للوحدة المعلن القيمة العادلة لاستثمارات الصندوق. ويمكن أن تشهد الأسواق المالية من حين إلى آخر تقلبات شديدة في الأسعار وحجم التداولات، ويمكن أن يؤدي هذا، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأوضاع الأخرى، إلى تأثير سلبي جوهري على صافي قيمة الأصول للوحدة المعلن. وحيث إن الصندوق يستثمر في أصول عالية المخاطر، يمكن أن تتأثر أسعار الوحدات بعدد كبير من العوامل، الكثير منها خارج عن سيطرة الصندوق، بعضها مرتبط بالصندوق وبعملياته تحديداً، وبعضها يمكن أن يؤثر على الاستثمارات ككل، أو على أسواق الأسهم بشكل عام. وتقديراً لتلك الاحتمالات فقد تم زيادة مستوى مخاطر الاستثمار في الصندوق لتصبح مرتفعة.	مخاطر التغيير النظامية: على الرغم من أنه يتوجب على مدير الصندوق التأكد من امتثال الصندوق للأنظمة والتعليمات ذات الصلة، إلا أنه من الممكن أن يفقد الصندوق شرط من الشروط التي تؤهله ليكون صندوق استثمار مغلق متداول، وهو الأمر الذي يترتب عليه آثار سلبية على سولة تداول وحدات الصندوق بما يؤثر سلباً على قيمة استثماره. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يتم إجراء تغييرات لاحقة (بما في ذلك تغيير في التفسير) على شروط تأهيل الصندوق ليكون صندوق استثمار مغلق متداول. وينبغي على المستثمرين المحتملين ملاحظة أنه لا يوجد ضمان بأن الصندوق، عقب اختياره ليكون صندوق استثمار مغلق متداول سوف يظل صندوق استثمار مغلق متداول (سواء بسبب عدم الإيفاء بالمتطلبات التنظيمية أو خلافه). وفي حال تخلف الصندوق عن الإيفاء بأي من المتطلبات التنظيمية اللازمة للاحتفاظ بوضع، يجوز لهيئة السوق المالية تعليق تداول الوحدات أو إلغاء إدراج الصندوق. ويمكن أن يؤدي عدم القدرة على إدراج الصندوق في تداول السعودية إلى نتائج سلبية على إمكانية تسويق الوحدات وعلى سيولتها وقيمتها.
--	--

9) مقابل الخدمات والعمولات والآتعاب	
(أ) بيان تفاصيل لجميع المدفوعات من أصول الصندوق وطريقة احتسابها: رسوم الاشتراك يقح لمدير الصندوق الحصول على رسوم اشتراك ("رسوم الاشتراك") بنسبة ثابتة قدرها 2.0% من مبالغ الاشتراك النقدية. وتُدفع مرة واحدة عند الاشتراك. لم يتم ذكرها سابقاً. رسوم التسجيل في تداول السعودية: يدفع الصندوق الرسوم الآتية للتسجيل في تداول السعودية: 1. 50,000 ريال سعودي بالإضافة إلى 2 ريال سعودي لكل مالك وحدات ويحد أقصى 500,000 ريال سعودي تُدفع إلى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في مقابل إنشاء سجل مالكي الوحدات: مرة واحدة. 2. 400,000 ريال سعودي تُدفع سنوياً إلى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في مقابل إدارة سجل مالكي الوحدات، وتغيير هذه الرسوم من وقت لآخر بحسب قيمة رأسمال الصندوق، وتُدفع بشكل سنوي. رسوم الإدراج في تداول السعودية: يقوم الصندوق بسداد رسوم الإدراج التالية: 1. 50,000 ريال سعودي رسوم إدراج أولية تُدفع إلى تداول السعودية (مرة واحدة) ؛ و 2. 0.03% من القيمة السوقية للصندوق سنوياً (يحد أدنى 50,000 ريال سعودي ويحد أقصى 300,000 ريال سعودي)، وتُدفع إلى تداول السعودية بشكل سنوي.	

(9) مقابل الخدمات والعمولات والآتعاب	
(أ) بيان تفاصيل لجميع المدفوعات من أصول الصندوق وطريقة احتسابها:	
رسوم الاشتراك	رسوم الاشتراك يقح لمدير الصندوق الحصول على رسوم اشتراك ("رسوم الاشتراك") بنسبة ثابتة قدرها 2.0% من مبالغ الاشتراك النقدية. وتُدفع مرة واحدة عند الاشتراك.
رسوم الاسترداد: لا يوجد.	لم يتم ذكرها سابقاً.
حذف الرسوم لإلغاء الإدراج.	رسوم التسجيل في تداول السعودية: يدفع الصندوق الرسوم الآتية للتسجيل في تداول السعودية: 1. 50,000 ريال سعودي بالإضافة إلى 2 ريال سعودي لكل مالك وحدات ويحد أقصى 500,000 ريال سعودي تُدفع إلى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في مقابل إنشاء سجل لمالكي الوحدات: مرة واحدة. 2. 400,000 ريال سعودي تُدفع سنوياً إلى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في مقابل إدارة سجل لمالكي الوحدات، وتغيير هذه الرسوم من وقت لآخر بحسب قيمة رأسمال الصندوق، وتُدفع بشكل سنوي.
حذف الرسوم لإلغاء الإدراج.	رسوم الإدراج في تداول السعودية: يقوم الصندوق بسداد رسوم الإدراج التالية: 1. 50,000 ريال سعودي رسوم إدراج أولية تُدفع إلى تداول السعودية (مرة واحدة) ؛ و 2. 0.03% من القيمة السوقية للصندوق سنوياً (يحد أدنى 50,000 ريال سعودي ويحد أقصى 300,000 ريال سعودي)، وتُدفع إلى تداول السعودية بشكل سنوي.

نوع الرسوم والأتعاب	النسبة / المبلغ المفروض	أساس الخصساب	توقيت الخصساب	أساس النفع	حذف الرسوم لإلغاء الإدراج.
رسوم التسجيل في تداول السعودية	1. يدفع الصندوق الرسوم الاتية للسجل في تداول السعودية 90,000 ريال سعودي بالإضافة إلى 2 ريال سعودي لكل مالك وحدات ورحد قسمي 500,000 ريال سعودي و 400,000 ريال سعودي لدفع سنوياً، وتفرغ هذه الرسوم من وقت لأخر حسب قيمة رأس المال الصندوق.	1. مبلغ مقطوع ليرة واحدة 2. مبلغ ثابت مستقطع سنوياً	1. قبل إدراج وتداول وحدات الصندوق 2. مبلغ مقطوع بناء على رأس مال الصندوق	1. قبل إدراج وتداول وحدات الصندوق 2. مبلغ بشكل سنوي	
رسوم الإدراج في تداول السعودية	1. يقوم الصندوق بداء رسوم الإدراج التالية: 500,000 ريال سعودي رسوم إدراج أولية، و 3. 90,00 من القيمة السوقية للصندوق سنوياً (يحد أدنى 50,000 ريال سعودي ويحد أقصى 300,000 ريال سعودي).	1. مبلغ مقطوع ليرة واحدة لدفع عند إدراج الصندوق في تداول السعودية 2. مبلغ بناء على القيمة السوقية للصندوق.	1. قبل إدراج وتداول وحدات الصندوق 2. لأخشب بناء على القيمة السوقية للصندوق	1. قبل إدراج وتداول وحدات الصندوق 2. لدفع بشكل سنوي	

(ج) مثال افتراضي يوضح نسبة تكاليف الصندوق إلى صافي قيمة أصول الصندوق على مستوى الصندوق ومالك الوحدة خلال عمر الصندوق، على أن يشمل نسبة التكاليف المتكررة وغير المتكررة تم تعديل الجدول الافتراضي للفقرة (ج) بما يتواءم مع التعديل الوارد في جدول الرسوم في الفقرة (ب).

بيانات الاشتراك الافتراضي	النسبة / القيمة	بيانات الاشتراك الافتراضي	النسبة / القيمة
سعر الوحدة في بداية الفترة (ر.س.)	10	سعر الوحدة في بداية الفترة (ر.س.)	10
عدد وحدات الاشتراك الافتراضي	10,000	عدد وحدات الاشتراك الافتراضي	10,000
رسوم الاشتراك	2.00%	رسوم الاشتراك	1.00%
مبلغ الاشتراك الافتراضي قبل خصم رسوم الاشتراك (ر.س.)	102,000	مبلغ الاشتراك الافتراضي قبل خصم رسوم الاشتراك (ر.س.)	101,000
مبلغ الاشتراك الافتراضي بعد خصم رسوم الاشتراك (ر.س.)	100,000	مبلغ الاشتراك الافتراضي بعد خصم رسوم الاشتراك (ر.س.)	100,000

(د) مقابل الصفقات المفروضة على الاشتراك والاسترداد ونقل ملكية الوحدات التي يدفعها مالكو الوحدات يحق لمدير الصندوق الحصول على رسوم اشتراك بنسبة ثابتة قدرها 2% من مبالغ الاشتراك النقدية. وبما أن الصندوق هو صندوق مغلق ومتداول، فلا يمكن لمالكي الوحدات استرداد وحداتهم في الصندوق وإنما يمكنهم تداول الوحدات حسب سعر تداول الوحدات بالسوق حيث يتم تداول الوحدات بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات المدرجة في تداول السعودية، ويجوز لمالكي الوحدات بيع أو شراء الوحدات خلال ساعات التداول اليومية عبر الوسطاء الماليين المرخص لهم.

(ح) مثال افتراضي يوضح جميع الرسوم والمصاريف ومقابل الصفقات التي تدفع من أصول الصندوق أو من قبل مالك الوحدات على أساس عملة الصندوق. تم تعديل الجدول الافتراضي للفقرة (ج) بما يتواءم مع التعديل الوارد في جدول الرسوم في الفقرة (ب).

10) التقييم والتسعير

(ب) عدد نقاط التقييم وتكرارها: سيقوم مدير الصندوق بتقييم أصول الصندوق لكل وحدة مرتين أسبوعياً (الاثنين والأربعاء)، وسيقوم مدير الصندوق بنشر صافي قيمة الوحدة بنهاية اليوم التالي ليوم التعامل. وعندما لا يكون أي من تلك الأيام يوم عمل، فإن يوم التقييم سيكون يوم العمل التالي. وسيتم نشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بمدير الصندوق www.alkhabeer.com وموقع تداول السعودية www.saudiexchange.sa.

(ج) الإجراءات التي ستُتخذ في حال الخطأ في التقييم أو التسعير: في حال التقييم أو التسعير الخاطئ لأي أصل من أصول الصندوق أو الاحتساب الخاطئ لسعر الوحدة سيقوم مدير الصندوق بالتالي:

- يجب على مدير الصندوق إبلاغ الهيئة فوراً عن أي خطأ في التقييم أو التسعير بما نسبته 0.5% أو أكثر من سعر الوحدة والإفصاح عن ذلك فوراً في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق وفي تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق وفقاً لللائحة صناديق الاستثمار وأن تعديل يتم عليها من وقت لآخر.
- يجب على مدير الصندوق أن يقدم في تقاريره للهيئة المطلوبة وفقاً لللائحة صناديق الاستثمار وأي تعديل يتم عليها من وقت لآخر، ملخصاً بجميع أخطاء التقييم والتسعير.

(د) طريقة احتساب سعر الوحدة لأغراض تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد: القيمة الاسمية لوحدة الصندوق هي 10 ريال سعودي، ويتم تحديد سعر الوحدة المتداولة من قبل السوق بناءً على مستويات العرض والطلب للوحدة.

(هـ) مكان ووقت نشر سعر الوحدة، وتكرارها: يتم إعلان صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة يومياً في يوم العمل في المملكة التالي ليوم التقييم من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بمدير الصندوق www.alkhabeer.com وموقع تداول السعودية www.saudiexchange.sa.

11) التعاملات

آلية التخصيص	آلية التخصيص لل طرح الأولي للصندوق (قبل إلغاء الإدراج)
(ب) التاريخ المحدد والمواعيد الهائية لتقديم طلبات الاشتراك في الصندوق: يتم تقديم طلبات الاشتراك في أي وقت خلال فترة الطرح الأولي حتى تاريخ الإقفال. وسوف يتم طرح الوحدات وفقاً لللائحة صناديق الاستثمار خلال فترة الطرح الأولي التي تمتد لمدة (15) يوم عمل تبدأ من 10/08/1443هـ الموافق 13/03/2022م، وتنتهي في 28/08/1443هـ الموافق 31/03/2022م ("تاريخ الإقفال"). وفي حال عدم تمكن الصندوق من جمع مبلغ 300 مليون ريال سعودي (الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف)، يجوز لمدير الصندوق وفقاً لتقديره تمديد فترة الطرح لمدة (10) أيام عمل أو يتم إلغاء الطرح وإعادة جميع مبالغ الاشتراك وأي عوائد أخرى (إن وجدت) إلى المستثمرين بالريال السعودي دون أي حسم وذلك خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ إلغاء الطرح.	(ب) التاريخ المحدد والمواعيد الهائية لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد في الصندوق، ومسؤوليات مدير الصندوق في شأن طلبات الاشتراك والاسترداد: الموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد ليوم تعامل معين هو قبل الساعة 12 مساءً في يوم العمل الذي يسبق يوم التقييم ذي العلاقة بشرط تقديم طلب الاشتراك و/أو الاسترداد مكتملاً. وفي حال تملص طلب الاشتراك أو الاسترداد بعد الساعة 12 مساءً في ذلك اليوم فيتم معاملة طلب في يوم التعامل التالي.
كما أن مدير الصندوق يحتفظ بالحق في رفض طلب اشتراك أي مشترك في الصندوق إذا كان ذلك الاشتراك سيؤدي إلى الإخلال بشروط وأحكام الصندوق أو الأنظمة أو اللوائح التنفيذية التي قد تفرض من وقت لآخر من قبل هيئة السوق المالية أو الجهات التنظيمية الأخرى بالملكة العربية السعودية.	مسؤوليات مدير الصندوق في شأن طلبات الاشتراك والاسترداد: يتم استلام طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد في كل يوم تعامل من كل أسبوع ويتم تنفيذها في أيام التعامل قبل الساعة 12 مساءً لتقييم في يوم التقييم، أما بالنسبة للطلبات التي يتم استلامها بعد الساعة 12 مساءً فسوف يتم تنفيذها على يوم التقييم التالي اللاحق ليوم التعامل.
و يتم إلغاء الطرح وإعادة جميع مبالغ الاشتراك للمستثمرين وأي عوائد ناتجة عن استثمارها دون حسم في الحالات الآتية (ما لم تقرر هيئة السوق المالية غير ذلك):	يُعامل مُشغل الصندوق تنفيذ طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد بالسعر الذي يُحتسب عند نقطة التقييم التالية للموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد.
1. العجز عن تحقيق الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف البالغ 300 مليون ريال سعودي، أو	الوحدات في الصندوق تُصدّر أو تُسترد في يوم العمل التالي بعد تاريخ التعامل. وتُعكس في سجل مالكي الوحدات بعد تاريخ التعامل.
2. إذا كان عدد مالكي الوحدات من الجمهور أقل من 200، أو	سوف يقوم مُشغل الصندوق بتنفيذ طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد بحيث لا تتعارض مع أي أحكام تتضمنها لائحة صناديق الاستثمار وأحكام الصندوق.
3. إذا كانت نسبة مالكي الوحدات من الجمهور أقل من 30%.	موعد دفع عوائد الاسترداد هو بعد أقصى قبل إقفال يوم العمل الخامس اللاحق لنقطة التقييم التي حُدد عندها سعر الاسترداد.
وفي حالة إلغاء الطرح الأولي، تتم إعادة جميع مبالغ الاشتراك وأي عوائد ناتجة عن استثمارها التي سبق استلامها إلى المستثمر خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ انتهاء فترة الطرح الأولي (دون أي حسم).	

(ج) إجراءات الاشتراك والاسترداد، بما في ذلك مكان تقديم الطلبات والمدة بين طلب الاسترداد ودفع متحصلات الاسترداد أو نقل الملكية:

- إجراءات تقديم الطلبات الخاصة بالاشتراك في الوحدات
- للاشتراك في الطرح، يتعين على المستثمرين الاشتراك في الوحدات وتعبئة نموذج الاشتراك. وسوف يكون نموذج الاشتراك متاحاً على الموقع الإلكتروني الخاص بمدير الصندوق www.alkhabeer.com، أو الموقع الإلكتروني لمدير الطرح، أو الجهات المستلمة أو موقع تداول السعودية الإلكتروني. www.saudiexchange.sa ويجب على كل مستثمر محتمل: (أ) تقديم نموذج الاشتراك بعد تعبئته وتوقيعه والشروط والأحكام بعد توقيعه وتسليمها يدوياً أو عن طريق الموقع الإلكتروني وأي وثائق أخرى مطلوبة بموجب نموذج الاشتراك إلى مدير الصندوق ، (ب) سداد كامل مبلغ الاشتراك عن الوحدات التي تقدم بطلب للاشتراك فيها من خلال الحساب الاستثماري للمشارك، خالصة من أي حسمات ومصاريف ورسوم مصرفية ورسوم حوالات مصرفية ورسوم صرف عملة (والتي يتحمل المستثمر مسؤوليتها) في حال عدم إتمام الخطوات المذكورة أعلاه، أو إذا كانت المعلومات المقدمة غير صحيحة، يجوز لمدير الصندوق رفض طلب الاشتراك.

المعلومات المقدمة غير صحيحة، يجوز لمدير الصندوق أو الجهات المستلمة رفض طلب الاشتراك.

وتقديم نموذج الاشتراك بعد تعبئته وتوقيعه، يعتبر كل مستثمر قد قدم عرضاً ملزماً غير قابل للإلغاء للاشتراك في عدد الوحدات المذكور في نموذج الاشتراك، كما يعتبر أنه قد وافق على الشروط والأحكام، وتكون جميع طلبات الاشتراك خاضعة لموافقة مدير الصندوق وفقاً للشروط والأحكام.

الجد الأدنى للاسترداد

لا ينطبق، إذ يعد الصندوق مغلق ومتداول ولا يحق لمالكي الوحدات استرداد وحداتهم في الصندوق. وإنما يمكنهم تداول الوحدات حسب سعر تداول الوحدات بالسوق حيث يتم تداول الوحدات بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات المدرجة في تداول السعودية ويجوز لمالكي الوحدات بيع أو شراء الوحدات خلال ساعات التداول اليومية عبر الوسطاء الماليين المرخص لهم.

خطوات الاشتراك

1. الاطلاع على الشروط والأحكام: بإمكان الراغبين بالاشتراك الحصول على نسخة من الشروط والأحكام من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للجهات المستلمة لطلبات الاشتراك أو من خلال موقع مدير الصندوق - شركة "الخبر المالية" (www.alkhabeer.com)، أو من خلال موقع تداول السعودية(www.saudiexchange.sa) ، أو من خلال موقع هيئة السوق المالية السعودية www.cma.org.sa على من يرغب السوق المالية السعودية www.cma.org.sa على من يرغب بالاشتراك في طرح الأولي للصندوق الاطلاع على شروط وأحكام الصندوق وتوقيعها، والاحتفاظ بها، ويقوم بالإقرار إلكترونياً على اطلاعها عليها وفيهمها.
2. التحويل البنكي: يتم تحويل كامل مبلغ الاشتراك المراد الاشتراك به، بعد أدنى 1,000 ريال سعودي ولا يوجد حد أعلى للاشتراك خلال فترة الطرح الأولى، بما لا يتعارض مع قيود نسبة ملكية الجمهور وذلك إلى الحساب الموضح من الجهات المستلمة لطلبات الاشتراك.
3. وعلى سبيل المثال، إذا أراد المستثمر الاشتراك بقيمة 10,000 ريال سعودي فإنه يتوجب عليه تحويل مبلغ قيمته 10,000 ريال سعودي قيمة الاشتراك بالإضافة إلى رسوم الاشتراك وقيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على رسوم الاشتراك، ويقوم المشترك بإرفاق إيصال الحوالة البنكية عند تقديم طلب الاشتراك.
4. تعبئة نموذج طلب الاشتراك: يقوم المشترك بتعبئة نموذج الاشتراك وبشكل كامل وصحيح ورقياً أو إلكترونياً. ثم يقوم المستثمر بتسليم أو إرسال جميع المستندات المطلوبة والموضحة أدناه ورقياً أو إلكترونياً. ولن يتم قبول أي طلب اشتراك أو تحويل بنكي بعد انتهاء يوم العمل الأخير لأيام الاشتراك. ولن يستطيع المستثمر تعديل البيانات الواردة في نموذج طلب الاشتراك بعد إرسالها وتسليمه. ويمكن إلغاء الاشتراك والتقدم بطلب جديد، بينما لا يمكن إلغاء الاشتراك بعد الموافقة عليه وتأكيده. وفي جميع الحالات، يجب على المستثمرين بمختلف فئاتهم مراعاة تسليم واستكمال متطلبات الاشتراك والوثائق أو تحميلها عبر الموقع الإلكتروني.
5. تأكيد استلام الاشتراك: ستقوم الجهة المستلمة لطلبات الاشتراك بإرسال تأكيد استلام طلب الاشتراك في الصندوق للعميل عبر البريد الإلكتروني و/أو من خلال رسالة نصية إلى رقم الجوال المسجل لديه.
6. قبول طلب الاشتراك: يتم مراجعة طلب الاشتراك، وفي حال عدم استيفاء طلب الاشتراك كامل المتطلبات أو وجود أي ملاحظات، يتم إشعار العميل عبر البريد الإلكتروني أو من خلال رسالة نصية إلى رقم الجوال المسجل من خلال خاصية الاشتراك الإلكتروني لاستكمال المتطلبات خلال يوم عمل من إشعار المشترك، وفي حال كان الطلب مكتملاً سيتم إشعار المستثمر بقبول طلب الاشتراك.
7. إشعار التخصيص: بعد تاريخ الإقفال الخاص بالطرح الأولي وتخصيص الوحدات للمستثمرين وفقاً لألية وفترة التخصيص، ويتم إشعار هيئة السوق المالية وإعلان نتائج الطرح النهائية وتخصيص الوحدات من خلال الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق.
8. رد الفائض والأدراج: بعد إعلان التخصيص النهائي للوحدات، يتم رد الفائض إلى المشتركين خلال الفترة المحددة في الشروط والأحكام دون أي حسم وذلك بعد خصم قيمة الوحدات المخصصة، على أن يتم إدراج الوحدات المخصصة في المحافظ الاستثمارية للمشتركين لدى شركة الوساطة المرخصة من خلال تداول السعودية.

الشروط العامة للاشتراك في الصندوق

1. الاطلاع على شروط وأحكام الصندوق.
2. توفر محفظة استثمارية نشطة للمشترك.
3. توفر رقم حساب بنكي آبيان مسجل باسم المشترك، على أن يقوم المشترك بتحويل قيمة الاشتراك منه وسيتم رد الفائض إليه بعد التخصيص.

الاشتراطات والمستندات المطلوبة حسب فئة المستثمر

المستندات المطلوبة من جميع المستثمرين:

- صورة الحوالة البنكية صادرة من حساب بنكي باسم المستثمر، موضح فيها مبلغ قيمة الاشتراك، في حال تقديم طلب الاشتراك إلكترونياً.
- نسخة موقعة من الشروط والأحكام (ورقياً أو الإقرار بالاطلاع عليها إلكترونياً أو هاتفياً من خلال مكاملة مسجلة).
- نموذج طلب الاشتراك موقعاً ومعبئاً بشكل كامل (ورقياً أو إلكترونياً أو هاتفياً من خلال مكاملة مسجلة).

الاشتراطات والمستندات المطلوبة للأفراد:

- صورة من الهوية الوطنية للسعوديين أو لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي أو صورة من هوية مقيم للمقيمين سارية المفعول.
- يُكتفى بتعبئة نموذج طلب اشتراك واحد لكل مستثمر رئيسي يشترك لنفسه ولأفراد عائلته المقيدين في سجل الأسرة إذا كان أفراد العائلة سيشترون بنفس عدد الوحدات التي يتقدم بها المستثمر الرئيسي بطلبها، ويترتب على ذلك ما يلي:
 1. يتم تسجيل جميع الوحدات المخصصة للمستثمر الرئيسي والمستثمرين التابعين باسم المستثمر الرئيسي.
 2. تعاد المبالغ الفائضة عن الوحدات الإضافية غير المخصصة إلى المستثمر الرئيسي والتي دفعها بنفسه أو عن مستثمرين تابعين.
 3. يحصل المستثمر الرئيسي على كامل أرباح الوحدات الموزعة عن الوحدات المخصصة للمستثمر الرئيسي وللمستثمرين التابعين (في حال عدم بيع الوحدات أو نقل ملكيتها).

الاشتراطات والمستندات المطلوبة للأفراد القاصرين:

إرفاق الوثائق التالية:

- صورة من الهوية الوطنية للسعوديين أو لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي أو صورة من هوية مقيم للمقيمين سارية المفعول للقاصرين لمن أعمارهم من 15 سنة هجرية إلى 18 سنة هجرية أو دفتر العائلة لمن أعمارهم دون 15 سنة هجرية.
- صورة من هوية مقيم للقاصرين المقيمين لمن أعمارهم دون 18 سنة هجري.
- صورة من الهوية الوطنية للسعوديين أو لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي أو صورة من هوية مقيم للمقيمين سارية المفعول لولي الأمر سارية المفعول.
- في حال كان الولي غير والد القاصر فيتم إرفاق صك الولاية.
- يجب تنفيذ حوالة بنكية مستقلة لكل فرد قاصر من نفس الحساب البنكي لولي القاصر في حال عدم وجود حساب بنكي أو محفظة للقاصر.
- تفصيل لبعض حالات الاشتراك للأفراد القاصرين:**
- يجوز الاشتراك لمن هم دون سن 18 سنة هجرية الاشتراك عن طريق الولي أو الوصي.
- للقاصر الذي دون 18 سنة هجرية تقديم صورة من الهوية الوطنية أو الإقامة، مع هوية الولي أو الوصي.
- إذا كان العميل سعودي الجنسية وأقل من 15 سنة هجرية يجب إرفاق سجل الأسرة المضاف فيه القاصر وبطاقة الهوية الوطنية للولي أو الوصي.
- إذا كان العميل ممن دون سن 18 سنة تحت الوصاية يجب إرفاق صورة من صك الوصاية الصادرة من المحكمة المختصة مع هوية الوصي.

الجد الأدنى للاسترداد

1000 ريال سعودي لكل مستثمر.

الشروط العامة للاشتراك في الصندوق

1. الموافقة والتوقيع على شروط وأحكام الصندوق.
2. توفر حساب استثماري نشط للمشترك لدى مدير الصندوق.
3. توفر رقم حساب بنكي آبيان مسجل باسم المشترك.

خطوات الاشتراك

1. فتح حساب استثماري لدى شركة "الخبر المالية" : ورقياً من خلال مكاتب مدير الصندوق أو إلكترونياً من خلال موقع مدير الصندوق شركة "الخبر المالية" (www.alkhabeer.com).
2. الاطلاع على الشروط والأحكام: بإمكان الراغبين بالاشتراك الحصول على نسخة من الشروط والأحكام من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق - شركة "الخبر المالية" (www.alkhabeer.com)، أو من خلال موقع تداول السعودية (www.saudiexchange.sa)، أو من خلال موقع هيئة السوق المالية السعودية www.cma.org.sa على من يرغب بالاشتراك في الصندوق الاطلاع على شروط وأحكام الصندوق وتوقيعها، والاحتفاظ بها، ويقوم بالإقرار إلكترونياً على اطلاعها عليها وفيهمها.
3. التحويل البنكي: يتم تحويل كامل مبلغ الاشتراك المراد الاشتراك به، بعد أدنى 1,000 ريال سعودي بالإضافة إلى رسوم الاشتراك وقيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على رسوم الاشتراك ولا يوجد حد أعلى للاشتراك الأولي أو الإضافي، بما لا يتعارض مع قيود نسبة ملكية الجمهور وذلك إلى حساب المشترك الاستثماري.
4. تعبئة نموذج طلب الاشتراك: يقوم المشترك بتعبئة نموذج الاشتراك وبشكل كامل وصحيح ورقياً أو إلكترونياً. ثم يقوم المستثمر بتسليم أو إرسال جميع المستندات المطلوبة والموضحة أدناه ورقياً أو إلكترونياً. ولن يستطيع المستثمر تعديل البيانات الواردة في نموذج طلب الاشتراك بعد إرساله أو تسليمه. ويمكن إلغاء الاشتراك والتقدم بطلب جديد، بينما لا يمكن إلغاء الاشتراك بعد الموافقة عليه وتأكيده إلا بموافقة مدير الصندوق. وفي جميع الحالات، يجب على المستثمرين بمختلف فئاتهم مراعاة تسليم واستكمال متطلبات الاشتراك والوثائق سواء ورقياً أو عبر الموقع الإلكتروني.
5. تأكيد استلام الاشتراك: سيقوم مدير الصندوق بإرسال تأكيد استلام طلب الاشتراك في الصندوق للعميل عبر البريد الإلكتروني و/أو من خلال رسالة نصية إلى رقم الجوال المسجل لديه.
6. قبول طلب الاشتراك: يتم مراجعة طلب الاشتراك، وفي حال عدم استيفاء طلب الاشتراك كامل المتطلبات أو وجود أي ملاحظات، يتم إشعار العميل عبر البريد الإلكتروني أو من خلال رسالة نصية إلى رقم الجوال المسجل من خلال خاصية الاشتراك الإلكتروني لاستكمال المتطلبات خلال يوم عمل من إشعار المشترك، وفي حال كان الطلب مكتملاً سيتم إشعار المستثمر بقبول طلب الاشتراك.

الشروط العامة للاشتراك في الصندوق

1. الموافقة والتوقيع على شروط وأحكام الصندوق.
2. توفر حساب استثماري نشط للمشترك لدى مدير الصندوق.
3. توفر رقم حساب بنكي آبيان مسجل باسم المشترك.

الاشتراطات والمستندات المطلوبة حسب فئة المستثمر

- فتح حساب استثماري لدى مدير الصندوق لكي يتم من خلاله تنفيذ عمليات الاشتراك و/أو الاسترداد حيث تشمل عملية فتح الحساب الاستثماري لجميع فئات المستثمرين كافة إجراءات اعرف عميلك وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالالتزام مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والصادرة عن هيئة السوق المالية وأي تعديل يتم عليها من وقت لآخر.

– المستندات المطلوبة من جميع المستثمرين:

- اتفاقية فتح الحساب الاستثماري مستوفاة ومعتمدة ورقياً أو إلكترونياً شاملة كافة الإجراءات النظامية والصادرة عن هيئة السوق المالية.
- نسخة موقعة من الشروط والأحكام (ورقياً أو الإقرار بالاطلاع عليها إلكترونياً).
- نموذج طلب الاشتراك موقعاً ومعبئاً بشكل كامل (ورقياً أو إلكترونياً).

– الاشتراطات والمستندات المطلوبة للأفراد:

تعبئة نموذج طلب الاشتراك بوحدة الصندوق، والإطلاع والموافقة على شروط وأحكام الصندوق

- كما يجوز لفاقد الأهلية الاشتراك بواسطة الولي أو الوصي بشرط أن يكون للعميل فاقد الأهلية محفظة استثمارية لدى أحد مؤسسات السوق المالية. - يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الزميلة التي لها أولاد قُصر من زوج غير سعودي الاشتراك بأسماء أولادها بشرط أن تقدم مايلت بأنها مطلقة أو زميلة ومايلت أمومتها لأولاد قُصر.	
(د) القيود على التعامل في الوحدات: لايجوز نقل ملكية الوحدات إلا بعد الحصول على موافقة مدير الصندوق. يخضع نقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين إلى نظام هيئة السوق المالية واللوائح التنفيذية المتعلقة بها، بالإضافة إلى اللوائح الأخرى المطبقة في المملكة العربية السعودية.	(د) القيود على التعامل في الوحدات: يعد شراء مالك الوحدات لأي وحدة من وحدات صندوق الاستثمار المعلق المتداول من السوق إقراراً منه باطلاعاً على شروط وأحكام الصندوق وقبوله لها . عند الإدراج، يتم تداول الوحدات بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات المدرجة في تداول السعودية. ويجوز لمالكي الوحدات بيع أو شراء الوحدات خلال ساعات التداول اليومية عبر الوسطاء الماليين المرخص لهم.
(هـ) الحالات التي يؤجل معها التعامل في الوحدات أو يعلق، والإجراءات المتبعة في تلك الحالات: لمدير الصندوق الحق في تأجيل أو تعليق التعامل في وحدات الصندوق في الحالات التالية: - إذا طلبت الهيئة ذلك. - إذا رأى مدير الصندوق بشكل معقول أن التعليق يحقق مصالح مالكي وحدات الصندوق. - إذا غلق التعامل في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل في الأوراق المالية أو الأصول المستثمر بها بالصندوق، إما بشكل عام وإما بالنسبة إلى أصول الصندوق التي يرى مدير الصندوق بشكل معقول أنها جوهرياً لصافي قيمة الصندوق. - يقع لمدير الصندوق تأجيل تنفيذ طلبات الاسترداد في حال عدم تمكن الصندوق من بيع/تسهيل الأصول التي يملكها لأي سبب من الأسباب. - كما أن مدير الصندوق يحتفظ بالحق في رفض طلب اشتراك أي مشترك في الصندوق إذا كان ذلك الاشتراك سيؤدي إلى الإخلال بشروط وأحكام الصندوق أو الأنظمة أو اللوائح التنفيذية التي قد تُفرض من وقت لآخر من قبل هيئة السوق المالية أو الجهات التنظيمية الأخرى بالمملكة العربية السعودية. سوف يقوم مدير الصندوق باتخاذ الإجراءات التالية في حالة أي تعليق يفرضه مدير الصندوق: - التأكد من عدم استمرار أي تعليق إلا للمدة الضرورية والمهّرة مع مراعاة مصالح مالكي الوحدات بالصندوق. - مراجعة التعليق بصورة منتظمة والتشاور مع مجلس إدارة الصندوق وأمين الحفظ ومُشغل الصندوق حول التعليق بصورة منتظمة. - إشعار الهيئة ومالكي الوحدات فوراً بأي تعليق مع توضيح أسباب التعليق، وإشعار الهيئة ومالكي الوحدات فور انتهاء التعليق بنفس الطريقة المستخدمة في الإشعار عن التعليق والإفصاح عن ذلك في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة. - للهيئة صلاحية رفع التعليق إذا رأت أن ذلك يحقق مصالح مالكي الوحدات.	(هـ) الحالات التي يؤجل معها التعامل في الوحدات أو يعلق، والإجراءات المتبعة في تلك الحالات: - يجوز للهيئة تعليق تداول الوحدات المدرجة أو إلغاء إدراجها في أي وقت حسبما تراه مناسباً، من الحالات الآتية: - إذا رأت ضرورة ذلك حماية لمالكي الوحدات أو للمحافظة على سوق منتظمة. - إذا أخفق مدير الصندوق إخفاً وتراه الهيئة جوهرياً في الالتزام بالنظام أو لوائحه التنفيذية أو قواعد السوق. - إذا لم يسدد مدير الصندوق أي مقابل مالي مستحق للهيئة أو السوق أو أي غرامات مستحقة للهيئة في مواعيدها. - إذا رأت أن الصندوق أو أعماله أو مستوى عملياته أو أصوله لم تعد مناسبة لاستمرار إدراج وحداته في السوق. - إذا رأت أن أمين الحفظ أخفق إخفاً قاصداً تراه الهيئة جوهرياً في الالتزام بالنظام ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق. - عند انتهاء مدة الصندوق. - يخضع رفع تعليق التداول المفروض بموجب الفقرة (1) أعلاه للاعتبارات الآتية: - معالجة الأوضاع التي أدت إلى التعليق بشكل كاف، وعدم وجود ضرورة لاستمرار التعليق لمالكي الوحدات. - أن رفع التعليق من المرجح عدم تأثيره في النشاط العادي للسوق. - التزام مدير الصندوق بأي شروط أخرى تراها الهيئة. - تعلق السوق تداول وحدات الصندوق في أي من الحالات الآتية: - عدم التزام مدير الصندوق بالمواعيد المحددة للإفصاح عن معلوماته المالية الدورية وفق اللوائح التنفيذية ذات العلاقة: - عند تضمن تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية للصندوق رأي معارض أو امتناع عن إبداء الرأي. - إذا لم تستوف متطلبات السيولة المحددة في قواعد الإدراج بعد مضي المهلة التي تحددها السوق للصندوق لتصحيح أوضاعه ما لم توافق الهيئة على خلاف ذلك. يجوز للسوق في أي وقت أن تقترح على الهيئة تعليق تداول الوحدات أو إلغاء إدراجها إذا رأت من المرجح حدوث أي من الحالات الواردة في الفقرة (1) أعلاه. يجب على الصندوق عند تعلق تداول وحداته الاستمرار في الالتزام بالنظام ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق. إذا استمر تعليق تداول الوحدات لمدة ستة أشهر من دون أن يتخذ مدير الصندوق إجراءات مناسبة لتصحيح ذلك التعليق، فيجوز للهيئة إلغاء إدراج وحدات الصندوق. - لا يجوز للصندوق بعد إدراج وحداته إلغاء الإدراج إلا بموافقة مسبقة من الهيئة. وللحصول على موافقة الهيئة، يجب على الصندوق تقديم طلب الإلغاء إلى الهيئة مع تقديم إشعار متزامن للسوق بذلك، وأن يشمل الطلب المعلومات الآتية: - الأسباب المحددة لطلب الإلغاء. - نسخة من الإفصاح للجمهور عن ذلك في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يتضمن الإفصاح على الأقل سبب الإلغاء وطبيعة الحدث الذي أدى إليه ومدى تأثيره على نشاطات الصندوق. - أسماء ومعلومات الاتصال الخاصة بالمستشار المالي والمستشار القانوني المعيّنين بموجب اللوائح التنفيذية ذات العلاقة. - يجوز للهيئة - بناءً على تقديرها- قبول طلب الإلغاء أو رفضه. - يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مالكي الوحدات – من خلال قرار صندوق عادي- على إلغاء الإدراج بعد حصوله على موافقة الهيئة. - عند إلغاء الإدراج بناءً على طلب مدير الصندوق، يجب على مدير الصندوق أن يفصح للجمهور عن ذلك في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يتضمن الإفصاح على الأقل سبب الإلغاء وطبيعة الحدث الذي أدى إليه ومدى تأثيره على نشاطات الصندوق. - يجوز لمدير الصندوق أن يطلب من السوق تعليق تداول وحدات الصندوق مؤقتاً عند وقوع حدث خلال فترة التداول يجب الإفصاح عنه من دون تأخير بموجب النظام أو لوائحه التنفيذية أو قواعد السوق ولا يستطيع مدير الصندوق تأمين سرّيته حتى نهاية فترة التداول، وتقوم السوق بتعليق تداول وحدات الصندوق فور تلقيا للطلب. - عند تعليق التداول مؤقتاً بناءً على طلب مدير الصندوق، يجب على مدير الصندوق أن يفصح للجمهور - في أقرب وقت ممكن - عن سبب التعليق والمدة المتوقعة له وطبيعة الحدث الذي أدى إليه ومدى تأثيره في نشاطات الصندوق. - يجوز للهيئة أن تعلق التداول مؤقتاً من دون طلب من مدير الصندوق عندما يكون لديها معلومات أو تكون هناك ظروف قد تؤثر في نشاطات الصندوق وترى أن تلك الظروف ربما تؤثر في نشاط السوق أو تخلّ بحماية مالكي الوحدات. ويجب على الصندوق الذي تخضع وحداته للتعليق المؤقت للتداول الاستمرار في الالتزام بالنظام ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق. - للسوق أن تقترح على الهيئة ممارسة صلاحياتها وفق الفقرة (13) أعلاه إذا تبين لها معلومات أو ظروف قد تؤثر في نشاطات الصندوق ومن المحتمل أن تؤثر في نشاط السوق أو في حماية مالكي الوحدات. - يُرفع التعليق المؤقت للتداول عند انتهاء المدة المحددة في الإفصاح المشار إليها في الفقرة (13) أعلاه، ما لم تر الهيئة أو السوق خلاف ذلك.
(و) بيان الإجراءات التي يجري بمقتضاها اختيار طلبات الاسترداد التي ستؤجل: يحتفظ مدير الصندوق بالحق في تأجيل طلبات الاسترداد في الصندوق في الحالات التالية: - إذا بلغت نسبة طلبات الاسترداد المقدمة من مالكي الوحدات، والمطلوب تنفيذها في أي يوم تعامل، ما نسبته 10% أو أكثر من صافي قيمة أصول الصندوق، فيكون لمدير الصندوق الحق في تنفيذ استردادات بما لا يتجاوز 10% من صافي أصول الصندوق في ذلك اليوم فقط. ويتم تنفيذ تلك الاستردادات بشكل تناسي بين مالكي الوحدات الذين تقدموا بطلبات استرداد، بحيث يتم توزيع المبلغ المنفذ بينهم كل بنسبة قيمة وحداته المطلوب استردادها إلى إجمالي قيمة الوحدات المطلوب استردادها في ذلك اليوم. أما طلبات الاسترداد التي لم يتم تنفيذها، فيتم ترجيلها إلى يوم التعامل التالي، ويكون لها الأفضلية على طلبات الاسترداد الجديدة، بحيث يتم تنفيذ طلبات الاسترداد المرحّلة بالكامل قبل البدء في تنفيذ أي طلبات استرداد لاحقة، ويستمر ذلك على هذا النحو في أيام التعامل اللاحقة. - إذا غلق التعامل في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل في الأوراق المالية أو الأصول المُستثمر بها بالصندوق لأي سبب كان، إما بشكل عام أو جزئي، ويرى مدير الصندوق أن تعليق السوق أثر على تقييم وحدات الصندوق.	(و) بيان الإجراءات التي يجري بمقتضاها اختيار طلبات الاسترداد التي ستؤجل: لا ينطبق، حيث إن الصندوق مغلق ومتداول ولا يحق لمالكي الوحدات استرداد وحداتهم في الصندوق. وإنما يمكنهم تداول الوحدات حسب سعر تداول الوحدات بالسوق حيث يتم تداول الوحدات بنفس الطريقة التي يتم بها تداول أسهم الشركات المدرجة في تداول السعودية. ويجوز لمالكي الوحدات بيع أو شراء الوحدات خلال ساعات التداول اليومية عبر الوسطاء الماليين المرخص لهم.
(ز) وصف الأحكام المنظمة لنقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين: يهدف مدير الصندوق إلى الالتزام بأنظمة وتعليمات الهيئة فيما يتعلق بنقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين متى ما وجدت.	(ز) وصف الأحكام المنظمة لنقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين: يعد شراء مالك الوحدات لأي وحدة من وحدات صندوق الاستثمار المعلق المتداول من السوق إقراراً منه باطلاعاً على شروط وأحكام الصندوق وقبوله لها عند الإدراج، ويجوز تداول وحدات الصندوق بنفس طريقة تداول أسهم الشركات المدرجة في تداول السعودية، وبالتالي، يجوز لمالكي الوحدات والمستثمرين المتداول خلال ساعات التداول العادية المعلن عنها من قبل السوق المالية ومن خلال شركات الوساطة المرخص لها.
(ح) الحد الأدنى لعدد أو قيمة الوحدات التي يجب على مالك الوحدات الاشتراك فيها أو نقلها أو استردادها: الحد الأدنى للاشتراك: 1,000 ريال سعودي لكل مُستثمر. الحد الأدنى للاشتراك الإضافي: 1,000 ريال سعودي لكل مُستثمر. الحد الأدنى للاسترداد: 1,000 ريال سعودي لكل مُستثمر. لايجوز نقل ملكية الوحدات إلا بعد الحصول على موافقة مدير الصندوق . يخضع نقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين إلى نظام هيئة السوق المالية واللوائح التنفيذية المتعلقة بها، بالإضافة إلى اللوائح الأخرى المطبقة في المملكة العربية السعودية. يجب ألا يقل الحد الأدنى للاشتراك عن 1,000 ريال سعودي.	(ح) الحد الأدنى لعدد أو قيمة الوحدات التي يجب على مالك الوحدات الاشتراك فيها أو نقلها أو استردادها: يجب ألا يقل الحد الأدنى للاشتراك عن 1,000 ريال سعودي أو (100) وحدة لكل مالك وحدات.
(14) سجل مالكي الوحدات	

(أ) يجب على مُشغل الصندوق إعداد سجل بمالكي الوحدات وحفظه في المملكة العربية السعودية. (ب) يعد سجل مالكي الوحدات دليلاً قاطعاً على ملكية الوحدات المثبتة فيه. (ج) يقوم مُشغل الصندوق بتحديث سجل مالكي الوحدات فوراً بحيث يعكس أي تغييرات في المعلومات المشار إليها في لائحة صناديق الاستثمار. (د) يجب إتاحة سجل مالكي الوحدات لمعابة الهيئة عند طلبها ذلك، ويجب أن يقدم مدير الصندوق إلى أي مالك للوحدات مجاناً عند الطلب ملخصاً يُظهر جميع المعلومات المرتبطة بمالك الوحدات المعني.	باعتباره صندوق استثمار مغلق متداول، يتم الاحتفاظ بسجل مالكي الوحدات من قبل شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع).
19) التغييرات في شروط وأحكام الصندوق	
(أ) الأحكام المنظمة لتغيير شروط وأحكام الصندوق والموافقات والإشعارات المحددة بموجب لائحة صناديق الاستثمار بتفقد مدير الصندوق بالأحكام التي تنظمها لائحة صناديق الاستثمار بخصوص التغييرات التي يتم إجراؤها على الشروط والأحكام والتي تتطلب موافقة مجلس الإدارة على جميع التغييرات المنصوص عليها في المادتين (62) و(63) من لائحة صناديق الاستثمار وذلك قبل حصول مدير الصندوق على موافقة مالكي الوحدات والهيئة أو إشعارهم إلى متطلبات الإفصاح للصندوق المغلق المتداول من المادة (52) من لائحة صناديق الاستثمار. التغييرات الأساسية: يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مالكي وحدات الصندوق على التغيير الأساسي المقترح من خلال قرار صندوق عادي. يجب على مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة مالكي الوحدات وموافقة الهيئة الشرعية الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على التغيير الأساسي المقترح للصندوق. يجب على مدير الصندوق إشعار مالكي الوحدات والإفصاح عن تفاصيل التغييرات الأساسية في موقعه الإلكتروني وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة قبل (10) أيام من سريان التغيير . يجب بيان تفاصيل التغييرات الأساسية في تقارير الصندوق العام التي يعدها مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر. التغييرات غير الأساسية : يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة ومالكي الوحدات والإفصاح في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة عن أي تغييرات غير أساسية في الصندوق العام الذي يديره قبل (10) أيام من سريان التغيير وبحق لمالكي وحدات الصندوق استرداد وحداتهم قبل سريان التغيير الغير أساسي بدون فرض أي رسوم استرداد (إن وجدت). يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق قبل إجراء أي تغيير غير أساسي . يجب بيان تفاصيل التغييرات غير الأساسية في تقارير الصندوق العام الذي يعدها مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر.	(أ) الأحكام المنظمة لتغيير شروط وأحكام الصندوق والموافقات والإشعارات المحددة بموجب لائحة صناديق الاستثمار بتفقد مدير الصندوق بالأحكام التي تنظمها لائحة صناديق الاستثمار بخصوص التغييرات التي يتم إجراؤها على الشروط والأحكام والتي تتطلب موافقة مجلس الإدارة على جميع التغييرات المنصوص عليها في المادتين (62) و(63) من لائحة صناديق الاستثمار وذلك قبل حصول مدير الصندوق على موافقة مالكي الوحدات والهيئة أو إشعارهم إلى متطلبات الإفصاح للصندوق المغلق المتداول من المادة (52) من لائحة صناديق الاستثمار. التغييرات الأساسية: يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مالكي وحدات الصندوق على التغيير الأساسي المقترح من خلال قرار صندوق عادي إلا إذا كان التغيير الأساسي يخص التغيير في تاريخ استحقاق أو إنهاء الصندوق العام المغلق، وفي هذه الحالة سوف يتم الحصول على موافقة مالكي وحدات الصندوق من خلال قرار خاص للصندوق. يجب على مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة مالكي الوحدات وموافقة الهيئة الشرعية الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على التغيير الأساسي المقترح للصندوق. يجب على مدير الصندوق إشعار مالكي الوحدات والإفصاح عن تفاصيل التغييرات الأساسية في موقعه الإلكتروني وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة قبل (10) أيام من سريان التغيير . يجب بيان تفاصيل التغييرات الأساسية في تقارير الصندوق العام التي يعدها مدير الصندوق وفقاً للمادة (76) من لائحة صناديق الاستثمار. التغييرات غير الأساسية : يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة ومالكي الوحدات والإفصاح في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة عن أي تغييرات غير أساسية في الصندوق العام الذي يديره قبل (10) أيام من سريان التغيير . يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق قبل إجراء أي تغيير غير أساسي . يجب بيان تفاصيل التغييرات غير الأساسية في تقارير الصندوق العام الذي يعدها مدير الصندوق وفقاً للمادة (76) من لائحة صناديق الاستثمار. الإفصاح عن التطورات الجوهرية : (1) يجب على مدير الصندوق أن يفصح للهيئة ومالكي الوحدات من دون تأخير عن أي تطورات جوهرية تندرج في إطار نشاطه لا تكون معرفتها متاحة لعامة الناس، وقد تؤثر في أصول الصندوق وخصومه أو في وضعه المالي أو في المسار العام لأعماله، ويمكن: (أ) أن تؤدي إلى تغيير في سعر الوحدة المدرجة، أو (ب) أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً في قدرة الصندوق على الإيفاء بالتزاماته المتعلقة بأدوات الدين. (2) لتحديد التطور الذي يقع ضمن نطاق الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على مدير الصندوق أن يقدّر ما إذا كان من المحتمل أن يأخذ أي مالك وحدات حريص في الاعتبار ذلك التطور عند اتخاذ قراره الاستثماري. الإفصاح عن أحداث معينة : يجب على مدير الصندوق أن يفصح للهيئة ومالكي الوحدات من دون تأخير عن أي من التطورات الآتية (سواء أكانت جوهرية وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أم لم تكن : (1) أي صفقة لشراء أصل أو بيعه أو رهنه أو إيجاره بسعر يساوي أو يزيد على 10% من صافي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث. (2) أي خسائر تماثوي أو تزيد على 10% من صافي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث. (3) أي نزاع، بما في ذلك أي دعوى قضائية أو تحكيم أو وساطة إذا كان مبلغ النزاع أو المطالبة يساوي أو يزيد على 5% من صافي أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث. (4) الزيادة أو النقصان في صافي أصول الصندوق بما يساوي أو يزيد على 10% لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث. (5) الزيادة أو النقصان في إجمالي أرباح الصندوق بما يساوي أو يزيد على 10% وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة. (6) أي صفقة بين الصندوق وطرف ذي علاقة أو أي ترتيب يستثمر بموجبه كل من الصندوق وطرف ذي علاقة في أي مشروع أو أصل أو يقدم تمويلاً له إذا كانت هذه الصفقة أو الترتيب تماثوي أو تزيد على 1% من إجمالي إيرادات الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة. (7) أي انقطاع عن أي من النشاطات الرئيسية للصندوق يترتب عليه أثراً يساوي أو يزيد على 5% من إجمالي إيرادات الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة. (8) صدور حكم أو قرار أو إعلان أو أمر من محكمة أو جهة قضائية، سواء في المرحلة الابتدائية أو الاستئنافية، يمكن أن يؤثر سلباً في استغلال الصندوق لأي جزء من أصوله تزيد قيمته الإجمالية على 5% من صافي قيمة أصول الصندوق وفقاً لآخر قوائم مالية أولية مفحوصة أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث. (9) أي تغيير مقترح في إجمالي قيمة أصول الصندوق.
20) إنهاء وتصفية الصندوق	
(أ) الحالات التي تستوجب إنهاء صندوق الاستثمار والإجراءات الخاصة بذلك بموجب لائحة صناديق الاستثمار: ❖ يتم إنهاء الصندوق في أي من الحالات التالية (ويشار إلى كل منها بـ "حالة إنهاء"): • رغبة مدير الصندوق في إنهاء الصندوق وعدم استمراره؛	(ب) الإجراءات التي ستتبع للإشعار عن أي تغيير في شروط وأحكام الصندوق التغييرات الأساسية: يرسل مدير الصندوق إشعاراً لمالكي الوحدات ويفصح عن تفاصيل التغييرات الأساسية في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق وذلك قبل (10) أيام من سريان التغيير؛ التغييرات غير الأساسية: يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة ومالكي الوحدات والإفصاح في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة عن أي تغييرات غير أساسية في الصندوق العام الذي قبل (10) أيام من سريان التغيير . سيقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن جميع التغييرات في شروط وأحكام الصندوق في التقارير السنوية الخاصة بالصندوق بما في ذلك التقارير السنوية الموجزة والقوائم المالية الأولية التي يتم إعدادها وفقاً للمادة (76) من لائحة صناديق الاستثمار.
21) مدير الصندوق	
(ي) بيان الأحكام المنظمة لعزل مدير الصندوق واستبداله حذف الفقرات لتغيير نوع الصندوق إلى مفتوح.	(ي) بيان الأحكام المنظمة لعزل مدير الصندوق واستبداله 6. صدور قرار خاص للصندوق من مالكي وحدات الصندوق المغلق يطلبون فيه من الهيئة عزل مدير الصندوق. - عند عزل مدير الصندوق وفقاً للحالة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (6) أعلاه، يجب عليه استصدار قرار صندوق عادي في نفس الاجتماع الذي تم فيه تصويت مالكي الوحدات على طلب عزل مدير الصندوق؛ وذلك لتعيين أمين الحفظ أو جهة أخرى، للبحث والتفاوض مع مدير صندوق بديل وتحديد مدة المحددة للبحث والتفاوض.
31) معلومات أخرى	

(و) يحق لمدير الصندوق تعيين صانع سوق للصندوق.		لن يكون هناك الحاجة لتعيين صانع سوق للصندوق لإلغاء الإدراج.	
الملحق (1) - ملخص الإفصاح المالي			
رسوم الاشتراك		رسوم الاشتراك	
يقع لمدير الصندوق الحصول على رسوم اشتراك ("رسوم الاشتراك") بنسبة ثابتة قدرها 2.0% من مبالغ الاشتراك النقدية. وتدفع مرة واحدة عند الاشتراك.		حتى 1.0% من مبلغ الاشتراك.	
رسوم التسجيل في تداول السعودية:		حذف الرسوم لإلغاء الإدراج.	
يدفع الصندوق الرسوم الآتية للتسجيل في تداول السعودية:			
1. 50,000 ريال سعودي بالإضافة إلى 2 ريال سعودي لكل مالك وحدات ويحد أقصى 500,000 ريال سعودي تُدفع إلى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في مقابل إنشاء سجل لمالكي الوحدات مرة واحدة:			
2. 400,000 ريال سعودي تُدفع سنوياً إلى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في مقابل إدارة سجل لمالكي الوحدات، وتتغير هذه الرسوم من وقت لآخر بحسب قيمة رأسمال الصندوق وتدفع بشكل سنوي.			
رسوم الإدراج في تداول السعودية:		حذف الرسوم لإلغاء الإدراج.	
يقوم الصندوق بسداد رسوم الإدراج التالية:			
1. 50,000 ريال سعودي رسوم إدراج أولية تدفع إلى تداول السعودية مرة واحدة؛ و			
2. 0.03% من القيمة السوقية للصندوق سنوياً (يحد أدنى 50,000 ريال سعودي ويحد أقصى 300,000 ريال سعودي). وتدفع إلى تداول السعودية بشكل سنوي.			
الملحق (3) - الآلية الداخلية لتقويم وإدارة المخاطر			
المخاطر المتوقعة		إجراءات الحد من المخاطر	
مخاطر تذبذب سعر الوحدة		يقوم مدير الصندوق بنشر صافي قيمة أصول الصندوق يومياً، مما يساعد المتداولين على اتخاذ قرار الشراء أو البيع.	
وصف المخاطر			
بالرغم من تقييم الصندوق يومياً، إلا أنه نظراً لكون الصندوق متداول في تداول السعودية، فإن سعر شراء وبيع الوحدات قد يكون أعلى أو أقل من صافي قيمة أصول الصندوق نتيجة العرض والطلب.			
الملحق (5) - نموذج طلب الاشتراك			
الملحق (6) - خطاب صادر عن المستشار القانوني المرخص لممارسة المهنة في المملكة في شأن تقرير العناية المهنية القانوني، بالصيغة الواردة في الملحق رقم (12) من لائحة صناديق الاستثمار			
الملحق (7) - خطاب صادر عن مدير الصندوق في شأن تقرير العناية المهني، بالصيغة الواردة في الملحق رقم (13) من لائحة صناديق الاستثمار			

حسب خطابنا المرسل إلى هيئة السوق المالية بتاريخ 2026/06/10م.

إشعار هام

تحتوي هذه الشروط والأحكام على معلومات تفصيلية تتعلق بصندوق الخير للنمو والدخل ("الصندوق") وبعملية طرح الوحدات في الصندوق ("الوحدات"). وعند تقديم طلب للاشتراك في الوحدات، سوف يُعامل المستثمرون على أنهم قد تقدموا فقط بناءً على المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام، والتي تتوفر نسخ منها على الموقع الإلكتروني لشركة الخير المالية ("مدير الصندوق") (www.alkhabeer.com) أو الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية السعودية ("الهيئة") (www.cma.org.sa) أو تداول السعودية (www.saudiexchange.sa).

ويجب على المستثمرين المحتملين قراءة هذه الشروط والأحكام كاملة قبل شراء الوحدات في الصندوق حيث ينطوي الاستثمار في الصندوق على بعض المخاطر، وقد لا يناسب جميع المستثمرين. يجب على المستثمرين أن يكون لديهم الاستعداد لتحمل المخاطر المرتبطة بأي استثمار في الصندوق، والوارد وصفها في الفقرة (4) من هذه الشروط والأحكام. ويعتبر استحواذ مالكي الوحدات على وحدات في الصندوق بمثابة تأكيد وقبول منهم لهذه الشروط والأحكام.

أعد مدير الصندوق هذه الشروط والأحكام، باعتباره شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في السجل التجاري بالملكة العربية السعودية تحت رقم 4030177445، مرخصة من هيئة السوق المالية كمؤسسة سوق مالية بموجب الترخيص رقم 07074-37.

إن صندوق الاستثمار ومدير الصندوق خاضعان لنظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية والأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويتحمل مدير الصندوق المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام، كما أنه يؤكد حسب علمه واعتقاده، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي حقائق أخرى يمكن أن يؤدي تضمينها أو عدم تضمينها في هذه الشروط والأحكام إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولقد أجرى مدير الصندوق كافة التحريات المعقولة للتأكد من دقة المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام بتاريخ إصدارها، إلا أن جزءاً مهماً من المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام والمرتبطة بالسوق والقطاع تم استقاؤه من مصادر خارجية. ومع أن مدير الصندوق لا يملك أي سبب للاعتقاد بأن أي من معلومات السوق والقطاع تفتقر للدقة بشكل جوهري، فإنه لم يقم بالتحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل، ولا يقدم أي تعهد أو ضمان بشأن دقة أو اكتمال أي من هذه المعلومات.

ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن محتويات هذه الشروط والأحكام، ولا تقدم أي رأي أو ضمانات بصحة هذه الشروط والأحكام أو اكتمالها. ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي خسارة مالية تنشأ عن تطبيق أي حكم من أحكام هذه الشروط والأحكام أو بسبب الاعتماد عليه.

ولا يجب النظر إلى هذه الشروط والأحكام على أنها توصية من جانب مدير الصندوق للمشاركة في الطرح الأولي. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الواردة في الشروط والأحكام هي ذات طبيعة عامة وقد تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة للأشخاص الذين يعتزمون الاستثمار في الوحدات المطروحة. وقبل اتخاذ أي قرار استثماري، يتحمل كل من يتلقى نسخة من هذه الشروط والأحكام مسؤولية الحصول على مشورة مستقلة من مستشار مالي مُرخَّص من قبل هيئة السوق المالية فيما يتعلق بعملية الطرح الأولي، ويجب أن يعتمد على دراسته الخاصة للصندوق ولدى ملائمة كل من الفرصة الاستثمارية والمعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بالأهداف الفردية للمتلقى ووضعه المالي واحتياجاته، بما في ذلك مزايا ومخاطر الاستثمار في الصندوق. وقد يكون الاستثمار في الصندوق ملائماً لبعض المستثمرين دون غيرهم، ولا يجب أن يعتمد المستثمرون المحتملون على قرار طرف آخر فيما يتعلق بالاستثمار أو عدمه كأساس لدراساتهم الخاصة للفرصة الاستثمارية ولظروف هؤلاء المستثمرين.

الاشتراك في الوحدات متاح فقط للفئات التالية من المستثمرين ("المستثمرون المستهدفون"): (أ) الأشخاص الطبيعيون ممن يحملون الجنسية السعودية أو الجنسيات الأخرى من دول مجلس التعاون الخليجي؛ (ب) المؤسسات والشركات وصناديق الاستثمار وغيرها من الأشخاص الاعتبارية القائمة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ (ج) الأجانب المقيمون في المملكة العربية السعودية؛ (د) المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة والمرخصة وفقاً للقواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1-42-2015 وتاريخ 15 رجب 1436هـ (الموافق 4 مايو 2015م)؛ (هـ) المستثمرون الآخرون الذين تسمح لهم هيئة السوق المالية بامتلاك أسهم مدرجة في تداول السعودية. ويتعين على جميع متلقي هذه الشروط والأحكام الاطلاع على أي قيود قانونية أو رقابية ذات صلة بعملية الطرح الأولي وبيع الوحدات، كما يتعين عليهم مراعاة جميع تلك القيود. المعلومات الواردة في هذه الشروط والأحكام حديثة كما في تاريخ إصدارها، غير أنها عرضة للتغيير. وتحديداً، يمكن لقيمة الوحدات المطروحة أن تتأثر سلباً بتطورات مستقبلية، كالتضخم وأسعار الفائدة والضرائب أو أي عوامل اقتصادية أو سياسية أو خلافها، والتي لا يملك مدير الصندوق سيطرة عليها (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة (4) من هذه الشروط والأحكام). ولا يُقصد من هذه الشروط والأحكام أو أي معلومات شفوية أو خطية بخصوص الوحدات المطروحة، ولا ينبغي لها أن تُفسر أو يُعتمد عليها بأي شكل من الأشكال على أنها وعد أو تأكيد أو ضمان لأرباح أو نتائج أو أحداث مستقبلية.

وقد تم إعداد التوقعات الواردة في هذه الشروط والأحكام بناءً على افتراضات معتمدة على معلومات مدير الصندوق وفقاً لخبرته في السوق، بالإضافة إلى معلومات السوق المتوافرة للجمهور. وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فليس هناك أي تأكيدات أو تعهدات أو ضمانات فيما يتعلق بدقة أي من هذه التوقعات أو اكتمالها. بعض البيانات الواردة في هذه الشروط والأحكام تُشكل أو قد يُنظر إليها على أنها تُشكل "افتراضات مستقبلية". ويمكن تحديد هذه الافتراضات بصفة عامة من خلال استخدام كلمات تدل على المستقبل مثل "يخطط" أو "يُقدر" أو "يعتقد" أو "يتوقع" أو "يتنبأ" أو "ربما" أو "سوف" أو "ينبغي" أو "من المتوقع" أو "من المفترض" أو صيغة النفي من هذه الكلمات أو مشتقاتها أو أي مصطلحات مشابهة. وتعكس هذه الافتراضات الآراء الحالية لمدير الصندوق فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية ولكنها لا تُعد ضماناً للأداء المستقبلي. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الإنجازات الحقيقية للصندوق بشكل كبير عن أي نتائج أو أداء أو إنجازات مستقبلية قد تُعبر عنها هذه الافتراضات المستقبلية سواء صراحةً أو ضمناً. وبعض هذه المخاطر والعوامل التي قد تُحدث هذا التأثير مبيّنة بالتفصيل في أقسام أخرى من هذه الشروط والأحكام (لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الفقرة (4) من هذه الشروط والأحكام). وفي حال تحقق أي من هذه المخاطر أو الشكوك أو ثبوت خطأ أو عدم دقة أي من الافتراضات المتضمنة، قد تختلف النتائج الفعلية للصندوق بشكل كبير عن تلك النتائج الواردة في هذه الشروط والأحكام على أنها متوقعة أو مُقدّرة أو مُخطّطة.

دليل الصندوق

الخبر المالية
Alkhabeer Capital



مدير الصندوق

شركة الخبر المالية

ص.ب: 128289، جدة 21362

المملكة العربية السعودية

www.alkhabeer.com

البلاد المالية
Albilad Capital



أمين الحفظ

شركة البلاد المالية

ص.ب: 140، الرياض 11411

المملكة العربية السعودية

www.albilad-capital.com

الخبر المالية
Alkhabeer Capital



مشغل الصندوق

شركة الخبر المالية

ص.ب: 128289، جدة 21362

المملكة العربية السعودية

www.alkhabeer.com



مراجع الحسابات والمستشار الزكوي

شركة حلول كرو للاستشارات المهنية

عضو كرو الدولية

ص.ب: 21499، جدة 40097

المملكة العربية السعودية

<https://www.crowe.com/sa>

مكتب محمد العقار للمحاماة
والاستشارات القانونية
بالتعاون مع كينج آند سمولدينج

THE LAW OFFICE OF MOHAMMED ALAMMAR
In cooperation with King & Spalding LLP

المستشار القانوني

مكتب محمد ابراهيم العمار للاستشارات القانونية (بالتعاون مع كينج آند

سبالدينج إل إل بي)

مركز المملكة، الطابق 20

طريق الملك فهد

ص.ب: 14702، الرياض 11434

المملكة العربية السعودية

www.kslaw.com



SHARIYAH
REVIEW BUREAU

لجنة الرقابة الشرعية

دار المراجعة الشرعية ذ.م.م.

بناية رقم 872، مكتب رقم 41 و 42

طريق 3618، السيف 436

مملكة البحرين

www.shariyah.com

قائمة المصطلحات

"لائحة مؤسسات السوق"	لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (1-83-2005) وتاريخ 21 جمادى الأولى 1426هـ الموافق 28 يونيو 2005م بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 2 جمادى الآخرة 1424هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-75-2020م) وتاريخ 22 ذي الحجة 1441هـ الموافق 12 أغسطس 2020م؛
"يوم"	يعني يوم عمل في المملكة طبقاً لأيام العمل الرسمية في الهيئة؛
"يوم عمل"	يعني أي يوم تفتح فيه البنوك أبوابها للعمل في المملكة العربية السعودية؛
"يوم تقويسي"	يعني أي يوم، سواء أكان يوم عمل أم لا؛
"الشروط والأحكام"	العقود التي تحتوي البيانات والأحكام المطلوبة بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار بالنسبة للصندوق العام، ويتم توقيعها بين مدير الصندوق ومالكي الوحدات؛
"رأس المال"	يعني مبالغ الاشتراك التي يكتب بها مالكو الوحدات في الصندوق؛
"الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف"	يقصد به مبلغ يعادل 300 مليون ريال سعودي كالحدا الأدنى الذي يستهدف مدير الصندوق جمعه من خلال طرح الوحدات في الصندوق؛
"تاريخ الإقفال"	هو تاريخ انتهاء فترة الطرح الأولي؛
"تاريخ الإدراج"	يعني تاريخ إدراج الوحدات في السوق المالية السعودية؛
"هيئة السوق المالية" أو "الهيئة"	تعني هيئة السوق المالية السعودية؛
"النظام"	يعني نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 30) بتاريخ 2 جمادى الآخرة 1424هـ، الموافق 31 يوليو 2003م؛
"حالة إنهاء"	يقصد بها الحالات المنصوص عليها في الفقرة (20) من الشروط والأحكام هذه؛
"الصندوق"	يعني صندوق الخير للنمو والدخل، وهو صندوق استثمار أسهم عام مفتوح متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق يديره مدير الصندوق؛
"مدير الصندوق"	يعني شركة الخير المالية، وهي مرخصة كمؤسسة سوق مالية من هيئة السوق المالية بموجب ترخيص رقم 07074-37؛
"مدة الصندوق"	لا توجد مدة محددة للصندوق، فهو صندوق استثماري عام مفتوح غير مقيد بمدة محددة.
"سعر الوحدة في الطرح الأولي"	يعني سعر طرح الوحدات خلال فترة الطرح الأولية، وهو 10 ريال سعودي؛
"فترة الطرح الأولي"	تعني المدة التي سيتم خلالها طرح الوحدات وفقاً لهذه الشروط والأحكام خلال فترة (15) يوم عمل، تبدأ في 1443/08/10هـ الموافق 2022/03/13م وتنتهي في 1443/08/28هـ الموافق 2022/03/31م؛
"المستثمرون المستهدفون"	هم (أ) الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون الجنسية السعودية أو إحدى جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ (ب) المؤسسات والشركات وصناديق الاستثمار وغيرها من الأشخاص الاعتباريين القانمين في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ (ج) الأجانب المقيمون في المملكة العربية السعودية؛ (د) المستثمرون الأجانب المستهدفون المسموح لهم بالاستثمار بموجب القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب قرارها رقم 1-42-2015 وتاريخ 15 رجب 1436هـ الموافق 4 مايو 2015م؛ و(هـ) المستثمرون الآخرون الذين يمكن أن تسمح لهم هيئة السوق المالية بامتلاك أوراق مالية مدرجة في تداول السعودية؛
"الاستثمار"	يعني أي أصل يستثمر فيه الصندوق؛
"الطرح" و"الطرح الأولي"	يعني الطرح الأولي للاكتتاب العام للوحدات وفقاً للشروط والأحكام؛
"الاكتتاب العام"	تعني الاستثمار في أسهم الشركات التي بصدد الإدراج في سوق الأسهم أو التي لم يمض أكثر من خمس سنوات على إدراجها؛
"الطروحات الخاصة"	تعني الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة المقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة في الطروحات الخاصة المستهدف إدراجها في الأسواق المحلية (السوق الرئيسي أو الموازي) والعالمية. ويقوم مدير الصندوق بتنفيذ الصفقات عن طريق وسيط، ويكون الوسيط عبارة عن شركة مالية وتجارية مرخصة من السلطات التنظيمية في الدول التي تعمل بها؛
"الإدارة المختلطة أو المركز-التوابع" (core-satellite management)	هي استراتيجية تجمع بين الاستراتيجية التي تحاكي المؤشر والاستراتيجية المُدارة بفاعلية ويتحقق ذلك بواسطة ربط نسبة من قيمة الصندوق بالمؤشر، وذلك للتقليل من مخاطر تدني الأداء عن المستوى المتوقع، ومن ثم صقل ذلك بواسطة استثمار النسبة الباقية في عددٍ من الأدوات الاستثمارية النشطة من بينها صناديق الأسهم العامة والخاصة أو الاكتتابات والطروحات الخاصة؛
"مالك الوحدات من الجمهور"	يعني مالك الوحدات الذي لا يمثل أي من الآتي: (أ) أي مالك وحدات يمتلك 5% أو أكثر من الوحدات؛ (ب) مدير

الصندوق وتابعيه: (ج) أحد أعضاء مجلس إدارة الصندوق؛	
"قرار صندوق عادي"	هو القرار الذي يتخذ بموافقة مالكي الوحدات الذين تمثل نسبة ملكيتهم أكثر من 50% من مجموع الوحدات الحاضر ملاكها في اجتماع مالكي الوحدات سواء كان حضورهم شخصياً أو بواسطة وسائل التقنية الحديثة؛
"قرار خاص للصندوق"	يعني قراراً يتطلب موافقة مالكي الوحدات الذين تمثل نسبة ملكيتهم 75% أو أكثر من مجموع الوحدات الحاضر ملاكها في اجتماع مالكي الوحدات سواءً أكان حضورهم شخصياً أم ممثلين بوكيل أم بواسطة وسائل التقنية الحديثة؛
"الطرف ذي العلاقة"	يقصد بهم في لائحة صناديق الاستثمار ما يلي: (1) مدير الصندوق ومدير الصندوق من الباطن. (2) أمين الحفظ وأمين الحفظ من الباطن. (3) المقيّم المعتمد. (4) مراجع الحسابات. (5) مجلس إدارة الصندوق. (6) أعضاء مجلس الإدارة أو أي من المديرين التنفيذيين أو الموظفين لدى أي من الأطراف أعلاه. (7) أي مالك وحدات تتجاوز ملكيته (5%) من صافي أصول صندوق الاستثمار. (8) أي شخص تابع أو مسيطر على أي من الأشخاص السابق ذكرهم.
"السمسار الوسيط"	شخص يقوم من خلاله مدير الصندوق بتنفيذ صفقات خاصة بشراء وبيع الأسهم لحساب الصندوق. ويكون السمسار الوسيط عبارة عن شركة مالية وتجارية مرخصة من السلطات التنظيمية في الدول التي تعمل بها؛
"مدير الصندوق من الباطن"	هو عبارة عن شركة مالية وتجارية مرخصة من السلطات التنظيمية في الدول التي تعمل بها، ويقوم مدير الصندوق بتعيينها لإدارة فئات أصول محددة وذلك بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق. ويدفع مدير الصندوق أتعاب ومصاريف أي مدير للصندوق من الباطن من موارده الخاصة؛
"مقدم خدمة التطهير"	شركة متخصصة يقوم من خلالها مدير الصندوق باحتساب العوائد الاستثمارية غير المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق والتي يجب أن يتم التخلص منها؛
"مقدم خدمة المؤشر"	شركة متخصصة يقوم من خلالها مدير الصندوق باستحداث المؤشر الاسترشادي للصندوق وتوزيع أسهم الشركات المضمنة به واحتساب قيمها السوقية دورياً؛
"ر.س."	يعني الريال السعودي، العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية؛
"لجنة الرقابة الشرعية"	يعني دار المراجعة الشرعية؛
"معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق"	تعني ضوابط الهيئة الشرعية الخاصة بالصندوق والتي يحدد الصندوق بناءً عليها مدى توافق الاستثمارات، على النحو الوارد في الملحق (2)؛
"شركة ذات غرض خاص"	تعني شركة ذات مسؤولية محدودة يؤسسها أمين الحفظ لأغراض الاحتفاظ بملكية أصول الصندوق؛
"مبلغ الاشتراك"	يعني المبلغ الذي يساهم به مالك الوحدات عند الاشتراك في الطرح؛
"الوحدة"	تعني حصة المالك في أي صندوق استثمار يتكون من وحدات بما في ذلك أجزاء الوحدة، وتعامل كل وحدة على أنها تمثل حصة مشاعة في أصول الصندوق؛
"مالك الوحدات"	يعني المستثمر الذي يقوم بالاستثمار في الصندوق عن طريق تملك وحداته؛
"يوم التعامل"	يقصد به اليوم الذي يمكن فيه الاشتراك في وحدات الصندوق واستردادها فهو اليوم الذي يتم فيه تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد المقدمة باستخدام آخر سعر وحدة محتسب للصندوق. وعندما لا يكون هذا اليوم يوم عمل فإن يوم التعامل هو يوم العمل التالي لذلك اليوم.
"يوم التقييم"	يقصد به اليوم الذي تكون فيه نقطة التقييم والتي يتم عندها تقييم أصول الصندوق وتستخدم بالتالي في حساب صافي قيمة أصول الصندوق.
"صافي قيمة الأصول" أو "صافي قيمة أصول الصندوق"	هي القيمة النقدية على أساس إجمالي قيمة الأصول لصندوق الاستثمار المفتوح مخصوماً منها الخصوم (بما في ذلك أي التزامات مالية والرسوم والمصاريف المستحقة على الصندوق خلال فترة الاحتساب). ويتم تحديد صافي قيمة الأصول وفقاً للفقرة (10) من هذه الشروط والأحكام؛
"المربحة"	يقصد بها بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المربحة العادية، أو وقعت بناءً على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق مؤسسة مالية وهي المربحة المصرفية؛
"صفقات المربحة"	تعني صفقات المربحة التي يتم تنفيذها لدى المصارف المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي؛
"صناديق أسواق النقد"	تعني الاستثمار في وحدات صناديق المربحة والتي تستهدف الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل؛
"العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي"	هي العملات المثبتة مقابل الدولار مثل عملات دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا الدينار الكويتي؛
"العملات الرئيسية"	هي العملات التي قد يتعامل بها الصندوق ومنها - على سبيل المثال وليس الحصر - الريال السعودي، والدولار الأمريكي، واليورو، ودولار هونغ كونج، والين الياباني، والفرنك السويسري، والجنيه الاسترليني؛
"دراسات نفي الجهالة"	تعني الدراسات الواجبة التي يقوم بها مدير الصندوق بشكل مباشر أو من خلال أطراف متخصصة للتأكد من

الحقائق المتعلقة بالاستثمارات لتجنب المخاطر والأخطاء غير المتوقعة والواجب تجنبها للتأكد من سلامة ووضع الاستثمارات من ناحية القيمة والوضع الفني والقانوني والاقتصادي والتشغيلي على سبيل المثال؛	
هو عملية تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية، وذلك بهدف التنبؤ بربحية الاستثمار المستقبلي، والتعرف على حجم المخاطر المستقبلية. وتشمل مراحل التحليل الأساسي التالي: 1. تحليل الاقتصاد الكلي. 2. تحليل القطاع الذي تعمل فيه الشركة المستهدفة. 3. تحليل ظروف و أوضاع الشركة. 4. التحليل المالي للشركة. 5. تقدير القيمة العادلة للشركة.	"التحليل الأساسي"
التزام مالي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، مساهمة منه في تغطية النفقات العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة؛	"ضرائب / ضريبة"
وفقاً لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك تُعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها من قبل المنشآت، مع بعض الاستثناءات. حيث تعد مصدر دخل أساسي يساهم في تعزيز ميزانيات الدول. وقد التزمت المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بدءاً من 1 يناير 2018م الموافق 14 ربيع الآخر 1439هـ، وتم فرض ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، ابتداءً من الإنتاج ومروراً بالتوزيع وحتى مرحلة البيع النهائي للسلعة أو الخدمة. يدفع المستهلك تكلفة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يشتريها، أما المنشآت فتدفع للحكومة ضريبة القيمة المضافة التي يتم تحصيلها من عمليات شراء المستهلكين، وتسترد المنشآت ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها لمورديها؛	"ضريبة القيمة المضافة"
يُقصد بمصطلح "التغيير الأساسي" أيًا من الحالات الآتية: (1) التغيير المهم في أهداف الصندوق أو طبيعته أو فنتته؛ (2) التغيير الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على مالكي الوحدات أو على حقوقهم فيما يتعلق بالصندوق؛ (3) التغيير الذي يكون له تأثير في درجة مخاطر الصندوق؛ (4) الانسحاب الطوعي لمدير الصندوق من منصب مدير الصندوق؛ (5) أي حالات أخرى تقررها الهيئة من حين لآخر وتبلغ بها مدير الصندوق.	"تغييرات أساسية"
أي تغيير لا يعتبر ضمن التغييرات الأساسية؛	"تغييرات غير أساسية"
يشير إلى المؤشر الذي يُقارن به أداء الصندوق وهو مؤشر الخبير للأسهم العالمية. وهو مؤشر متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق؛	"مؤشر استراتيجي"
تعني الحالات التي هي خارج إرادة مدير الصندوق، والتي يعتقد مدير الصندوق أنه في حال حدوثها من الممكن أن تتأثر أصول الصندوق سلباً وبشكل غير معتاد نظراً لعدة عوامل سياسية و/أو اقتصادية و/أو تنظيمية - على سبيل المثال لا الحصر - حدوث أزمة اقتصادية، أو قوة القاهرة، أو حرب، أو انهيار العملة، ...).	"الظروف الاستثنائية"

ملخص الصندوق

اسم الصندوق ونوعه وفنته	صندوق الخير للنمو والدخل، هو صندوق استثمار أسهم عام مفتوح متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق، تم إنشاؤه بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة ويخضع لرقابة وإشراف هيئة السوق المالية.
مدير الصندوق	شركة الخير المالية، وهي شركة مساهمة مغلقة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030177445، وهي مرخصة كمؤسسة سوق مالية من قبل الهيئة بموجب الترخيص رقم 07074-37.
الهدف الاستثماري	إن هدف الصندوق الاستثماري هو تنمية صافي قيمة أصول الصندوق من خلال أداء استثماراته على المدى الطويل وتحقيق دخل دوري للمستثمرين من خلال توزيع عوائد الشركات التي يستثمر بها الصندوق، بالإضافة إلى جزء من الأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمر بها. حيث يتم ذلك عن طريق الاستثمار في محفظة متنوعة من الأسهم العالمية، وصناديق الأسهم العامة والخاصة، وطروحات الشركات للاكتتاب العام، والطروحات الخاصة والنقد وما في حكمه.
مستوى المخاطر	يترتب الاستثمار في الصندوق على مستوى مرتفع من المخاطر.
الحد الأدنى لمبلغ الاشتراك والاسترداد	1000 ريال سعودي لكل مستثمر.
أيام التعامل	يومي الأحد والثلاثاء من كل أسبوع باستثناء أيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية، وفي حال وافق يوم التعامل يوم عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية أو أحد الأسواق التي يستثمر بها الصندوق فإن يوم التعامل هو يوم العمل التالي لذلك اليوم.
أيام التقييم	يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع باستثناء أيام العطل الرسمية في المملكة العربية السعودية، وفي حال وافق يوم التقييم يوم عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية أو أحد الأسواق التي يستثمر بها الصندوق فسيتم تقييم أصول الصندوق في يوم العمل التالي لذلك اليوم.
أيام الإعلان عن صافي قيمة الوحدة للصندوق	يتم الإعلان ونشر سعر الوحدة بنهاية اليوم التالي ليوم التعامل.
موعد دفع قيمة الاسترداد	بعد أقصى قبل إقفال العمل في اليوم الخامس التالي ليوم التقييم الذي تم فيه تحديد سعر الاسترداد.
سعر الوحدة في الطرح الأولي	10 ريال سعودي.
عملة الصندوق	الريال السعودي (ر.س.).
مدة الصندوق	لا توجد مدة محددة للصندوق، فهو صندوق استثماري عام مفتوح غير مقيد بمدة محددة.
تاريخ تشغيل الصندوق	3 أبريل 2022م أو أي تاريخ آخر يتم تحديده بناءً على نجاح جمع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب خلال فترة الاكتتاب.
تاريخ إصدار شروط وأحكام الصندوق	1443/07/06 هـ الموافق 2022/02/07م.
المؤشر الاسترشادي	مؤشر الخير للأسهم العالمية.
مشغل الصندوق	شركة الخير المالية.
أمين الحفظ	شركة البلاد المالية.
اسم مراجع الحسابات	شركة حلول كرو للاستشارات المهنية - عضو كرو الدولية.
سياسة توزيع العوائد والأرباح	- يستهدف مدير الصندوق توزيع الأرباح بشكل نصف سنوي. ويشمل هذا التوزيع ما نسبته 100% من عوائد استثمارات الصندوق، وحتى 50% من صافي الأرباح الرأسمالية المحققة والغير محققة، وتخضع هذه التوزيعات لموافقة مجلس إدارة الصندوق. - يحق لمدير الصندوق وفق ما يراه مناسباً، إجراء توزيعات إضافية خلال السنة المالية، وتخضع هذه التوزيعات الإضافية لموافقة مجلس إدارة الصندوق. - سيتم الإعلان عن التوزيعات (إن وجدت)، بحسب الضوابط التي تحددها هيئة السوق المالية من تاريخ إعلان ونشر التقرير الربع سنوي للصندوق من خلال موقع تداول السعودية. كما سيتم الإعلان عن تفاصيل التوزيعات على الموقع الإلكتروني لتداول السعودية www.saudiexchange.sa، وسيتم سداد التوزيعات (إن وجدت) خلال ثلاثين يوم عمل من تاريخ إعلان ونشر التقرير الربع سنوي للصندوق من خلال موقع تداول السعودية.
أتعاب الإدارة	0.80% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق.
أتعاب مشغل الصندوق	يجب على الصندوق أن يسدد لمشغل الصندوق أتعاباً سنوية تساوي 0.15% من صافي قيمة أصول الصندوق.
رسوم الاشتراك	حتى 1.0% من مبلغ الاشتراك.
رسوم الاسترداد	لا يوجد.
أتعاب أمين الحفظ	سيدفع الصندوق رسوم بمبلغ 25,000 ريال سعودي لإنشاء شركة ذات غرض خاص. وأتعاب حفظ الأصول بالسوق السعودي سنوياً من إجمالي قيمة أصول الصندوق هي كالتالي:

أ- من صفر ريال سعودي – إلى 750 مليون ريال سعودي: 0.06% ب- من 750 مليون ريال سعودي – إلى مليار ريال سعودي: 0.05% ج- أكثر من مليار ريال سعودي: 0.04% وأتعاب حفظ الأصول بالأسواق العالمية سنوياً هي كالتالي: أ- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: 0.04% ب- فرنسا وألمانيا وسويسرا واليابان: 0.07% ج- السوق الصيني (أ) والسوق الصيني (ب): 0.22% على ألا تقل أتعاب أمين الحفظ عن مبلغ 3,000 ريال بحد أدنى شهرياً.	
تدفع مصاريف الوساطة (بما في ذلك أتعاب السمسار الوسيط) أو أي رسوم تداول أخرى من قبل الصندوق مباشرة بمستويات تحددها الأنظمة أو السمسار الوسيط في الأسواق التي يقوم الصندوق بالتعامل فيها. وتختلف تلك المبالغ استناداً على نوع الصفقات وطبيعة الاستثمارات وحجم العمليات.	مصاريف ورسوم التعامل (الوساطة)
يتحمل الصندوق جميع المصاريف الأخرى الفعلية والمتعلقة بأنشطة الصندوق وتوظيف استثماراته والخدمات المهنية والتشغيلية المقدمة من الغير، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - تكاليف انعقاد اجتماعات مالكي الوحدات، والخدمات المهنية الأخرى المقدمة للصندوق، بالإضافة إلى مصاريف مقدم خدمة تطهير الدخل (إن وجدت) ومصاريف مقدم خدمة المؤشر. ويكون الصندوق مسؤولاً عن أي ضريبة مستحقة الدفع تفرض في المستقبل من قبل الجهات المنظمة. ولن تتجاوز هذه الرسوم والأتعاب والمصاريف 0.50% من صافي قيمة أصول الصندوق سنوياً باستثناء الرسوم والعمولات والضرائب التي تخضع للوائح والتنظيمات الحكومية، علماً أنه سيتم خصم الرسوم الفعلية فقط.	رسوم ومصاريف أخرى
من المتوقع أن تبلغ مصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك 20,000 ريال سعودي سنوياً.	مصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك
سيلتزم مدير الصندوق بـ "قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية" وأي تعديلات تطرأ عليها من وقت لآخر، كما قام مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لأغراض الزكاة وتقديم الإقرارات اللازمة وفقاً للقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وأي تعديلات تطرأ عليها. علماً بأن مسؤولية حساب الزكاة وسدادها تقع على عاتق مالكي الوحدات بالصندوق، دون تحمل الصندوق أي مسؤولية بهذا الخصوص. كما يتعهد مدير الصندوق بتزويد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بجميع إقرارات المعلومات المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز (120) يوم من نهاية العام الزكوي للصندوق. كما سيزود مدير الصندوق مالكي الوحدات بالمعلومات اللازمة لحساب وعاء الزكوي عند طلبها وفقاً للقواعد، ويترتب على المستثمرين المكلفين الخاضعين لأحكام هذه القواعد الذين يملكون وحدات استثمارية في الصندوق بحساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات. كما سيلتزم مدير الصندوق بإخطار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بانتهاء الصندوق خلال (60) يوم من تاريخ الانتهاء. كما يمكن الاطلاع على قواعد هيئة الزكاة من خلال الموقع: https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx	الزكاة

جدول المحتويات

16.....	ملخص الصندوق
19	الشروط والأحكام
19	صندوق الاستثمار (1)
19	النظام المطبق (2)
19	سياسات الاستثمار وممارساته (3)
24	المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق (4)
29	آلية تقييم المخاطر (5)
29	الفئة المستهدفة من المستثمرين (6)
29	قيود / حدود الاستثمار (7)
29	عملة الصندوق (8)
29	مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب (9)
35	التقييم والتسعير (10)
36	التعاملات (11)
39	سياسة التوزيع (12)
40	تقديم التقارير إلى مالكي الوحدات (13)
40	سجل مالكي الوحدات (14)
40	اجتماع مالكي الوحدات (15)
41	حقوق مالكي الوحدات (16)
42	مسؤولية مالكي الوحدات (17)
42	خصائص الوحدات (18)
42	التغييرات في شروط وأحكام الصندوق (19)
43	إنهاء وتصفية الصندوق (20)
44	مدير الصندوق (21)
46	مشغل الصندوق (22)
47	أمين الحفظ (23)
48	مجلس إدارة الصندوق (24)
51	لجنة الرقابة الشرعية (25)
52	مستشار الاستثمار (26)
52	الموزع (27)
52	مراجع الحسابات (28)
53	أصول الصندوق (29)
53	معالجة الشكاوى (30)
53	معلومات أخرى (31)
54	متطلبات المعلومات الإضافية لأنواع معينة من الصناديق (32)
54	إقرار من مالكي الوحدات (33)
55	الملحق (1) - ملخص الإفصاح المالي
57	الملحق (2) - معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق
59	الملحق (3) - الآلية الداخلية لتقويم وإدارة المخاطر
60	الملحق (4) - نموذج توكيل
61	الملحق (5) - نموذج طلب الاشتراك / الاسترداد

الشروط والأحكام

(1) صندوق الاستثمار

(أ) اسم الصندوق وفتته ونوعه

صندوق "الخبر للنمو والدخل"، هو صندوق استثمار أسهم عام مفتوح متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق، تم إنشاؤه بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة ويخضع لرقابة وإشراف هيئة السوق المالية. صدرت هذه الشروط والأحكام بتاريخ 1443/07/06 هـ الموافق 2022/02/07 م.

(ب) تاريخ إصدار شروط وأحكام صندوق الاستثمار، وآخر تحديث (إن وجد)

صدرت هذه الشروط والأحكام بتاريخ 1443/07/06 هـ الموافق 2022/02/07 م، وتم تحديثها بتاريخ 1446/11/22 هـ الموافق 2025/05/20 م.

(ج) تاريخ موافقة الهيئة على طرح وحدات الصندوق

تمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على طرح وتسجيل وحدات صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول" كصندوق متداول مغلق في تداول السعودية بتاريخ 1443/07/06 هـ الموافق 2022/02/07 م.
وتمت الموافقة من قبل هيئة السوق المالية على إلغاء إدراج وحدات الصندوق وتغيير فئة ونوع الصندوق إلى عام مفتوح بتاريخ 1447/12/03 هـ الموافق 2026/05/20 م.

(د) مدة الصندوق

لا توجد مدة محددة للصندوق، فهو صندوق استثماري عام مفتوح غير مقيد بمدة محددة.

(2) النظام المطبق

إن الصندوق ومدير الصندوق خاضعان لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذ والأنظمة واللوائح الأخر ذات العلاقة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

(3) سياسات الاستثمار وممارساته

(أ) الأهداف الاستثمارية

سوف يركز مدير الصندوق على الاستثمار في محفظة متنوعة من الأسهم العالمية، حيث تشمل استثمارات الصندوق الاستثمار في أسهم الشركات بكافة قطاعاتها والمتداولة في الأسواق العالمية ومن بينها المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، واليابان، وسويسرا، والمملكة المتحدة البريطانية، وفرنسا، وألمانيا، وكندا. وسيتم الاستثمار في تلك الأسواق طبقاً لعملة كل بلد. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم مدير الصندوق بالاستثمار في صناديق الأسهم العامة والخاصة والتي تدار من قبل مدراء صناديق مرخص لهم من قبل الهيئة أو جهة مماثلة في حالة الاستثمار خارج المملكة العربية السعودية حيث تشمل هذه الصناديق أسهم شركات ذات قيم سوقية مختلفة في دول وقطاعات متنوعة. كما ينوي مدير الصندوق الاستثمار في الطروحات الأولية للاكتتاب العام والتي سيتم إدراجها في أسواق الأسهم المختلفة، بالإضافة إلى الاكتتاب في زيادات رأس المال للشركات المدرجة، والشركات غير المدرجة المقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة في الطروحات الخاصة المقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام، والنقد وما في حكمه، المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق ومبادئها، لتحقيق نمو طويل الأجل وتحقيق دخل دوري من عوائد الأسهم والأرباح على رأس المال.

سيعتمد مدير الصندوق سياسة استثمار غير نشطة لبناء وإدارة محفظة الأسهم العالمية والمحلية باتباع مؤشر الخبر للأسهم العالمية المتوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق ("المؤشر")، وهو مؤشر تم إنشاؤه خصيصاً لصالح الصندوق بالتعاون مع مقدم خدمة مؤشرات Ideal Rating ("مقدم خدمة المؤشر"). وسيقوم مقدم خدمة المؤشر بحساب قيم الشركات المضمنة في المؤشر وإدارته لمصلحة الصندوق. ويشمل المؤشر شركات متنوعة القطاعات والأحجام في أكبر الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى أكبر الشركات القيادية في المملكة العربية السعودية. وسيتم إعادة موازنة المؤشر كل ثلاثة أشهر من قبل مقدم خدمة المؤشر.

يستهدف مدير الصندوق اعتماد سياسة نشطة لتوظيف رأس المال في صناديق أسهم عامة وخاصة التي يطرحها مديرو صناديق مرخص لهم محليون وإقليميون وعالميون أو صناديق المؤشرات المتداولة، بمن فيهم مدير الصندوق. وفي حال الاستثمار في صندوق يديره مدير الصندوق، سيتم إعفاء الصندوق من أي رسوم إدارة أو رسوم إدارية مستحقة لمصلحة هذا الصندوق وعند الاستثمار في الصناديق بشكل عام، سيتأكد مدير الصندوق من أن استراتيجية الصندوق المستهدف تتوافق مع استراتيجية استثمار الصندوق من حيث مزيج المخاطر والعوائد.

وسيعتمد مدير الصندوق سياسة نشطة للاستثمار في طروحات الشركات للاكتتاب العام وزيادات رأس المال للشركات المدرجة في السوق المحلية سواء في تداول السعودية أو في السوق الموازية (نمو) بالإضافة إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وسيقوم مدير الصندوق بالقيام بالدراسات النافية للجهالة للتأكد من مدى ملاءمة الاستثمار.

سيقوم مدير الصندوق باتباع آلية نشطة عند الاستثمار في شركات غير مدرجة مقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة في طروحات خاصة في السوق المحلية أو الأسواق الإقليمية والعالمية. وسيدرس مدير الصندوق الاستثمارات المحتملة للتأكد من توافيقها مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق ومدى وملاءمتها من حيث الأرباح المحتملة والمخاطر ذات العلاقة.

يستطيع مدير الصندوق توظيف السيولة النقدية في صفقات مربحة أو صناديق أسواق النقد. وفي الأوضاع العادية، لن يقوم مدير الصندوق بالاحتفاظ بالنقد أو الاستثمار في صفقات المربحة بنسبة تتجاوز 25% من صافي قيمة أصول الصندوق. ولكن في حال تصفية بعض الاستثمارات (وإلى أن تتم إعادة استثمار السيولة النقدية)، أو في الظروف الاستثنائية على سبيل المثال حدوث أزمة اقتصادية، حرب، إلخ، يمكن زيادة النسبة المخصصة للسيولة النقدية و صفقات المربحة إلى ما يصل إلى 100% من صافي قيمة أصول الصندوق.

(ب) **نوع (أنواع) الأوراق المالية التي سوف يستثمر الصندوق فيها بشكل أساسي**
يستهدف مدير الصندوق توظيف رأس مال الصندوق بالاستثمار في الأسهم العالمية والاكتتابات العامة وصناديق الأسهم العامة والخاصة والطروحات الخاصة و صفقات المربحة.

(ج) **سياسة تركيز الاستثمار في أوراق مالية معينة، أو في صناعة أو مجموعة من القطاعات، أو في بلد معين أو منطقة جغرافية معينة، على أن تشمل على الحد الأدنى والأقصى لتلك الأوراق المالية.**

سوف يركز مدير الصندوق على الاستثمار في محفظة متنوعة من الأسهم العالمية والمحلية، وصناديق الأسهم العامة والخاصة، والطروحات الأولية للاكتتاب العام، وزيادات رأس المال، والطروحات الخاصة، والنقد وما في حكمه، المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق ومبادئها، لتحقيق نمو طويل الأجل وتحقيق دخل دوري من عوائد الأسهم والأرباح على رأس المال. ويوضح الجدول في البند (د) الحد الأدنى والأقصى لتلك الأوراق المالية.

(د) **نسبة الاستثمار في كل مجال استثماري بحده الأدنى والأعلى**
يمكن أن يستثمر الصندوق في عدد من الأصول المختلفة المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق. وتكون حدود التخصيص للاستثمار في هذه الأصول كما يلي:

نوع الاستثمار	الحد الأدنى	الحد الأقصى*
الأسهم العالمية والمحلية المدرجة	(75%)	100%
الطرح الأولي للاكتتاب العام وزيادة رأس المال لأسهم الشركات المدرجة	(0%)	25%
صناديق الأسهم الخاصة والشركات غير المدرجة والمقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة في الطروحات الخاصة	(0%)	10%
صناديق الأسهم العامة وصناديق المؤشرات المتداولة وصناديق أسواق النقد	(0%)	25%
السيولة النقدية و صفقات المربحة	(0%)	25% **

* في حال ارتفاع أو انخفاض القيمة الرأسمالية للأصول الاستثمارية أو بسبب استحقاق المديونية والذي من شأنه أن يعرض الصندوق لتجاوز الحد الأقصى للاستثمار في أي من أصوله، سيقوم مدير الصندوق بتقييم المراكز الاستثمارية وإعادة الموازنة للمحفظة بما يحقق الالتزام بحدود نسب الاستثمار المحددة في الجدول أعلاه وقد يضطر مدير الصندوق لاختيار الاحتفاظ بالمركز الاستثماري حتى تاريخ إعادة الموازنة للمحفظة التالي أو حتى تاريخ استحقاق أصل غير سائل لمصلحة مالكي الوحدات.

سيلتزم مدير الصندوق بحدود الاستثمار والقيود التي تنطبق على الصندوق الواردة في لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق ومعايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.

** في الأوضاع العادية، لن يقوم مدير الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة النقدية أو الاستثمار في صفقات المربحة بنسبة تتجاوز 25% من صافي قيمة أصول الصندوق. ولكن في حال تصفية بعض الاستثمارات (وإلى أن تتم إعادة استثمار السيولة النقدية)، أو في حالات استثنائية، منها على سبيل المثال حدوث أزمة اقتصادية، قوة قاهرة، حرب، إلخ، يمكن زيادة النسبة المخصصة للسيولة النقدية و صفقات المربحة إلى ما يصل إلى 100% من صافي قيمة أصول الصندوق.

(هـ) **بيان التصنيف الائتماني لاستثمارات الصندوق**

يستثمر الصندوق في صفقات المربحة المباشرة، مبرمة مع طرف خاضع لتنظيم البنك المركزي السعودي أو لهيئة رقابية ماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة العربية السعودية.

ويجب أن تتمتع هذه الجهات المقابلة بتصنيف ائتماني وفقاً لما تحدده واحدة من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاثة، والمصنفة بحد أدنى على النحو التالي:

- ستاندرد أند بورز (BBB-)
- موديز (Baa3)
- فيتش (BBB-)

(و) **بيان الحد الأعلى لنسبة الاستثمارات غير المصنفة وأي قيود أخرى مرتبطة بالتصنيف الائتماني**

لن يستثمر الصندوق أصوله لدى جهات غير مصنفة من إحدى وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاثة (ستاندرد أند بورز – موديز – فيتش)، أو أطراف غير خاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي أو لهيئة رقابية ماثلة للبنك المركزي السعودي خارج المملكة العربية السعودية.

(ز) **أسواق الأوراق المالية التي يُحتمل أن يشتري ويبيع الصندوق فيها استثماراته**

يحق لمدير الصندوق الاستثمار في الأسواق المالية المحلية والعالمية، حيث يستهدف مدير الصندوق تنوع النطاق الجغرافي لاستثمارات الصندوق من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم المتنوعة من بينها المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، واليابان، وسويسرا، والمملكة المتحدة البريطانية، وفرنسا، وألمانيا، وكندا. وتتم فترة الشركات بناء على قيمة سوقية تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي وقيمة متداولة تتجاوز

مليون دولار أمريكي يومياً ولن يكون هناك أوزان مستهدفة للاستثمار في الدول أو القطاعات الاقتصادية المضمنة في المؤشر أو الصندوق. ويشمل المؤشر 160 شركة من بين الشركات العالمية المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق، بالإضافة إلى أكبر 10 شركات مدرجة في سوق الأسهم السعودي. وتنقسم الشركات العالمية المشمولة ضمن المؤشر حسب القيم السوقية ثلاث فئات: أكبر 70 شركة من حيث القيم السوقية للأسهم الحرة من ضمن الشركات ذات القيم السوقية الكبيرة، وأكبر 50 شركة من حيث القيم السوقية للأسهم الحرة من ضمن الشركات ذات القيم السوقية المتوسطة، وأكبر 40 شركة من حيث القيم السوقية للأسهم الحرة من ضمن الشركات ذات القيم السوقية الصغيرة.

يتم تعريف الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة بأنها تلك الشركات التي تمثل أكبر قيمة سوقية وهي الشركة من شريحة الشركات التي تمثل إلى أو ما يساوي 70% من حجم القيم السوقية مجتمعة، والشريحة أعلى من 70% إلى أو ما يساوي 85% هي المتوسطة، والشريحة أعلى من 85% إلى أو ما يساوي 100% هي الصغيرة.

الجدول التوضيحي لتعريف القيمة السوقية للشركات:

الشريحة من حجم القيم السوقية مجتمعة	تعريف الشركة
أعلى من 0% إلى أو ما يساوي 70%	القيمة السوقية الكبيرة
أعلى من 70% إلى أو ما يساوي 85%	القيمة السوقية المتوسطة
أعلى من 85% إلى أو ما يساوي 100%	القيمة السوقية الصغيرة

بالإضافة إلى ذلك، سيكون الحد الأقصى لوزن الدولة الواحدة هو 60% و 5.0% للشركة الواحدة من كامل قيمة المؤشر. ويتم إعادة الموازنة للمؤشر سنوياً من قبل مقدم خدمة المؤشر.

(ح) الإفصاح عما إذا كان مدير الصندوق ينوي الاستثمار في وحدات الصندوق

قد يقوم مدير الصندوق بالاستثمار في الصندوق من وقت لآخر خلال مدة الصندوق، شريطة أن يقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن أي استثمار له في الصندوق في نهاية كل سنة مالية في ملخص الإفصاح المالي. وسوف يفصح مدير الصندوق عن تفاصيل استثماراته في وحدات الصندوق بنهاية كل ربع في موقعه الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للسوق أو أي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة (حيثما ينطبق) وكذلك في التقارير التي يدها مدير الصندوق وفق لائحة صناديق الاستثمار وأي تعديل يتم عليها من وقت لآخر.

(ط) المعاملات والأساليب والأدوات التي يمكن لمدير الصندوق استخدامها بغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية لصندوق الاستثمار

- سيعتمد أداء الصندوق في الأغلب على أداء محفظة الأسهم العالمية والمحلية التي تتبع استراتيجية الإدارة المختلطة أو المركز والتوابع (core-satellite management) والتي تعتمد على تتبع مؤشر الخبير للأسهم العالمية بشكل رئيسي وصقل الأداء من خلال الاستثمار في الطروحات الخاصة والطروحات الأولية والصناديق الاستثمارية.
- محاكاة مؤشر الخبير للأسهم العالمية ويشمل المؤشر شركات متنوعة القطاعات والأحجام في أكبر الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى أكبر الشركات القيادية في المملكة العربية السعودية المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق والاستثمار في الاكتتابات والطروحات الخاصة.
- سيعتمد مدير الصندوق في الاكتتابات للشركات غير المدرجة المقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة في الطروحات الخاصة على التحليل الأساسي لكل فرصة استثمارية وتقييمها بناءً على قوة المركز المالي والعوائد المتوقعة من الشركات المعنية، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الفنية ومستوى المخاطر المرتبط بكل فرصة، ومن ثم سيتم اختيار الاستثمارات التي تُعد فرصاً استثمارية مناسبة.
- يستهدف مدير الصندوق الاستثمار في صناديق الأسهم العامة والخاصة التي يطرحها مديرو صناديق محليون وعالميون مرخص لهم من هيئة السوق المالية أو هيئة رقابية مماثلة لزيادة التنوع والوصول لأسواق وشركات إضافية واستهداف استراتيجيات استثمارية مختلفة تتوافق مع أهداف الصندوق من حيث مزيج المخاطر والعوائد. وسوف تكون العوائد التي يحققها الصندوق من الاستثمار في الصناديق المستهدفة صافية من أي رسوم وأتعاب خاصة بتلك الصناديق. ويتم اختيار هذه الصناديق بناءً على مدى ملاءمة الصناديق، وكفاءة مدير الصندوق، ومعايير الأداء المالي والتي تشمل الآتي:

معايير الملاءمة:

- التوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق
- حجم الصندوق
- استراتيجية الصندوق وهدفه الاستثماري
- التنوع الجغرافي والقطاعي
- مستوى المخاطر
- الرسوم والمصاريف

كفاءة مدير الصناديق:

- مرخص من قبل هيئة السوق المالية أو جهة مماثلة عند الاستثمار خارج المملكة
- تاريخ الشركة
- سمعة الشركة في السوق
- إجمالي الأصول تحت الإدارة

■ خبرة وكفاءة الفريق

معايير الأداء المالي:

- أداء الصندوق السابق
- إدارة المخاطر
- الأداء مقارنة بالصناديق المنافسة

- يستثمر الصندوق في صفقات السلع القائمة على المربحة مع مؤسسات مالية مصنفة حسب ما تحدده واحدة من ثلاث وكالات التصنيف الائتماني الدولية والمصنفة بحد أدنى: (ستاندرد أند بورز - BBB)، (مودي Baa3)، (فيتش - BBB)، وسيعتمد مدير الصندوق على تحليل أفضل العروض المتاحة في صفقات المربحة أو صناديق أسواق النقد تحت إدارة مديري صناديق مرخصين من هيئة السوق المالية. وفي الأوضاع العادية، لن يقوم مدير الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة النقدية أو الاستثمار في صفقات المربحة بنسبة تتجاوز 25% من صافي قيمة أصول الصندوق. ولكن في حال تصفية بعض الاستثمارات (وإلى أن تتم إعادة استثمار السيولة النقدية)، أو في الظروف الاستثنائية على سبيل المثال حدوث أزمة اقتصادية، حرب، إلخ، يمكن زيادة النسبة المخصصة للسيولة النقدية و صفقات المربحة وصناديق أسواق النقد إلى ما يصل إلى 100% من صافي قيمة أصول الصندوق.
- في حال ارتفاع أو انخفاض قيمة أي أصل يملكه الصندوق عن النسب الاستثمارية للصندوق المذكورة في البند (د) والذي قد ينتج عنه الارتفاع أو الانخفاض في القيمة الرأسمالية لأصل مستثمر فيه أو بسبب استحقاق التمويل، سيقوم مدير الصندوق بتقييم المراكز الاستثمارية وإعادة الموازنة للمحفظة بما يحقق الالتزام بحدود نسب الاستثمار المحددة في الجدول لبند (د) أعلاه وقد يضطر مدير الصندوق لاختيار الاحتفاظ بالمركز الاستثماري حتى موعد إعادة موازنة الاستثمارات في الصندوق أو حتى تاريخ استحقاق أصل غير سائل لمصلحة مالكي الوحدات، وذلك ليتمكن الصندوق من الالتزام بالنسب الاستثمارية المذكورة في البند (د) أعلاه.
- تكون قرارات الاستثمار التي يتخذها مدير الصندوق منسجمة مع ممارسات الاستثمار الجيدة والحكمة التي تحقق الأهداف الاستثمارية للصندوق المحددة في شروط وأحكام الصندوق ويشمل ذلك بذل ما في وسعه للتأكد من الآتي:
 1. إن استثمارات الصندوق تقوم على توزيع المخاطر بشكل حذر وحكيم مع عدم الإخلال بأهداف الاستثمار وسياساته وشروط وأحكام الصندوق، واللائحة.
 2. توفر السيولة الكافية لدى الصندوق للإيفاء بأي طلب دفع متوقع كالمصاريف والرسوم المستحقة التي تُدفع من الصندوق.
- تم تقدير المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة مالكي الوحدات بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح المطبقة. لتفاصيل أكثر عن المخاطر المحتملة في الصندوق، يرجى الاطلاع على الفقرة (4) من هذه الشروط والأحكام.
- يتبع مدير الصندوق سياسة إدارة مخاطر تهدف إلى تحديد وتقويم المخاطر المحتملة في أقرب وقت ممكن والتعامل معها للتقليل من أثرها، ويقوم مدير الصندوق بدراسة وتقويم المخاطر لأي أصول قبل الاستثمار ويتم إعادة تقييم المخاطر بشكل سنوي. لتفاصيل أكثر عن الآلية الداخلية لتقويم وإدارة المخاطر يرجى الاطلاع على الملحق رقم (3).

(ي) الأوراق المالية التي لا يمكن إدراجها ضمن استثمارات الصندوق

لن يستثمر الصندوق أصوله في المشتقات المالية وأدوات الدين مثل الصكوك أو في أوراق مالية لم يتم ذكرها في الفقرة (د) من الشروط والأحكام.

(ك) القيود الأخرى على أنواع الأوراق المالية أو الأصول الأخرى التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها

سيلتزم مدير الصندوق خلال إدارته للصندوق بقرارات مجلس إدارة الصندوق بما لا يتعارض مع القيود والحدود التي تفرضها الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والصادرة عن هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق ومعايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.

(ل) الحد الذي يمكن فيه استثمار أصول الصندوق في وحدات صندوق أو صناديق استثمار يديرها مدير الصندوق أو مديرو صناديق آخرون

أو صناديق المؤشرات المتداولة

سيلتزم مدير الصندوق بقيود الاستثمار الواردة في لائحة صناديق الاستثمار والتي تتضمن الآتي.

- ألا يتجاوز تخصيص أصول الصندوق في الاستثمار في الصناديق الأخرى التي يديرها مديرو صناديق آخرين عن 25% من صافي قيمة أصول الصندوق.
- ألا يتجاوز استثمار أصول الصندوق ما نسبته 25% من صافي قيمة أصوله في وحدات صندوق استثمار آخر.
- لا يجوز امتلاك نسبة تزيد عن 20% من صافي قيمة أصول الصندوق الذي تم تملك وحداته.
- ولتفادي ازدواجية الرسوم في حال الاستثمار في صناديق استثمار أخرى مدارة من قبل مدير الصندوق، سيقوم مدير الصندوق برد قيمة أي رسوم قام بتحصيلها على الوحدات المستثمر بها في صناديق الاستثمار الأخرى المدارة من قبل مدير الصندوق، وذلك من خلال سداد مبالغ هذه الرسوم إلى حساب الصندوق خلال (10) أيام عمل من تاريخ تحصيلها.

(م) صلاحيات الصندوق في الحصول على تمويل وسياسة مدير الصندوق بشأن ممارسة صلاحيات الحصول على تمويل، وبيان سياسته

فيما يتعلق برهن أصول الصندوق

يجوز لمدير الصندوق الحصول على تسهيلات أو تمويل بالهامش، ويتم تنفيذ صفقات بهامش تغطية لمصلحة الصندوق عن طريق السمسار الوسيط، شريطة أن تكون تلك التسهيلات أو ذلك التمويل متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق وبما لا يتجاوز 15% من صافي قيمة أصول الصندوق. وتتوقف فترات التمويل على طبيعة الأصول التي يتم شراؤها بتلك التسهيلات أو التمويل بالهامش.

ويجوز رهن أصول الصندوق و/أو نقل ملكية أصول الصندوق أو بعضها كضمان باسم شركة تابعة للمؤسسة المالية التي قدمت التمويل للصندوق (بما

لا يتعارض مع تعاميم الجهات المنظمة).

ويُستثنى من ذلك الحصول على تمويل لغرض تغطية طلبات الاسترداد.

ويعتمد مبلغ التمويل على (أ) شروط التمويل؛ (ب) أوضاع السوق السائدة. وسوف تكون شروط أي تسهيلات تمويل مبنية على أساس عدم وجود حق رجوع على مالكي الوحدات.

(ن) الحد الأعلى للتعامل مع أي طرف نظير

الحد الأعلى للتعامل مع أي طرف نظير هو 25% من صافي قيمة أصول الصندوق. وسيلتزم مدير الصندوق بالحدود التي تفرضها لائحة صناديق الاستثمار.

(س) سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر الصندوق

يتبع مدير الصندوق سياسة إدارة مخاطر تهدف إلى تحديد وتقويم المخاطر المحتملة في أقرب وقت ممكن والتعامل معها للتقليل من أثرها، ويقوم مدير الصندوق بدراسة وتقويم المخاطر لأي أصول قبل الاستثمار ويتم إعادة تقييم المخاطر بشكل سنوي. ويقرر مدير الصندوق بوجود آلية داخلية لتقويم المخاطر المتعلقة بأصول الصندوق. لتفاصيل أكثر عن الآلية الداخلية لتقويم وإدارة المخاطر يرجى الاطلاع على الملحق رقم (3). تكون قرارات الاستثمار التي يتخذها مدير الصندوق منسجمة مع ممارسات الاستثمار الجيدة والحكمة التي تحقق الأهداف الاستثمارية للصندوق المحددة في شروط وأحكام الصندوق ويشمل ذلك بذل ما في وسعه للتأكد من الآتي:

- إن استثمارات الصندوق تقوم على توزيع المخاطر بشكل حذر وحكيم مع عدم الإخلال بأهداف الاستثمار وسياساته وشروط وأحكام الصندوق.
- توفر السيولة الكافية لدى الصندوق للإيفاء بأي طلب دفع متوقع كالمصاريف والرسوم المستحقة التي تدفع من الصندوق.
- قد يلجأ مدير الصندوق في الظروف الاستثنائية وبناءً على تقديره الخاص بالاحتفاظ بأصول الصندوق على شكل سيولة نقدية و/أو استثمارات في أسواق النقد و/أو صفقات المراجحة و/أو صناديق تستثمر في صفقات المراجحة بنسبة 100% من صافي قيمة أصول الصندوق كحد أعلى.
- يتم تقدير المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة مالكي الوحدات بما يتماشى مع الأنظمة واللوائح المطبقة.

(ع) ذكر المؤشر الاسترشادي وأسباب اختياره ومدى ملائمته للاستراتيجيات والأهداف الاستثمارية للصندوق، بالإضافة إلى معلومات عن

الجهة المزودة للمؤشر، والأسس والمنهجية المتبعة لحساب المؤشر (عائد كلي أو عائد سعري)

مؤشر الخبير للأسهم العالمية وهو مؤشر تم إنشاؤه خصيصاً لصالح الصندوق بالتعاون مع مقدم خدمة المؤشر والذي سيقوم بحساب قيم الشركات المضمنة في المؤشر وإدارته لمصلحة الصندوق. ويشمل المؤشر شركات متنوعة القطاعات والأحجام في أكبر الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى أكبر الشركات القيادية في المملكة العربية السعودية بعد فترة الشركات بناء على قيمة سوقية تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي وقيمة متداولة تتجاوز مليون دولار أمريكي يومياً. وسوف يشمل المؤشر 160 شركة عالمية تمثل أكبر الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى أكبر 10 شركات في المملكة العربية السعودية متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق. وسيتم تقسيم الشركات العالمية بحسب القيم السوقية على ثلاث فئات: أكبر 70 شركة من حيث القيم السوقية للأسهم الحرة من ضمن الشركات ذات القيم السوقية الكبيرة، وأكبر 50 شركة من حيث القيم السوقية للأسهم الحرة من ضمن الشركات ذات القيم السوقية المتوسطة، وأكبر 40 شركة من حيث القيم السوقية للأسهم الحرة من ضمن الشركات ذات القيم السوقية الصغيرة. يتم تعريف الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة بأنها تلك الشركات التي تمثل أكبر قيمة سوقية وهي الشركة من شريحة الشركات التي تمثل إلى أو ما يساوي 70% من حجم قيم السوق مجتمعة، والشريحة أعلى من 70% إلى أو ما يساوي 85% هي المتوسطة، والشريحة على من 85% إلى أو ما يساوي 100% هي الصغيرة.

تم تصميم المؤشر الاسترشادي والمُصمم من قبل ايدل ريتينجز (Ideal Ratings) خصيصاً ليتناسب مع أهداف واستراتيجية الاستثمار للصندوق، والذي يوفر تنوعاً في التعرض للأسهم العالمية والمحلية المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق عبر الدول والقطاعات وشرائح القيم السوقية أو رأس المال السوقي للشركات المستهدفة.

كما تم بناء المؤشر الاسترشادي بمنهجية العائد السعري.

الجدول التوضيحي لتعريف القيمة السوقية للشركات:

الشريحة من حجم القيم السوقية مجتمعة	تعريف الشركة
أعلى من 0% إلى أو ما يساوي 70%	القيمة السوقية الكبيرة
أعلى من 70% إلى أو ما يساوي 85%	القيمة السوقية المتوسطة
أعلى من 85% إلى أو ما يساوي 100%	القيمة السوقية الصغيرة

بالإضافة إلى ذلك، وسيتم تحديد الحد الأقصى لدولة واحدة عند 60% ولكل شركة عند 5.0% في تاريخ إعادة الموازنة السنوية والتي تختلف عن الموازنة الربعية للمؤشر والتي تتم لغرض التدقيق الشرعي لمكونات المؤشر.

ويتبع حساب المؤشر من قبل مزود الخدمة (Ideal Rating) باستخدام إجمالي القيمة السوقية المعدلة بنسبة الأسهم الحرة لكافة الأسهم في مؤشر الخبير للأسهم العالمية ويتم تحديد إجمالي القيمة السوقية للشركة بضرب سعر سهمها بعدد الأسهم المتوفرة مع الأخذ في الاعتبار عدد الأسهم الحرة. وسيتم احتساب صافي أداء المؤشر يومياً. وسيعتمد مدير الصندوق في بناء محفظة الأسهم العالمية على اتباع مؤشر الخبير للأسهم العالمية:

- تتبع محفظة الأسهم العالمية والمحلية استراتيجية استثمار غير نشطة من خلال محاكاة أداء المؤشر مع الحفاظ على خطأ التتبع عند أقل مستوى وبحد أعلى 2%.

- سوف يركز مدير الصندوق على الاستثمار في محفظة متنوعة من الأسهم العالمية، حيث تشمل استثمارات الصندوق الاستثمار في أسهم الشركات بكافة قطاعاتها والمتداولة في الأسواق العالمية ومن بينها المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، واليابان، وسويسرا، والمملكة المتحدة البريطانية، وفرنسا، وألمانيا، وكندا. وسيتم الاستثمار في تلك الأسواق طبقاً لعملة كل بلد. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم مدير الصندوق بالاستثمار في صناديق الأسهم العامة والخاصة والتي تدار من قبل مديري صناديق مرخص لهم من قبل الهيئة أو جهة مماثلة في حال الاستثمار خارج المملكة العربية السعودية حيث تستثمر هذه الصناديق في أسهم شركات ذات قيم سوقية مختلفة في دول وقطاعات متنوعة. كما ينوي مدير الصندوق الاستثمار في الطروحات الأولية للاكتتاب العام والتي سيتم إدراجها في أسواق الأسهم المختلفة، بالإضافة إلى الاكتتاب في زيادات رأس المال للشركات المدرجة، والشركات غير المدرجة المقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام من خلال المساهمة في الطروحات الخاصة المقبلة على الطرح الأولي للاكتتاب العام، والنقد وما في حكمه، المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق ومبادئها، لتحقيق نمو طويل الأجل وتحقيق دخل دوري من عوائد الأسهم والأرباح على رأس المال.
- لا يوجد ضمان لمطابقة أداء محفظة الأسهم العالمية مع أداء المؤشر الاسترشادي في الحالات التالية:
 - عند مقارنة أداء المحفظة الأسهم العالمية بعد خصم الرسوم وأتعاب المصاريف.
 - خلال فترات توزيع العوائد للمستثمرين أو استلام الأرباح من قبل الصندوق.
 - عند إعادة موازنة المؤشر الدورية من قبل مقدم خدمة المؤشر وإعادة موازنة محفظة الأسهم العالمية من قبل مدير الصندوق.
- سيتم إعادة موازنة أصول المحفظة كل ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى تتبع تغييرات المؤشر (من خلال إزالة أو إضافة الأسهم) وتتم عملية إعادة الموازنة خلال خمسة (5) أيام عمل حسب الأسواق المستثمر فيها.
- الظروف التي قد تؤثر على مقدم خدمة المؤشر في حساب المؤشر بشكل دقيق:
 - استخدام سعر إغلاق خاطئ.
 - إعلانات الشركات المتأخرة والخاطئة.
 - أخطاء تقنية كالخطأ أو إدخال البيانات من قبل مقدم خدمة المؤشر.
- في حال انتهاء أو توقف العقد مع مقدم خدمة المؤشر، فإنه يحق لمدير الصندوق التعاقد مع مقدم خدمة آخر قبل انتهاء أو توقف العقد بـ (30) يوم.
- ويمكن للمستثمرين متابعة أداء المؤشر على الموقع الإلكتروني الخاص بشركة "الخبير المالية".

(ف) استخدام عقود المشتقات

لن يستثمر الصندوق أصوله في المشتقات المالية.

(ص) الإعفاءات من القيود أو الحدود على الاستثمار الموافق عليها من هيئة السوق المالية

لا تنطبق هذه الفقرة على الصندوق.

4) المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق

يعتبر الصندوق مرتفع المخاطر ولا يستطيع مدير الصندوق التأكيد بأن أي زيادة ستحدث في قيمة الاستثمارات في الصندوق.

- (أ) من المرجح أن يتعرض صافي قيمة الأصول للوحدة لتقلبات مرتفعة بسبب تكوين استثمارات، وتبعاً لذلك يجب على مالكي الوحدات أن يكونوا على استعداد لتحمل مخاطر فقدان رأس المال المستثمر بالصندوق أو جزء منه، وبأنه لا توجد ضمانات لتحقيق عوائد من هذا الاستثمار. إن الأداء السابق للصندوق أو الأداء السابق للمؤشر الاسترشادي لا يُعدّ مؤشراً على أداء الصندوق في المستقبل.
- (ج) لا يوجد ضمان لمالكي الوحدات أن الأداء المطلق للصندوق أو أداءه مقارنة بالمؤشر الاسترشادي سوف يتكرر أو يماثل الأداء السابق.
- (د) إنّ الاستثمار في صندوق الاستثمار لا يُعدّ إيداعاً لدى أي بنك.
- (هـ) إن مالكي الوحدات معرضين لخسارة جزء أو كامل رأس مالهم المستثمر في الصندوق.
- (و) المخاطر الرئيسية المحتملة المرتبطة بالاستثمار في الصندوق والمخاطر المعرض لها الصندوق والظروف التي تؤثر على صافي قيمة أصول الصندوق وعائداته:

مخاطر أسواق الأسهم: تتعرض أسعار الأسهم في الأسواق لتقلبات حادة قد تتضمن حركة هبوط حاد ومفاجئ بالإضافة إلى خسارة جزء من رأس المال والتأثير السلبي على صافي قيمة أصول الصندوق. لا يمكن تقديم ضماناً وتأكيد للأداء المستقبلي للأوراق المالية كما أن سجلات الأداء الماضية لا تعكس ما سيحقق في المستقبل.

مخاطر الاكتتاب في الطروحات الأولية وزيادة رأس المال: يتضمن الاستثمار في الطروحات الأولية وزيادة رأس المال مخاطر محدودة الأسهم حيث إنه في حالة استيفاء الاكتتاب وزيادة الطلب على عرض الأسهم المطروحة للاكتتاب فإنه يتم تحديد سقف أعلى لعدد الأسهم لكل مكتب، ثم يتم تخصيص الأسهم المتبقية بعدد محدود لكل مكتب، كما أن معرفة المستثمر بالشركة المصدرة للأسهم قد تكون غير كافية أو قد يكون لها تاريخ أداء محدود، كما أن الشركات المصدرة للأوراق المالية قد تنتهي لقطاعات اقتصادية جديدة، وبعض الشركات قد تكون في مرحلة التطوير ولا تحقق دخلاً تشغيلياً على المدى القصير مما يزيد من مخاطر الاكتتاب في أسهمها.

ومن الممكن أن يحدث تأخير في إدراج أسهم شركة ما تم اقتناء أسهمها خلال فترة الطرح الأولي وذلك يؤدي إلى احتجاز المبلغ الذي تمت المشاركة به، ويحد ذلك من الفرص الاستثمارية المتاحة للصندوق. الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر الطروحات الخاصة: يتضمن الاستثمار في الطروحات الخاصة مخاطر السيولة حيث لا يستطيع مدير الصندوق بيع الأوراق المالية في السوق عند رغبة مدير الصندوق أو لا تكتمل عملية الطرح أو يحدث تأخير في إدراج أسهم شركة ما تم اقتناء أسهمها خلال فترة ما قبل الطرح، بالإضافة إلى أن الاستثمار

في شركات حديثة الإنشاء ولا تملك تاريخ تشغيلي يتيح لمدير الصندوق تقييم أداء الشركة بشكل كافٍ مما يزيد من مخاطر الطروحات الخاصة.

مخاطر الاستثمار في صناديق أخرى: من الممكن أن تتعرض الصناديق الأخرى التي قد يستهدف الصندوق الاستثمار بها إلى مخاطر مماثلة لتلك الواردة في هذه الفقرة "المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق" مما قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

الالتزام بالقيود الشرعية: يجب أن تتبع استثمارات الصندوق معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق. حيث تنطبق هذه المبادئ على كل من هيكل الاستثمارات، كما تنطبق على حد معين على نشاطات الصندوق وتنوع استثماراته. وللالتزام بتلك المبادئ، قد يضطر الصندوق للتخارج من استثمار أو جزء منه إذا كان ذلك الاستثمار أو هيكله الاستثماري مخالف لمعايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق. حيث يتخلص مدير الصندوق من بعض الشركات بأسعار قد تكون غير مناسبة أحياناً بهدف الالتزام بالمعايير الشرعية مما يؤثر سلباً على استثمارات الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، عند الالتزام بمعايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق يمكن أن يخسر الصندوق فرصاً استثمارية إذا قررت الهيئة الشرعية أن أي استثمار مقترح غير متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق وبالتالي لا يمكن للصندوق النظر فيه. ويكون لهذه العوامل، في ظل ظروف معينة، أثر سلبي على الأداء المالي للصندوق أو استثماراته، مقارنة بالنتائج التي يمكن الحصول عليها في حال عدم تطبيق معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق على استثمارات الصندوق.

توفر الاستثمارات المناسبة: لا يمكن إعطاء أي ضمان بأن مدير الصندوق سوف يتمكن من اختيار الاستثمارات التي تحقق أهداف الصندوق الاستثمارية. وتنطوي أنشطة اختيار وهيكل الاستثمارات المناسبة للصندوق على درجة عالية من التنافسية وعدم اليقين حول تحقيق استثمارات الصندوق أرباحاً مملوكة للوحدات. ويمكن أن يؤدي تعذر اختيار مدير الصندوق للاستثمارات المناسبة إلى تأثير سلبي على قدرة الصندوق على تحقيق النمو المطلوب في القيمة السوقية للوحدات.

مخاطر صرف العملات: عملة الصندوق هي الريال السعودي ويجوز للصندوق الاستثمار في الأصول والأدوات المالية بعملة مختلفة. تتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية اعتبارات إضافية مثل التقلبات في سعر الصرف بين الريال السعودي ومختلف العملات الأجنبية التي يتم استثمار الصندوق بها والتكاليف المرتبطة بتحويل أصل مبلغ الاستثمار والدخل من الاستثمار من عملة إلى أخرى. وتؤثر التقلبات في سعر الصرف والتكاليف المرتبطة بصرف العملة سلباً على قيم استثمارات الصندوق بالريال السعودي وبالتالي قيمة الوحدة.

مخاطر التقلب في التوزيعات: ليست هناك أي ضمانات بشأن مبالغ التوزيعات المستقبلية التي سوف يقوم الصندوق بسدادها للمالكين للوحدات، من الممكن عدم قدرة الصندوق على سداد أي توزيعات بسبب أحداث غير متوقعة ينتج عنها زيادة في التكاليف الخاصة بالصندوق، أو انخفاض في الإيرادات الخاصة نتيجة عدم توزيع الشركات التي يستثمر بها الصندوق أي توزيعات نقدية أو عدم تحقيق الصندوق لأي أرباح رأسمالية.

مخاطر التمويل: بصفة عامة يمكن أن يتسبب التمويل في تقلبات أكبر في صافي قيمة أصول الصندوق، أو يتعرض الصندوق لخسارة مبالغ أكبر من قيمة استثماره. أو يتأخر الصندوق عن سداد المبالغ المقترضة في الوقت المحدد لأسباب خارجة عن إرادة مدير الصندوق، مما يترتب على هذا مبالغ رسوم تأخير السداد (والتي تصرف في وجوه الخير تحت إشراف اللجنة الشرعية الخاصة بالتمويل) أو أن يضطر مدير الصندوق لبيع بعض استثماراته مما يؤثر على أصول الصندوق والذي سينعكس سلباً على أسعار الوحدات. وينطوي التمويل في نفس الوقت على درجة مخاطر أعلى تؤدي إلى زيادة تعرض الصندوق واستثماراته لعوامل منها ارتفاع تكاليف الدين والتراجع الاقتصادي مما يؤثر سلباً على صافي أصول الصندوق.

مخاطر رهن الأصول: في حال حصول الصندوق على تمويل مقابل رهن الأصول، سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى المخاطر، حيث يصبح من الوارد أن يخسر الصندوق الأصول المرهونة لصالح الجهة الممولة إذا تخلف عن السداد حسب شروط وأحكام عقود التمويل مع الممول. إن استخدام التمويل ينطوي درجة عالية من المخاطر المالية ويؤدي إلى تعريض الصندوق واستثماراته إلى عوامل أخرى مثل ارتفاع تكلفة التمويل والركود الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن رهن أصول الصندوق للجهة الممولة وعدم الالتزام بالسداد للجهة الممولة مما يتيح المجال للممول التصرف بالأصول المرهونة لاستعادة المبالغ المستحقة، مما سيؤثر على أداء الصندوق وعوائده المرتقبة.

مخاطر الخبرة التشغيلية المحدودة: يمكن أن تختلف المخاطر التي تنطوي عليها استثمارات الصندوق المستقبلية اختلافاً كبيراً عن مخاطر الاستثمارات والاستراتيجيات التي سبق لمدير الصندوق تنفيذها بإدارته لصناديق استثمارية أخرى. ولا يمكن بالضرورة استشراف الأداء المستقبلي من النتائج السابقة التي حققها مدير الصندوق. ولذلك فإن حداثة هذا المنتج تشكل مخاطرة حيث إنه من الصعب توقع مدى التغير في قيمة الوحدات أو العائدات المفترض توزيعها.

مخاطر السيولة: من الممكن تعرض الصندوق لصعوبة في التخارج من أصول الصندوق المستثمر بها أو التصرف بها بأي سعر يعتبره مدير الصندوق سعراً عادلاً، أو التخارج من أصول الصندوق في الأوقات التي يكون مخطط لها من قبل مدير الصندوق، والذي قد يؤدي لعجز الصندوق ومديره عن تحقيق أي عائد من الأصول المستثمر بها، والذي يؤثر تبعاً بشكل سلبي على أداء الصندوق.

عدم وجود ضمان لعوائد الاستثمار: ليس هناك ضمان بأن الصندوق سوف يتمكن من تحقيق عوائد لمستثمره أو أن العوائد سوف تكون متناسبة مع مخاطر الاستثمار في الصندوق وطبيعة المعاملات الموصوفة في الشروط والأحكام هذه. ومن المحتمل أن تراجع قيمة الوحدات أو أن يخسر المستثمرون بعض أو كامل رأس المال الذي استثمروه. ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن العوائد المتوقعة أو المستهدفة للصندوق سوف تتحقق. وجميع الأرقام والإحصائيات التي وردت في الشروط والأحكام هي لأغراض التوضيح فقط ولا تمثل توقعات للأرباح. ولا يمكن توقع العوائد الفعلية والتي يمكن أن تختلف عن الأرقام والإحصائيات التوضيحية الواردة في الشروط والأحكام هذه.

مخاطر الاعتماد على سمسار وسيط: ينوي مدير الصندوق التعاقد مع سمسار وسيط لتنفيذ صفقات الاستثمارية مما يعرض الصندوق لمخاطر إضافية

متعلقة بمدى كفاءة أولئك الوسطاء في تنفيذ التعليمات الاستثمارية المتفق عليها مع مدير الصندوق مما يؤثر على الدخل المتأتي للصندوق وانخفاض في أسعار الوحدات.

مخاطر الاعتماد على مدراء صندوق من الباطن: يجوز للصندوق تعيين مدير صندوق من الباطن متخصص لإدارة فئات أصول محددة، مما يعرض الصندوق لمخاطر إضافية متعلقة بمدى عدم كفاءة ذلك المدير في القيام بمهامه سواءً بمحدودية خبرته أو عدم التزامه بتنفيذ استراتيجية الاستثمار أو ضعف آليات الحوكمة أو المعايير المهنية ذات العلاقة لإدارة أصول الصندوق التي يتم تخصيصها له مما يؤثر على الدخل المتأتي للصندوق وانخفاض في أسعار الوحدات.

مخاطر الاعتماد على موظفي مدير الصندوق: يعتمد نجاح الصندوق بشكل رئيسي على الأداء النوعي لفريق إدارته التابعين لمدير الصندوق. ويمكن أن تؤثر خسارة خدمات أي من أعضاء فريق الإدارة بشكل عام (سواء كان ذلك بسبب الاستقالة أو غير ذلك) أو عدم القدرة على اجتذاب موظفين إضافيين والاحتفاظ بهم على رأس العمل، إلى تأثير جوهري على أعمال وفرص الصندوق حيث تتأثر قدرة الصندوق على تحديد الفرص الاستثمارية الملائمة وتحليلها وتنفيذها بشكل يتماشى مع استراتيجيات الصندوق وممارساته ما يؤثر سلباً على التوزيعات لمالكي الوحدات.

تضارب المصالح/المحتل: يتعرض الصندوق لحالات تضارب مصالح مختلفة حيث إن مدير الصندوق وشركاته الزميلة ومديريهم ومسؤوليهم وشركائهم يمكن أن يكونوا مشاركين بشكل مباشر أو غير مباشر في عدد كبير من الأنشطة والأعمال التي تكون في بعض الأحيان منافسة للصندوق. تنشأ هذه المخاطر في الحالات التي تؤثر على موضوعية واستقلالية قرار مدير الصندوق بسبب مصلحة شخصية قد تؤثر على قرارات مدير الصندوق في اتخاذ القرارات الاستثمارية مما قد يؤثر سلباً على أداء الصندوق. ويمكن أن يؤثر هذا سلباً على قدرة الصندوق على تحقيق هدفه الاستثماري، بما في ذلك تنمية عوائده وقدراته على تحقيق قيمة سوقية أفضل للوحدات.

المخاطر التقنية: يعتمد مدير الصندوق على استخدام التقنية في إدارة الصندوق. ومع ذلك قد تتعرض نظم المعلومات الخاصة به للاختراق أو للهجوم من خلال فيروسات، أو قد تتعطل جزئياً أو بشكل كامل، مما يحد من قدرة مدير الصندوق على إدارة استثمارات الصندوق على نحو فعال. مما يؤثر سلباً على أداء الصندوق وصافي قيمة أصوله وسعر الوحدة.

مخاطر التعامل مع طرف ثالث: قد يدخل الصندوق في معاملات مع طرف ثالث قد لا يتمكن من الإيفاء بالتزاماته التعاقدية بموجب هذه المعاملات نتيجة التغيير في الأوضاع المالية للأطراف المتعاقد معها نتيجة لتغيرات في الإدارة أو الطلب أو المنتجات والخدمات مما قد يؤدي إلى عدم إيفائها بالالتزامات أو العقود المتفق عليها، وبالتالي يكون له أثر سلبي على صافي قيمة أصول الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر تغيير قيمة وحدات الصندوق: يمكن ألا يعكس صافي قيمة الأصول للوحدة المعلن القيمة العادلة لاستثمارات الصندوق. ويمكن أن تشهد الأسواق المالية من حين إلى آخر تقلبات شديدة في الأسعار وحجم التداولات، ويمكن أن يؤدي هذا، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأوضاع الأخرى، إلى تأثير سلبي جوهري على صافي قيمة الأصول للوحدة المعلن. وحيث إن الصندوق يستثمر في أصول عالية المخاطر، يمكن أن تتأثر أسعار الوحدات بعدد كبير من العوامل، الكثير منها خارج عن سيطرة الصندوق، بعضها مرتبط بالصندوق وبعملياته وتحديداً، وبعضها يمكن أن يؤثر على الاستثمارات ككل، أو على أسواق الأسهم بشكل عام. وتقديراً لتلك الاحتمالات فقد تم زيادة مستوى مخاطر الاستثمار في الصندوق لتصبح مرتفعة.

مخاطر التوقعات غير الصحيحة والتغيرات في أوضاع السوق: يعتمد أداء الصندوق المستقبلي بشكل كبير على التغيرات في أوضاع العرض والطلب في القطاعات المستثمر فيها، والتي يمكن أن تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الإقليمية والمحلية، وزيادة المنافسة، بما يؤدي إلى تراجع قيمة الأصل المستحوذ عليه وتقلبات في العرض والطلب. ويمكن أن تؤدي التوقعات غير الصحيحة التي يستخدمها مدير الصندوق لاتخاذ القرارات الاستثمارية إلى تأثير سلبي على أداء الصندوق.

مخاطر التقييم: سوف يتم تقييم أصول الصندوق حسب الطريقة الموضحة في الفقرة المعنونة "تقييم أصول الصندوق" والتي يمكن أن يثبت لاحقاً عدم دقة نتائجها مقارنة مع القيمة الفعلية للأصول في حال بيعها. نتيجة لذلك، يمكن أن تختلف قيمة أصول الصندوق المتمثلة في صافي قيمة الأصول اختلافاً كبيراً عن القيمة الفعلية الأمر الذي يؤثر سلباً على التوزيعات النقدية والقيمة السوقية للوحدات.

مخاطر تخلف الأطراف الأخرى عن الالتزام: تؤدي مخاطر التغيير في الأوضاع المالية للأطراف المتعاقد معها نتيجة لتغيرات في الإدارة أو الملاءة المالية أو الطلب أو المنتجات والخدمات مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الإيفاء بالالتزامات في حال توريدها لخدمات لصالح الصندوق، مما يؤثر على الدخل المتأتي للصندوق وانخفاض في أسعار الوحدات.

المخاطر السيادية والسياسية: يمكن أن تتأثر قيمة الصندوق واستثماراته سلباً بالتطورات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية في الدول التي يستثمر فيها الصندوق وغير ذلك من التطورات السياسية والاقتصادية الأخرى، مما يكون له تأثير سلبي على أداء الأصول التابعة للصندوق والعوائد لمالكي الوحدات.

مخاطر الكوارث الطبيعية: تتمثل في البراكين، والزلازل والأوبئة، والأعاصير والفيضانات وأي ظاهرة طبيعية لا يمكن السيطرة عليها وتسبب دماراً كبيراً للممتلكات والأصول، وتؤثر سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية مما يكون له تأثير سلبي على أداء الأصول التابعة للصندوق والعوائد لمالكي الوحدات.

مخاطر أسعار الفائدة: تتأثر القيمة السوقية للأوراق المالية التي يملكها الصندوق نتيجة للتغيير في أسعار الفائدة تلك التقلبات ستعكس على صافي قيمة أصول الصندوق، وبالتالي يكون لها تأثير سلبي على صافي قيمة أصول الصندوق وسعر الوحدة.

الاستثمار في الأسواق الناشئة: يعتمد الصندوق القيام باستثمارات في (أسواق ناشئة)، وبالتالي يكون الصندوق معرضاً لمخاطر مختلفة عادة ما تكون

مصاحبة للاستثمار في الأسواق الناشئة، ومنها إمكانية حدوث تطورات سياسية واقتصادية سلبية في بعض البلدان المستهدفة، إضافة إلى تطورات وقيود حول سعر صرف العملات، والقيود المفروضة على تحويل المال للخارج، والقيود التنظيمية والصعوبة في الحصول على الموافقات الرسمية والحكومية وغيرها من العوامل البيروقراطية التي يكون لها تأثير على الصندوق واستثماراته والعوائد لمالكي الوحدات.

مخاطر التركيز الجغرافي: يستثمر الصندوق جزء كبير من استثماراته في خارج المملكة العربية السعودية مما يعرض الصندوق لمخاطر تركيز الاستثمار في دولة أو مجموعة من الدول التي يستثمر فيها، وقد تشمل تلك المخاطر الوضع الاقتصادي وأثر ذلك على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، بالإضافة إلى التنظيمات والتشريعات الحكومية والاستقرار السياسي لتلك الدول، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على استثمارات الصندوق.

مخاطر الاستثمار في صفقات مربحة بالريال السعودي: يجوز للصندوق الاستثمار في صفقات مربحة بالريال السعودي بشكل مباشر أو غير مباشر مع بنوك سعودية محلية أو غيرها من الصناديق الاستثمارية. ويمكن أن تنخفض قيمة هذه الأنواع من الاستثمارات إذا لا تعدد ودائعاً لدى بنك. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك مخاطر من أطراف متعاقدة فيما يتعلق بصفقات المربحة ناتجة عن أنشطة التداول والتي تشمل تعاملات بأدوات مالية غير سائلة لا تتم مقاصتها ودفعاتها في غرفة مقاصة خاضعة للرقابة والإشراف أو في سوق مالية، الأمر الذي يؤثر سلباً على التوزيعات النقدية والقيمة السوقية للوحدات.

مخاطر الاستثمار في صناديق أخرى: من الممكن أن تتعرض الصناديق الأخرى التي قد يستهدف الصندوق الاستثمار فيها لنفس المخاطر الواردة في هذا البند "المخاطر الرئيسية للاستثمار في الصندوق" مما يؤثر سلباً على أداء الصندوق وسعر الوحدة.

مخاطر التغيرات في مستوى النشاط في الأسواق المستثمر فيها: الحركة العامة في الأسواق المالية المحلية والعالمية، والأوضاع الاقتصادية السائدة والمتوقعة، ومعدلات الأرباح، وتكاليف التمويل، وإقبال المستثمرين، والأوضاع الاقتصادية العامة يمكن أن تؤثر جميعها سلباً على قيمة الأصول المستثمر بها، ويمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تأثير سلبي على القيمة السوقية للوحدات. ولذلك فإن الاستثمار في الصندوق لا يعتبر مناسباً سوى للمستثمرين القادرين على تحمل المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمار.

مخاطر المصدر: يمكن أن يتغير أداء مصدر الأوراق المالية مع مرور الوقت نتيجة لتغيرات في إدارته وأوضاعه المالية والطلب على منتجاته أو خدماته المقدمة، بما يؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهمه مما يؤثر سلباً على قيمة الوحدات في الصندوق والتوزيعات لمالكي الوحدات.

مخاطر الاعتماد على التصنيف الداخلي لأدوات الدخل الثابت وضعف في الوضع المالي لمصدري أدوات الدخل الثابت: يتحمل الصندوق المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أدوات الدخل الثابت وأدوات النقد غير المصنفة ائتمانياً والتي يستثمر فيها الصندوق بناء على البحث والتحليل، ثم التقييم والتصنيف الائتماني الداخلي الذي يقوم به مدير الصندوق. حيث إن أي ضعف في الوضع المالي لمصدري أدوات الدخل الثابت أو عدم دقة في التحليل يؤدي إلى خفض قيمة صافي قيمة أصول الصندوق مما يؤثر سلباً على أسعار الوحدات.

مخاطر الاستثمار خارج المملكة: ينطوي الاستثمار خارج المملكة العربية السعودية على العديد من المخاطر منها - على سبيل المثال لا الحصر: (1) الأمور المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات؛ (2) المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية؛ (3) احتمال قيام الدولة التي يتم الاستثمار فيها بفرض ضرائب على الدخل والمكاسب المرتبطة بهذه الأصول و/أو قوانين منظمة تحد من تملك الأجانب لبعض الأصول؛ (4) وتغير التشريعات للدول المستثمر فيها بطريقة تؤثر بشكل سلبي على الصندوق واستثماراته. جميع هذه العوامل أو أيًا منها سوف تؤثر سلباً على عوائد الصندوق مما يؤدي إلى انخفاض توزيعات العائد على مالكي الوحدات ويؤدي إلى انخفاض قيمة وسعر الوحدات في السوق المالية السعودية.

مخاطر السوق ومخاطر الاختيار: مخاطر السوق هي مخاطر تراجع قيمة سوق واحدة أو أكثر من الأسواق التي يستثمر فيها الصندوق، بما في ذلك احتمال التراجع الحاد للأسواق وبشكل غير متوقع. ومخاطر الاختيار هي المخاطر التي يكون أداء الأوراق المالية التي اختار الصندوق الاستثمار فيها أقل من الأداء العام في الأسواق أو أقل من المؤشرات ذات العلاقة أو من الأوراق المالية التي اختارها صناديق أخرى ذات أهداف استثمارية واستراتيجيات استثمارية مشابهة. وفي كلتا الحالتين، يكون الصندوق ومالكي الوحدات معرضون للخسارة نتيجة لتحقيق أي من المخاطر المذكورة.

البيانات المستقبلية: يمكن أن تحتوي الشروط والأحكام هذه على بيانات مستقبلية تتعلق بأحداث مستقبلية أو بالأداء المستقبلي للصندوق. وفي بعض الحالات، يمكن تعريف البيانات المستقبلية بكلمات منها على سبيل المثال: "يتوقع"، "يعتقد"، "يواصل"، "يقدّر"، "ينتظر"، "ينوي"، "يمكن"، "يجوز"، "يخطط"، "ينبغي"، "سوف"، أو الصيغ النافية لهذه الكلمات أو غيرها من العبارات المشابهة. وهذه البيانات هي مجرد توقعات فقط. ويمكن أن تختلف في الأحداث أو النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً. وعند تقييم هذه البيانات، يتوجب على المستثمرين الأخذ في الاعتبار تحديداً عوامل مختلفة تشمل المخاطر التي ورد ذكرها في هذه الفقرة "مخاطر الاستثمار في الصندوق"، حيث إن هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى اختلاف الأحداث أو النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن أي من البيانات المستقبلية. ولا يترتب على مدير الصندوق أي واجب لتحديث أي من البيانات المستقبلية بعد تاريخ الشروط والأحكام من أجل مطابقة هذه البيانات مع النتائج الفعلية أو التغيرات في التوقعات.

المخاطر القانونية والرقابية: إن المعلومات الواردة في الشروط والأحكام هذه تستند على التشريعات القائمة والمعلنة. ويمكن أن تطرأ تغيرات قانونية ورقابية في المناخ الاستثماري في المملكة أو غير ذلك من التغيرات خلال مدة الصندوق بما يمكن أن يؤثر سلباً على الصندوق أو الاستثمارات مما يؤدي إلى دخول الصندوق في مطالبات قانونية تفرض عليه اللجوء إلى المحاكم في المملكة للحصول على تعويضات. وحيث أن الإجراءات القضائية والتنفيذ القضائي قد يستغرق وقتاً طويلاً، يتعرض الصندوق لخسائر متراكمة حتى لحظه حصوله على تعويض مناسب، وذلك مما يؤثر على أداء الصندوق والدخل لمالكي الوحدات.

المخاطر النظامية: على الرغم من أنه يتوجب على مدير الصندوق التأكد من امتثال الصندوق للأنظمة والتعليمات ذات الصلة، يمكن أن يتعرض الصندوق إلى مخاطر بسبب التغيير في القواعد التنظيمية المعمول بها أو أي إجراءات حكومية تتعلق باستثمارات الصندوق، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على أداء

مخاطر التقاضي مع الغير: إن الصندوق معرض لاحتمالية الانخراط في إجراءات قضائية مع الغير نظراً لطبيعة الأنشطة الخاصة به. وفي هذه الحال، يتحمل الصندوق أتعاب قانونية فيما يتعلق بمواجهة مطالبات الغير إضافة إلى مبالغ التسويات أو الأحكام، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من أصول الصندوق والأموال النقدية المتاحة للتوزيع على مالكي الوحدات، ويحق لمدير الصندوق وآخرين الحصول على تعويض من الصندوق فيما يتعلق بتلك النزاعات القضائية وذلك وفقاً لقيود معينة. وذلك مما يؤثر سلباً على قيمة الوحدات في الصندوق والتوزيعات لمالكي الوحدات.

مخاطر ضريبة الدخل والزكاة: بمقتضى تفسير اللوائح والأنظمة الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والمعمول بها في المملكة العربية السعودية، قد يتوجب على الصندوق التسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وبما أن الهيئة لم تقم حتى تاريخه بإلزام الصناديق الاستثمارية الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة السوق المالية بالتسجيل في الزكاة بل أتاحتها اختياريًا، فقد تضمنت اللوائح والأنظمة على أن للهيئة الحق بإخضاع الصناديق الاستثمارية للزكاة وبالتالي فإنه قد يتم تطبيق الزكاة على الصناديق أو المستثمرين في هذه الصناديق. وقد يتم تطبيق ذلك بشكل مستقبلي أو بأثر رجعي ويمكن أن يؤدي ذلك إلى فرض غرامات على السداد المتأخر للزكاة. مما يؤدي إلى خفض قيمة النقد المتوفر لعمليات الصندوق وللتوزيعات المحتملة على مالكي الوحدات. وفي جميع الأحوال يجب على المستثمرين طلب المشورة فيما يتعلق بالتزاماتهم الزكوية حول استثماراتهم في الصندوق. كما سيلتزم مدير الصندوق بـ "قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية" وأي تعديلات تطرأ عليها من وقت لآخر، كما قام مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لأغراض الزكاة وتقديم الإقرارات اللازمة وفقاً للقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وأي تعديلات تطرأ عليها. علماً بأن مسؤولية حساب الزكاة وسدادها تقع على عاتق مالكي الوحدات بالصندوق، دون تحمل الصندوق أي مسؤولية بهذا الخصوص. كما يتعهد مدير الصندوق بتزويد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإقرارات المعلومات المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز (120) يوم من نهاية العام الزكوي للصندوق. كما سيوزد مدير الصندوق مالكي الوحدات بالمعلومات اللازمة لحساب وعاءه الزكوي عند طلبها وفقاً للقواعد، ويترتب على المستثمرين المكلفين الخاضعين لأحكام هذه القواعد الذين يملكون وحدات استثمارية في الصندوق بحساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات.

كما سيلتزم مدير الصندوق بإخطار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بانتهاء الصندوق خلال (60) يوم من تاريخ الانتهاء.

كما يمكن الاطلاع على قواعد هيئة الزكاة من خلال الموقع: <https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

مخاطر ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل والاقتطاع الضريبي وضريبة الأرباح الرأسمالية وأي ضريبة أخرى: كما في تاريخ الشروط والأحكام هذه، لا يخضع أي استثمار في الصندوق لضريبة دخل أو اقتطاع ضريبي أو ضريبة أرباح رأسمالية أو أي ضريبة أخرى. غير أنه قد تقرر رسمياً فرض ضريبة قيمة مضافة في المملكة بحلول شهر يناير 2018م. وبمقتضى اللوائح الصادرة حديثاً، من غير المتوقع أن يخضع الاستثمار في الصندوق لضريبة القيمة المضافة، إلا أنه قد يستوجب على الصندوق سداد ضريبة القيمة المضافة في حال الاستحواذ أو التصرف في بعض الأصول التابعة للصندوق إضافةً إلى المبالغ المستحقة لقاء الخدمات المقدمة للصندوق. وفي جميع الأحوال ينبغي على المستثمرين الحصول على مشورة بشأن تأثير ضريبة القيمة المضافة على استثماراتهم في الصندوق. وفي حال تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار في الصندوق و/أو ضريبة الدخل والاقتطاع الضريبي و/أو ضريبة الأرباح الرأسمالية و/أو أي ضريبة أخرى فسوف يؤثر ذلك سلباً على قيمة الوحدات في الصندوق والتوزيعات لمالكي الوحدات. ومن المتوقع أن يخضع مدير الصندوق ومقدمي خدمات الصندوق لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي سوف تُعدل الدفعات المستحقة (مقابل الخدمات والعمولات والرسوم والأتعاب) لمدير الصندوق و/أو مقدمي خدمات الصندوق بحيث تأخذ ضريبة القيمة المضافة في عين الاعتبار. وضريبة القيمة المضافة التي تُفرض على الخدمات تؤثر على التوزيعات لمالكي الوحدات وأصول الصندوق.

مخاطر الاقتطاع الضريبي: بموجب الأنظمة الضريبية السعودية، تكون أي دفعة يسدها شخص مقيم (سواء كان أو لم يكن مكلفاً بدفع الضرائب) لشخص غير مقيم خاضعة للضريبة وفقاً للوائح والأنظمة الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك فيما يخص ضرائب الاستقطاع. ولذلك يكون سداد أي صندوق استثمار لتوزيعات أرباح لمساهم غير مقيم خاضعاً لاقتطاع ضريبي وفقاً لنسبة تحددها الجهات المعنية. ووفقاً للممارسات المتعارف عليها حالياً، لم يتوجب على صناديق الاستثمار إجراء أي اقتطاعات ضريبية (باستثناء ضريبة الاستقطاع) على الدفعات المسددة من الصندوق لمالكي الوحدات. وبالتالي يمكن بالضرورة أن يؤدي أي اقتطاع ضريبي يكون مستحقاً على التوزيعات من الصندوق، إلى خفض العوائد الناتجة عن أي استثمار في الصندوق. ويتوجب على المستثمرين المحتملين استشارة مستشاريهم الضريبيين بشأن التأثيرات الضريبية المترتبة على الاستثمار والاحتفاظ بملكية الوحدات والتصرف فيها. إن المخاطر المذكورة آنفاً لا تشكل شرحاً كاملاً وشاملاً وملخصاً لجميع عوامل المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في وحدات الصندوق، مع التشديد على التوصية بقيام جميع المستثمرين المحتملين بطلب مشورة مستقلة من مستشاريهم المهنيين المتخصصين.

ليس هناك ضمان يمكن أن يقدمه مدير الصندوق بشأن تحقيق أهداف الاستثمار المذكورة في الشروط والأحكام هذه، ويجب على المشتركين أخذ عوامل المخاطر المذكورة أعلاه في عين الاعتبار قبل الاشتراك في الصندوق والتي من المحتمل أن تؤثر في صافي قيمة أصول الصندوق. تنتفي المسؤولية عن مدير الصندوق أو أي من تابعيه في حال وقوع أي خسارة مالية للصندوق ما لم يكن ذلك ناتجاً عن أسباب متعمدة من قبل مدير الصندوق. ويعد مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب احتياله، أو إهماله الجسيم أو سوء تصرفه أو تقصيره المتعمد.

يجب على جميع المشتركين الراغبين في الاشتراك اتخاذ قراراتهم بأنفسهم أو بمشاركة مستشاريهم المهنيين فيما يتعلق بالمخاطر القانونية والمالية والضريبية المرتبطة بهذا الصندوق. ولا تشكل المخاطر أعلاه ملخصاً لجميع المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في الصندوق، ولكنها تشكل المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها الصندوق.

(5) آلية تقييم المخاطر

يقر مدير الصندوق أن لديه آلية داخلية لتقييم المخاطر المتعلقة بأصول الصندوق. كما يرجى مراجعة الملحق (3) من هذه الشروط والأحكام.

(6) الفئة المستهدفة من المستثمرين

الاشتراك في الوحدات متاح فقط للفئات التالية من المستثمرين ("المستثمرون المستهدفون"): (أ) الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون الجنسية السعودية أو إحدى جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ (ب) المؤسسات والشركات وصناديق الاستثمار وغيرها من الأشخاص الاعتباريين القائمين في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ (ج) الأجانب المقيمون في المملكة العربية السعودية؛ (د) المستثمرون الأجانب المستهدفون المسموح لهم بالاستثمار بموجب القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب قرارها رقم 1-42-2015 وتاريخ 15 رجب 1436 هـ الموافق 4 مايو 2015 م؛ و(هـ) المستثمرون الآخرون الذين يمكن أن تسمح لهم هيئة السوق المالية بامتلاك أوراق مالية في تداول السعودية.

(7) قيود / حدود الاستثمار

يلتزم مدير الصندوق خلال إدارته لصندوق الاستثمار بالقيود والحدود التي تفرضها لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

(8) عملة الصندوق

عملة الصندوق هي الريال السعودي. ويتم قبول مبالغ الاشتراك وتتم التوزيعات بالريال السعودي.

(9) مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب

(أ) بيان تفاصيل لجميع المدفوعات من أصول الصندوق وطريقة احتسابها:

نوع الرسوم والأتعاب	البيان
أتعاب الإدارة	سيحصل مدير الصندوق، مقابل إدارة أصول الصندوق، الحصول على أتعاب إدارة ("أتعاب الإدارة") بمقدار 0.80% سنوياً من صافي قيمة الأصول. ويجب سداد أتعاب الإدارة كل نصف سنة ميلادية. يتحمل الصندوق أتعاب الإدارة التي يتم احتسابها كل يوم تقييم وسدادها نصف سنوياً ابتداءً من تاريخ التشغيل. وتُدفع أتعاب الإدارة على أساس تناسبي بحيث يُؤخذ في عين الاعتبار الأيام التي مضت من الفترة التي يتم احتساب الأتعاب على أساسها.
أتعاب مدير الصندوق من الباطن	يتم تعويض مدير الصندوق من الباطن (إن وجد)، على نفقة مدير الصندوق، وتدفع بشكل نصف سنوي.
رسوم الاشتراك	حتى 1.0% من مبلغ الاشتراك.
رسوم الاسترداد	لا يوجد.
أتعاب أمين الحفظ	سيدفع الصندوق رسوم بمبلغ 25,000 ريال سعودي لإنشاء شركة ذات غرض خاص. وأتعاب حفظ الأصول بالسوق السعودي سنوياً من إجمالي قيمة أصول الصندوق هي كالتالي: أ- من صفر ريال سعودي – إلى 750 مليون ريال سعودي: 0.06% ب- من 750 مليون ريال سعودي – إلى مليار ريال سعودي: 0.05% ج- أكثر من مليار ريال سعودي: 0.04% وأتعاب حفظ الأصول بالأسواق العالمية سنوياً هي كالتالي: أ- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: 0.04% ب- فرنسا وألمانيا وسويسرا واليابان: 0.07% ج- السوق الصيني (أ) والسوق الصيني (ب): 0.22% على ألا تقل أتعاب أمين الحفظ عن مبلغ 3,000 ريال بحد أدنى شهرياً
أتعاب مشغل الصندوق	يجب على الصندوق أن يسدد لمشغل الصندوق أتعاباً سنوية تساوي 0.15% من صافي قيمة أصول الصندوق، وتدفع بشكل نصف سنوي.
أتعاب مراجع الحسابات	يجب على الصندوق أن يسدد لمراجع الحسابات أتعاباً سنوية تساوي 60,000 ريال سعودي، وتدفع بشكل نصف سنوي.
مصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات السنوي لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك	يجب على الصندوق أن يسدد لمصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك أتعاباً سنوية تساوي 20,000 ريال سعودي وتدفع سنوياً.
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	يجب على الصندوق أن يسدد للمستشار الشرعي أتعاباً ثابتة مرة واحدة تساوي 20,000 ريال سعودي مقابل مراجعة الشروط والأحكام وهيكل الصندوق. كما يسدد الصندوق للمستشار الشرعي أتعاب

رسوم النشر على موقع تداول السعودية	سنوية بقيمة 15,000 ريال سعودي مقابل خدمات التدقيق الشرعي السنوي.
رسوم رقابية	يدفع الصندوق رسوم رقابية لهيئة السوق المالية مبلغ 7,500 ريال سعودي سنوياً، وتدفع بشكل سنوي.
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	يدفع الصندوق 5,000 ريال سعودي سنوياً لكل عضو مستقل بالإضافة إلى بدل حضور قدره 4,000 ريال سعودي عن كل اجتماع. وقد تم تعيين عضوين مستقلين للصندوق، وعليه ستكون قيمة الأتعاب الإجمالية المدفوعة للعضوين هي رسم سنوي ثابت بقيمة 10,000 ريال سعودي سنوياً للعضوين، بالإضافة إلى بدل حضور بقيمة 4,000 ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره العضو الواحد. ومن المتوقع أن يتم عقد اجتماعين اثنين خلال السنة كحد أدنى (وأربعة اجتماعات خلال السنة كحد أقصى)، وعليه سيكون إجمالي بدل الحضور المتوقع للعضوين هو 16,000 ريال سعودي كحد أدنى (32,000 ريال سعودي كحد أقصى). وبذلك، يكون مجموع الأتعاب المتوقع دفعها خلال السنة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين هي 26,000 ريال سعودي كحد أدنى (42,000 ريال سعودي كحد أقصى). ولن يتلقى أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين أي أجور.
مصاريف ورسوم التعامل (الوساطة)	تُدفع مصاريف الوساطة (بما في ذلك أتعاب السمسار الوسيط) أو أي رسوم تداول أخرى من قبل الصندوق مباشرة بمستويات تحددها الأنظمة أو السمسار الوسيط في الأسواق التي يقوم الصندوق بالتعامل فيها. وتتفاوت تلك المبالغ استناداً على نوع الصفقات وطبيعة الاستثمارات وحجم العمليات مع كل صفقة.
مصاريف التمويل المتوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق	يتم تحميلها على الصندوق حال وجودها حسب أسعار السوق السائدة وتُحسب في كل يوم تقييم وتدفع حسب متطلبات الجهة الممولة.
مصاريف أخرى	يتحمل الصندوق جميع المصاريف الأخرى الفعلية والمتعلقة بأنشطة الصندوق وتوظيف استثماراته والخدمات المهنية والتشغيلية المقدمة من الغير، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - تكاليف انعقاد اجتماعات مالكي الوحدات، والخدمات المهنية الأخرى المقدمة للصندوق، بالإضافة إلى مصاريف تطهير الدخل (إن وجدت) ومصاريف مقدم خدمة المؤشر (Ideal Rating). ويكون الصندوق مسؤولاً عن أي ضريبة مستحقة الدفع تفرض في المستقبل من قبل الجهات المنظمة. ولن تتجاوز هذه الرسوم والأتعاب والمصاريف 0.50% من صافي قيمة أصول الصندوق سنوياً غير شاملة الرسوم والعمولات والضرائب التي تخضع للوائح والتنظيمات الحكومية، علماً أنه سيتم خصم الرسوم الفعلية فقط.

ملاحظة: تخضع كافة المدفوعات المشار إليها أعلاه إلى ضريبة القيمة المضافة التي قد تتغير نسبتها من وقت لآخر.

ضريبة القيمة المضافة

إن جميع الرسوم والأتعاب والمصاريف التي تمت الإشارة إليها في الشروط والأحكام غير شاملة لضريبة القيمة المضافة، ما لم يرد ذكر غير ذلك. وإلى المدى الذي تكون فيه ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد فيما يتعلق بأي عملية توريد من أي شخص للصندوق أو لمدير الصندوق بصفته مديراً للصندوق، يجب على مدير الصندوق أن يدفع عوضاً إضافياً عن ذلك التوريد من أصول الصندوق، على أن تساوي قيمة ذلك العوض الإضافي قيمة العوض غير الشامل لضريبة القيمة المضافة (أو قيمته السوقية غير الشاملة لضريبة القيمة المضافة، إن وجدت) مضروبة بنسبة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على عملية التوريد تلك (شريطة إصدار فاتورة بالضريبة واستلام الصندوق لتلك الفاتورة).

(ب) الجدول التالي يوضح جميع الرسوم والمصاريف، مع كيفية حساب مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب، ووقت دفعها من قبل الصندوق:

نوع الرسوم والأتعاب	النسبة / المبلغ المفروض	أساس الاحتساب	توقيت الاحتساب	أساس الدفع
أتعاب الإدارة	0.80% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق	تُحسب من صافي قيمة أصول الصندوق بعد خصم أتعاب المشغل وأتعاب أمين الحفظ والرسوم والمصاريف الأخرى	كل يوم تقييم	تدفع بشكل نصف سنوي
أتعاب مدير الصندوق من الباطن	يتم تعويض مدير الصندوق من الباطن (إن وجد)، على نفقة مدير الصندوق.	على نفقة مدير الصندوق	لا ينطبق	لا ينطبق
رسوم الاشتراك	حتى 1.0% من مبلغ الاشتراك	تُحسب مرة واحدة من مبالغ الاشتراك النقدية	عند الاشتراك	تُدفع مرة واحدة من قبل المستثمر عند الاشتراك (الاشتراك في الطرح الأولي)
أتعاب أمين الحفظ	أتعاب حفظ الأصول بالسوق السعودي سنوياً من إجمالي قيمة أصول الصندوق هي كالتالي:	تُحسب من إجمالي قيمة أصول الصندوق، وكما سيدفع الصندوق	شهرياً	تدفع بشكل شهري

		رسوم بمبلغ 25,000 ريال سعودي لإنشاء شركة ذات غرض خاص. لن تقل أتعاب أمين الحفظ عن مبلغ 3,000 ريال سعودي بحد أدنى شهرياً.	أ- من صفر ريال سعودي – إلى 750 مليون ريال سعودي: 0.06% ب- من 750 مليون ريال سعودي – إلى مليار ريال سعودي: 0.05% ج- أكثر من مليار ريال سعودي: 0.04% وأتعاب حفظ الأصول بالأسواق العالمية سنوياً هي كالتالي: أ- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: 0.04% ب- فرنسا وألمانيا وسويسرا واليابان: 0.07% ج- السوق الصيني (أ) والسوق الصيني (ب): 0.22%	
أتعاب مشغل الصندوق	كل يوم تقييم	تُحسب من صافي قيمة أصول الصندوق قبل خصم أتعاب الإدارة وأتعاب أمين الحفظ والرسوم والمصاريف الأخرى	0.15% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق.	تُدفع بشكل نصف سنوي
أتعاب مراجع الحسابات	كل يوم تقييم	مبلغ ثابت مستقطع سنوياً	60,000 ريال سعودي سنوياً	تُدفع بشكل نصف سنوي
مصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات السنوية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك	كل يوم تقييم	مبلغ مقطوع كل سنة على الصندوق من إجمالي أصول الصندوق	20,000 ريال سعودي سنوياً.	تُدفع بشكل سنوي
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	كل يوم تقييم	مبلغ ثابت مستقطع سنوياً	15,000 ريال سعودي سنوياً	تُدفع بشكل سنوي
			20,000 ريال سعودي	تُدفع مرة واحدة فقط مقابل مراجعة شروط وأحكام وهيكل الصندوق.
رسوم النشر على موقع تداول السعودية	-	مبلغ ثابت مستقطع سنوياً	5,000 ريال سعودي سنوياً	تُدفع بشكل سنوي
رسوم رقابية	-	مبلغ ثابت مستقطع سنوياً	7,500 ريال سعودي سنوياً	تُدفع بشكل سنوي
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	تحتسب الأتعاب السنوية بشكل نصف سنوي وتُحتسب أتعاب الحضور بعد كل اجتماع	تحتسب أتعاب الحضور بعد كل اجتماع	26,000 ريال سعودي كحد أدنى و42,000 ريال سعودي كحد أقصى	تُدفع بشكل نصف سنوي
مصاريف ورسوم التعامل (الوساطة)	عند تنفيذ كل صفقة	تُحسب وفقاً للمستويات التي تحددها الأنظمة أو السمسار الوسيط في الأسواق التي يقوم الصندوق بالتعامل فيها. وتتفاوت تلك المبالغ استناداً على نوع الصفقات وطبيعة الاستثمارات وحجم العمليات.	تُحسب لكل صفقة يقوم الصندوق بتنفيذها من خلال السمسار الوسيط إما مباشرة و/أو على أساس دوري. وتُدفع مصاريف الوساطة (بما في ذلك أتعاب السمسار الوسيط) أو أي رسوم تداول أخرى من قبل الصندوق مباشرة	تُدفع عند المطالبة
مصاريف التمويل المتوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق	كل يوم تقييم	حسب أسعار السوق السائدة ووفقاً للتعاقد مع البنك الممول	يتم تحميلها على الصندوق حال وجودها حسب أسعار السوق السائدة	تُدفع حسب متطلبات البنك الممول
مصاريف أخرى	كل يوم تقييم	تُحسب من صافي قيمة أصول الصندوق	لن تتجاوز هذه الرسوم والأتعاب والمصاريف 0.50% من صافي قيمة أصول الصندوق سنوياً باستثناء الرسوم والعمولات والضرائب التي تخضع للوائح والتنظيمات الحكومية، علماً أنه سيتم خصم الرسوم الفعلية فقط	تُدفع بشكل نصف سنوي

ملاحظة: تخضع كافة المدفوعات المشار إليها أعلاه إلى ضريبة القيمة المضافة التي قد تتغير نسبتها من وقت لآخر.

(ج) مثال افتراضي يوضح نسبة تكاليف الصندوق إلى صافي قيمة أصول الصندوق على مستوى الصندوق ومالك الوحدة خلال عمر الصندوق، على أن يشمل نسبة التكاليف المتكررة وغير المتكررة

الجدول الآتي يبين مثلاً افتراضياً وتوضيحياً لاشتراك عميل في الصندوق بمبلغ 100 ألف ريال سعودي (بعد خصم رسوم الاشتراك) لم تتغير طوال السنة، وبافتراض أن إجمالي قيمة أصول الصندوق في تلك الفترة هو 1,000 مليون ريال سعودي (لا تشمل أي تمويل) ولم يتغير طوال السنة، وعلى افتراض تحقيق الصندوق عائداً سنوياً على الاشتراك في نهاية الفترة بنسبة 10.00% يوضح المثال الافتراضي التالي حصة المشترك بالوحدات من المصاريف بالريال السعودي (على أساس سنوي) ¹ : بيانات الصندوق الافتراضي (على مستوى الصندوق) (ر.س.) ¹						
النسبة / القيمة	متكررة / غير متكررة	السنة الأولى على مستوى الصندوق بقيمة أصول 1,000,000,000 (ر.س.) ¹ وعلى افتراض تحقيق عائداً سنوياً في نهاية الفترة بنسبة 10.00%	السنة الأولى على مستوى الاشتراك الافتراضي بقيمة 100,000 (ر.س.) ¹ لمالك الوحدة	السنة الثانية على مستوى الصندوق (ر.س.) ¹ وعلى افتراض تحقيق عائد سنوي في نهاية الفترة بنسبة 10.00%	السنة الثانية على مستوى الاشتراك الافتراضي بقيمة 100,000 (ر.س.) ¹ لمالك الوحدة	عدد وحدات الصندوق
-	-	100,000,000	10,000	100,000,000	10,000	عدد وحدات الصندوق
-	-	1,000,000,000	100,000	1,031,698,252	103,170	إجمالي قيمة أصول الصندوق في بداية الفترة (ر.س.)
10%	-	100,000,000	10,000	103,169,825	10,317	العائد السنوي الافتراضي عند نهاية الفترة
-	-	1,100,000,000	110,000	1,134,868,078	113,487	إجمالي قيمة أصول الصندوق في نهاية الفترة
23,000.00	غير متكررة	23,000	2.30	لا ينطبق	لا ينطبق	رسوم لجنة الرقابة الشرعية
0.002%	-	23,000	2.30	0	0	إجمالي الرسوم والمصاريف غير المتكررة
69,000	متكررة	69,000	6.90	69,000	6.90	أتعاب المحاسب القانوني
23,000	متكررة	23,000	2.30	23,000	2.30	مصاريف تقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك
15,000	متكررة	15,000	1.50	15,000	1.50	أتعاب لجنة الرقابة الشرعية
5,750.00	متكررة	5,750	0.58	5,750	0.58	رسوم النشر على موقع تداول السعودية
8,625.00	متكررة	8,625	0.86	8,625	0.86	رسوم رقابية
42,000.00	متكررة	42,000	4.20	42,000	4.20	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
0.10%	متكررة	1,265,000	126.50	1,305,098	130.51	أتعاب أمين الحفظ
0.15%	متكررة	1,897,179	189.72	1,957,366	195.74	أتعاب المشغل

652.46	6,524,552	632.39	6,323,928	متكررة	0.50%	الرسوم والمصاريف الأخرى
1,034.92	10,349,243	1,003.10	10,031,013	متكررة	0.80%	أتعاب الإدارة
2,029.96	20,299,634	1,968.05	19,680,495	-	1.82%	إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف المتكررة
2,029.96	20,299,634	1,970.35	19,703,495	-	1.82%	إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف
3,271.72	32,717,246	3,169.83	31,698,252	-	50%	صافي التوزيعات من الأرباح الرأسمالية
1,743.57	17,423,700	1,690.00	16,900,000	-	100.00%	صافي توزيعات العوائد
3,271.72	32,717,246	3,169.83	31,698,252	-	-	صافي النمو في قيمة الأصول
106,442	1,064,415,498	103,169.83	1,031,698,252	-	-	صافي قيمة أصول الصندوق بعد خصم الرسوم والأتعاب والتوزيعات

1 مع حساب ضريبة القيمة المضافة (15%)

2 معدل نسبة العوائد التاريخية (1.69%) * إجمالي قيمة أصول الصندوق في بداية الفترة (1,000,000,000 ر.س.)

بيانات الاشتراك الافتراضي	النسبة / القيمة
سعر الوحدة في بداية الفترة (ر.س.)	10
عدد وحدات الاشتراك الافتراضي	10,000
رسوم الاشتراك	1%00
مبلغ الاشتراك الافتراضي قبل خصم رسوم الاشتراك (ر.س.)	101,000
مبلغ الاشتراك الافتراضي بعد خصم رسوم الاشتراك (ر.س.)	100,000

(د) مقابل الصفقات المفروضة على الاشتراك والاسترداد ونقل ملكية الوحدات التي يدفعها مالكو الوحدات

يحق لمدير الصندوق الحصول على رسوم اشتراك بحد أقصى 1.0% من مبالغ الاشتراك النقدية. ولن يكون هناك رسوم في حالة طلب الاسترداد لوحدة الصندوق أو نقل ملكيتها لمستثمرين آخرين.

(هـ) التخفيضات والعمولات الخاصة وشرح سياسة مدير الصندوق بشأنها:

لا يوجد.

(و) الزكاة والضريبة

حتى تاريخ إعداد الشروط والأحكام، لا يوجد أي ضرائب مستحقة على الصندوق، ولا يدفع مدير الصندوق مبلغ الزكاة نيابة عن مالكي الوحدات. وكما هو منصوص عليه في الشروط والأحكام، يقوم الصندوق بدفع ضريبة القيمة المضافة على الرسوم المدفوعة لقاء بعض الخدمات التي يتلقاها من الغير. كما سيلتزم مدير الصندوق بـ "قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية" وأي تعديلات تطرأ عليها من وقت لآخر، كما قام مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لأغراض الزكاة وتقديم الإقرارات اللازمة وفقاً للقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وأي تعديلات تطرأ عليها. علماً بأن مسؤولية حساب الزكاة وسدادها تقع على عاتق مالكي الوحدات بالصندوق، دون تحمل الصندوق أي مسؤولية بهذا الخصوص. كما يتعهد مدير الصندوق بتزويد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بإقرارات المعلومات المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز (120) يوم من نهاية العام الزكوي للصندوق. كما سيزود مدير الصندوق مالكي الوحدات بالمعلومات اللازمة لحساب وعاءه الزكوي عند طلبها وفقاً للقواعد، ويترتب على المستثمرين المكلفين الخاضعين لأحكام هذه القواعد الذين يملكون وحدات استثمارية في الصندوق بحساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات. كما سيلتزم مدير الصندوق بإخطار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بانتهاء الصندوق خلال (60) يوم من تاريخ الانتهاء. كما يمكن الاطلاع على قواعد هيئة الزكاة من خلال الموقع: <https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>.

(ز) بيان عمولة خاصة يبرمها مدير الصندوق

لا يوجد.

(ح) مثال افتراضي يوضح جميع الرسوم والمصاريف ومقابل الصفقات التي تدفع من أصول الصندوق أو من قبل مالك الوحدات على أساس عملة الصندوق.

السنة الأولى		السنة الثانية		النسبة / المبلغ المفروض	الرسوم والمصاريف غير المتكررة
على مستوى الصندوق بقيمة أصول 1,000,000,000 (ر.س.) ¹ وعلى افتراض تحقيق عائِد سنوي في نهاية الفترة بنسبة 10.00%	على مستوى الاشتراك الافتراضي بقيمة 100,000 (ر.س.) ⁵	على مستوى الصندوق (ر.س.) ¹ وعلى افتراض تحقيق عائِد سنوي في نهاية الفترة بنسبة 10.00%	على مستوى الاشتراك الافتراضي بقيمة 100,000 (ر.س.) ¹		
23,000	2.30	لا ينطبق	0	23,000	رسوم لجنة الرقابة الشرعية
23,000	2.30	لا ينطبق	0		إجمالي الرسوم والمصاريف أعلاه
0.002%					نسبة إجمالي الرسوم والمصاريف أعلاه من حجم الصندوق
					الرسوم والأتعاب والمصاريف المتكررة
69,000	6.90	69,000	6.90	69,000	أتعاب مراجع الحسابات
23,000	2.30	23,000	2.30	23,000	مصاريف تقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك
15,000	1.50	15,000	1.50	15,000	أتعاب المستشار الشرعي
5,750	0.58	5,750	0.58	5,750	رسوم النشر على موقع تداول السعودية
8,625	0.86	8,625	0.86	8,625	رسوم رقابية
42,000	4.20	42,000	4.20	42,000	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ²
1,099,813,625	109,981	1,134,704,703	113,470		صافي قيمة أصول الصندوق قبل خصم أتعاب الإدارة وأتعاب المشغل وأتعاب أمين الحفظ والرسوم والمصاريف الأخرى
1,265,000	126.50	1,305,098	130.51	0.10%	أتعاب أمين الحفظ (تم احتساب 0.10% متوسط لأتعاب أمين الحفظ على سبيل المثال)
1,897,179	189.72	1,957,366	195.74	0.15%	أتعاب مشغل الصندوق
6,323,928	632.39	6,524,552	652.46	0.50%	الرسوم والمصاريف الأخرى ³
1,090,327,518	109,033	1,124,917,687	112,492		صافي قيمة أصول الصندوق قبل خصم أتعاب الإدارة
10,031,013	1,003.10	10,349,243	1,034.92	0.80%	أتعاب الإدارة
19,680,495	1,968.05	20,299,634	2,029.96		إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف المتكررة
1.82%		1.82%			نسبة إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف المتكررة من حجم صافي قيمة أصول الصندوق بعد خصم إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف
19,703,495	1,970.35	20,299,634	2,029.96		إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف
1.82%		1.82%			نسبة إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف المتكررة وغير المتكررة أعلاه من حجم صافي قيمة أصول الصندوق

نسبة إجمالي الرسوم والأتعاب والمصاريف من حجم صافي قيمة أصول الصندوق (Total Expense Ratio)	%1.82	%1.82		
صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية الفترة	111,457	1,14,568,444	108,030	1,080,296,505
صافي الربح	8,287.02	82,870,192	8,029.65	80,296,505
صافي الربح %		%8.03		%8.03
صافي توزيعات العوائد	1,743.57	17,435,700	1,690.00	16,900,000
صافي توزيعات العوائد %		%1.69		%1.69
صافي التوزيعات من الأرباح الرأسمالية	3,271.72	32,717,246	3,169.83	31,698,252
صافي التوزيعات من الأرباح الرأسمالية %		%3.17		%3.17
إجمالي التوزيعات	5,015.29	50,152,946	4,859.83	48,598,252
إجمالي التوزيعات %		%4.86		%4.86
صافي النمو في قيمة أصول	3271.72	32,717,246	3,169.83	31,698,252
صافي النمو في قيمة الأصول %		%3.17		%3.17
صافي قيمة أصول الصندوق بعد خصم الرسوم والأتعاب والتوزيعات	106,442	1,064,415,498	103,169.83	1,031,698,252

¹ مع حساب ضريبة القيمة المضافة (15%).

² تم افتراض الحد الأقصى.

³ تدفع رسوم الاشتراك من قبل المستثمر مباشرة وتكون غير متضمنة في مبلغ الاستثمار.

10) التقييم والتسعير

(أ) بيان مفصل عن كيفية تقييم كل أصل يملكه الصندوق

يتم احتساب إجمالي قيمة أصول الصندوق بناءً على الآتي:

1. في حال كانت الأصول أوراق مالية مدرجة أو متداولة في أي سوق أوراق مالية منظمة أو على نظام تسعير آلي، فيستخدم سعر الإغلاق في ذلك السوق أو النظام. إذا كانت الأوراق المالية معلقة، فينبغي تقييمها وفقاً لآخر سعر قبل التعليق، إلا إذا كان هناك دليل قاطع على أن قيمة هذه الأوراق المالية قد انخفضت عن السعر المعلق.
2. بالنسبة إلى صناديق الاستثمار، يتم استخدام آخر صافي قيمة أصول منشور لكل وحدة.
3. بالنسبة إلى صفقات المراهجة غير المدرجة، تُستخدم القيمة الدفترية بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة.
4. سيتم مراجعة تقييم أي استثمار آخر بالقيمة العادلة عند إصدار القوائم المالية للصندوق (مرتين سنوياً) بالطريقة التي يحددها مدير الصندوق بناءً على الطرق والقواعد المفصّل عنها في الشروط والأحكام، وبعد التحقق منها من قبل مراجع الحسابات للصندوق وهي كالتالي:
 - أحدث تقييم تم إصداره للأصل، أو
 - أي جولات استثمارية يتم فيها تقييم الأصول، أو
 - سعر الصفقات لشركات مقارنة أو متقاربة للأصول المستثمر بها سواء في نفس المجال أو نفس القطاع، أو
 - الاستعانة بمقيّم مستقل.

على أن يقوم مدير الصندوق بالتحقق بشكل دوري من أي أحداث قد تؤثر على قيمة الأصل بالانخفاض وفي حال حدوث ذلك يجب عليه الاعتراف بقيمة الانخفاض.

هذا وسيلتزم مدير الصندوق بتقييم هذه الأصول بأفضل الطرق والأساليب التي تحمي مصلحة مالكي الوحدات وذلك باتباع معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة، وبما لا يتعارض مع لائحة صناديق الاستثمار واللوائح التنفيذية الأخرى وأي نظام معمول به في المملكة العربية السعودية. ويتم احتساب صافي قيمة الأصول لكل وحدة عن طريق طرح كافة المستحقات والمصرفوات المتراكمة من إجمالي أصول الصندوق وقسمة الناتج على عدد الوحدات القائمة وقت التقييم.

(ب) عدد نقاط التقييم وتكرارها

سيقوم مدير الصندوق بتقييم أصول الصندوق لكل وحدة مرتين أسبوعياً (الاثنين والأربعاء). وسيقوم مدير الصندوق بنشر صافي قيمة الوحدة بنهاية اليوم التالي ليوم التعامل. وعندما لا يكون أي من تلك الأيام يوم عمل، فإن يوم التقييم سيكون يوم العمل التالي. وسيتم نشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بمدير الصندوق www.alkhabeer.com وموقع تداول السعودية www.saudiexchange.sa.

(ج) الإجراءات التي ستتخذ في حال الخطأ في التقييم أو التسعير

في حال التقييم أو التسعير الخاطئ لأي أصل من أصول الصندوق أو الاحتساب الخاطئ لسعر الوحدة سيقوم مدير الصندوق بالتالي:

- يجب على مدير الصندوق إبلاغ الهيئة فوراً عن أي خطأ في التقييم أو التسعير بما نسبته 0.5% أو أكثر من سعر الوحدة والإفصاح عن ذلك فوراً في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق وفي تقارير الصندوق التي يعلها مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديل يتم عليها من وقت لآخر.

يجب على مدير الصندوق أن يقدم في تقاريره للهيئة المطلوبة وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديل يتم عليها من وقت لآخر، ملخصاً بجميع أخطاء التقييم والتسعير.

(د) طريقة احتساب سعر الوحدة لأغراض تنفيذ طلبات الاشتراك والاسترداد

سوف يحدد المشغل صافي قيمة الأصول للوحدة كما في كل يوم تقييم، وسوف يتم حسابه إلى أقرب أربع خانوات بعد الفاصلة العشرية باستخدام المعادلة التالية: إجمالي أصول الصندوق ناقص إجمالي خصوم الصندوق، مقسوماً على مجموع عدد الوحدات المصدر.

(هـ) مكان ووقت نشر سعر الوحدة، وتكرارها

يتم إعلان صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة بنهاية اليوم التالي ليوم التعامل من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بمدير الصندوق www.alkhabeer.com وموقع تداول السعودية www.saudiexchange.sa

(11) التعاملات

(أ) تفاصيل الطرح الأولي، مثل تاريخ البدء والمدة والسعر الأولي

سيستهدف الصندوق طرح 100 مليون وحدة على مالكي الوحدات بسعر 10 ريال سعودي للوحدة. وفيما يلي تفاصيل الطرح:

رأس مال الصندوق المستهدف	1 مليار ريال سعودي
إجمالي عدد الوحدات	100 مليون وحدة
سعر الوحدة في الطرح الأولي	10 ريال سعودي
نسبة الطرح المخصصة للمستثمرين من ذوي الطابع المؤسسي	سيتم تخصيص نسبة 5% من مبلغ الطرح العام كحد أدنى و 70% كحد أعلى للمستثمرين من ذوي الطابع المؤسسي. وفي حال عدم تغطيته من المستثمرين من ذوي الطابع المؤسسي سيتم تخصيص النسبة المتبقية للمستثمرين من الجمهور.
تاريخ بدء الطرح	15 يوم عمل تبدأ في 1443/08/10 هـ الموافق 2022/03/13 م وتنتهي في 1443/08/28 هـ الموافق 2022/03/31 م.
المدة	15 يوم عمل

تم تخفيض رأس مال الصندوق وإلغاء جزء من وحداته بناءً على موافقة مالكي الوحدات بالصندوق على شراء الصندوق لوحده بهدف الإلغاء، وذلك بتاريخ 2023/07/19 م الموافق 1446/01/19 هـ، وعليه ستكون تفاصيل الصندوق قبل وبعد إلغاء الوحدات كالتالي:

إجمالي عدد الوحدات الملغاة	30,025,851
إجمالي عدد وحدات الصندوق قبل الإلغاء	100,000,000
إجمالي عدد وحدات الصندوق بعد الإلغاء	69,974,149
القيمة الاسمية لرأس مال الصندوق قبل الإلغاء	1,000,000,000
القيمة الاسمية لرأس مال الصندوق بعد الإلغاء	699,741,490
نسبة الوحدات الملغاة إلى عدد الوحدات المصدرة	30.03%

آلية التخصيص للطرح الأولي للصندوق (قبل إلغاء الإدراج)

يتم تخصيص الوحدات النقدية المطروحة كالتالي "مع الأخذ في الاعتبار نسبة تملك الجمهور":
أولاً: تخصيص ما لا يقل عن 5% ولا يزيد عن 70% من إجمالي الطرح على المؤسسات المكتتبه - إن وجدت - بنسبة وتناسب بينهم.
ثانياً: في حال عدم تغطيتها من العملاء ذوي الطابع المؤسسي، سيتم تخصيص المتبقي منها للمكتتبين الأفراد عن طريق تخصيص 100 وحدة كحد أدنى للمكتتبين الأفراد.
ثالثاً: تخصيص الوحدات المتبقية بين جميع المكتتبين النقديين بنسبة وتناسب وفق المبالغ المكتتب بها.
مع العلم أنه في حال كانت المبالغ المكتتبه أكثر من أو تساوي 300 مليون ريال سعودي و/أو مليار ريال سعودي أو أقل، سيتم تخصيص كامل المبالغ المكتتب بها

من قبل المكتبتين بنسبة وتناسب بيتهن.

كما أنه في حال تجاوز عدد المكتبتين في الصندوق مليون مكتب، لا يضمن مدير الصندوق تخصيص الحد الأدنى لكل مكتب.

جدول زمني

يبين الجدول التالي المدد الزمنية للخطوات المتخذة بين الطرح الأولي لوحدة الصندوق وتداولها:

الخطوات	المدة الزمنية المتوقعة
فترة الطرح الأولي	15 يوم عمل تبدأ في 1443/08/10 هـ الموافق 2022/03/13 م وتنتهي في 1443/08/28 هـ الموافق 2022/03/31 م.
تمديد فترة الطرح الأولي	10 أيام عمل.
إصدار بيان بنتائج الطرح لهيئة السوق المالية	10 أيام عمل من انتهاء فترة الطرح الأولي أو أي تمديد لها.
الإعلان عن حالة تخصيص الوحدات للمشاركين	10 أيام عمل من انتهاء فترة الطرح الأولي أو أي تمديد لها.
رد الفائض (إن وجد)	10 أيام عمل بعد التخصيص.
إدراج وحدات الصندوق وبدء تداولها في تداول السعودية	20 يوم عمل بعد انتهاء فترة الطرح.

(ب) التاريخ المحدد والمواعيد النهائية لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد في الصندوق، ومسؤوليات مدير الصندوق في شأن طلبات الاشتراك والاسترداد

الموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك والاسترداد ليوم تعامل معين هو قبل الساعة 12 مساءً في يوم العمل الذي يسبق يوم التقييم ذي العلاقة بشرط تقديم طلب الاشتراك و/أو الاسترداد مكتملاً، وفي حال تسلم طلب الاشتراك أو الاسترداد بعد الساعة 12 مساءً في ذلك اليوم فسيتم معاملته كطلب في يوم التعامل التالي.

مسؤوليات مدير الصندوق في شأن طلبات الاشتراك والاسترداد:

- يتم استلام طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد في كل يوم تعامل من كل أسبوع ويتم تنفيذها في أيام التعامل قبل الساعة 12 مساءً لتقييم في يوم التقييم، أما بالنسبة للطلبات التي يتم استلامها بعد الساعة 12 مساءً فسوف يتم تنفيذها على يوم التقييم التالي اللاحق ليوم التعامل.
- يُعامل مُشغل الصندوق تنفيذ طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد بالسعر الذي يُحتسب عند نقطة التقييم التالية للموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد.
- الوحدات في الصندوق تُصدر أو تُسترد في يوم العمل التالي بعد تاريخ التعامل. وتُعكس في سجل مالكي الوحدات بعد تاريخ التعامل.
- سوف يقوم مُشغل الصندوق بتنفيذ طلبات الاشتراك و/أو الاسترداد بحيث لا تتعارض مع أي أحكام تتضمنها لائحة صناديق الاستثمار أو شروط وأحكام الصندوق.
- موعد دفع عوائد الاسترداد هو بعد أقصى قبل إقفال يوم العمل الخامس اللاحق لنقطة التقييم التي حُدد عندها سعر الاسترداد.

(ج) إجراءات الاشتراك والاسترداد، بما في ذلك مكان تقديم الطلبات والمدة بين طلب الاسترداد ودفع متحصلات الاسترداد أو نقل الملكية

- إجراءات تقديم الطلبات الخاصة بالاشتراك في الوحدات
للاشتراك في الصندوق، يتعين على المستثمرين الراغبين بالاشتراك في الصندوق بفتح حساب استثماري لدى مدير الصندوق ليتم من خلاله تنفيذ عملية الاشتراك. ويجب على كل مستثمر محتمل: (أ) تقديم نموذج الاشتراك بعد تعبئته وتوقيعه والشروط والأحكام بعد توقيعها وتسليمها يدوياً أو عن طريق الموقع الإلكتروني وأي وثائق أخرى مطلوبة بموجب نموذج الاشتراك إلى مدير الصندوق، و(ب) سداد كامل مبلغ الاشتراك عن الوحدات التي تقدم بطلب للاشتراك فيها من خلال الحساب الاستثماري للمشارك، خاصة من أي حسومات ومصاريف ورسوم مصرفية ورسوم حوالات مصرفية ورسوم صرف عملة (والتي يتحمل المستثمر مسؤوليتها). في حال عدم إتمام الخطوات المذكورة أعلاه، أو إذا كانت المعلومات المقدمة غير صحيحة، يجوز لمدير الصندوق رفض طلب الاشتراك.
وبتقديم نموذج الاشتراك بعد تعبئته وتوقيعه، يعتبر كل مستثمر قد قدم عرضاً ملزماً غير قابل للإلغاء للاشتراك في عدد الوحدات المذكور في نموذج الاشتراك، كما يعتبر أنه قد وافق على الشروط والأحكام. وتكون جميع طلبات الاشتراك خاضعة لموافقة مدير الصندوق وفقاً للشروط والأحكام.
- الحد الأدنى للاشتراك
يتعين على المستثمرين خلال فترة الطرح الأولي للاشتراك في 100 وحدة على الأقل لكل مستثمر بسعر اشتراك يبلغ 10 ريال سعودي للوحدة وبإجمالي مبلغ اشتراك لا يقل عن 1,000 ريال سعودي.
- الحد الأدنى للاسترداد
1000 ريال سعودي لكل مستثمر.
- خطوات الاشتراك

1. فتح حساب استثماري لدى شركة "الخبر المالية":

ورقياً من خلال مكاتب مدير الصندوق أو إلكترونياً من خلال موقع مدير الصندوق شركة "الخبر المالية" (www.alkhabeer.com).

2. الاطلاع على الشروط والأحكام: بإمكان الراغبين بالاشتراك الحصول على نسخة من الشروط والأحكام من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لمدير

الصندوق - شركة "الخبر المالية" (www.alkhabeer.com)، أو من خلال موقع تداول السعودية (www.saudiexchange.sa)، أو من خلال موقع

هيئة السوق المالية السعودية www.cma.org.sa على من يرغب بالاشتراك في الصندوق الاطلاع على شروط وأحكام الصندوق وتوقيعها، والاحتفاظ

بها، ويقوم بالإقرار إلكترونياً على اطلاعه عليها وفهمها.

3. التحويل البنكي: يتم تحويل كامل مبلغ الاشتراك المراد الاشتراك به، بعد أدنى 1,000 ريال سعودي بالإضافة إلى رسوم الاشتراك وقيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على رسوم الاشتراك ولا يوجد حد أعلى للاشتراك الأولي أو الإضافي، وذلك إلى حساب المشترك الاستثماري.
4. تعبئة نموذج طلب الاشتراك: يقوم المشترك بتعبئة نموذج الاشتراك وبشكل كامل وصحيح ورقياً أو إلكترونياً. ثم يقوم المستثمر بتسليم أو إرسال جميع المستندات المطلوبة والموضحة أدناه ورقياً أو إلكترونياً. ولن يستطيع المستثمر تعديل البيانات الواردة في نموذج طلب الاشتراك بعد إرساله أو تسليمه. ويمكن إلغاء الاشتراك والتقدم بطلب جديد، بينما لا يمكن إلغاء الاشتراك بعد الموافقة عليه وتأكيده إلا بموافقة مدير الصندوق. وفي جميع الحالات، يجب على المستثمرين بمختلف فئاتهم مراعاة تسليم واستكمال متطلبات الاشتراك والوثائق سواءً ورقياً أو عبر الموقع الإلكتروني.
5. تأكيد استلام الاشتراك: سيقوم مدير الصندوق بإرسال تأكيد استلام طلب الاشتراك في الصندوق للتعامل عبر البريد الإلكتروني و/أو من خلال رسالة نصية إلى رقم الجوال المسجل لديه.
6. قبول طلب الاشتراك: يتم مراجعة طلب الاشتراك، وفي حال عدم استيفاء طلب الاشتراك كامل المتطلبات أو وجود أي ملاحظات، يتم إشعار العميل عبر البريد الإلكتروني أو من خلال رسالة نصية إلى رقم الجوال المسجل من خلال خاصية الاشتراك الإلكتروني لاستكمال المتطلبات خلال يوم عمل من إشعار المشترك، وفي حال كان الطلب مكتملاً سيتم إشعار المستثمر بقبول طلب الاشتراك.

● الشروط العامة للاشتراك في الصندوق

1. الموافقة والتوقيع على شروط وأحكام الصندوق.
2. توفر حساب استثماري نشط للمشارك لدى مدير الصندوق.
3. توفر رقم حساب بنكي آي بان مسجل باسم المشارك.

● الاشتراطات والمستندات المطلوبة حسب فئة المستثمر

- فتح حساب استثماري لدى مدير الصندوق لكي يتم من خلاله تنفيذ عمليات الاشتراك و/أو الاسترداد حيث تشمل عملية فتح الحساب الاستثماري لجميع فئات المستثمرين كافة إجراءات اعرف عميلك وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالالتزام مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والصادرة عن هيئة السوق المالية وأي تعديل يتم عليها من وقت لآخر.
- المستندات المطلوبة من جميع المستثمرين:
 - اتفاقية فتح الحساب الاستثماري مستوفاة ومعتمدة ورقياً أو إلكترونياً شاملة كافة الإجراءات النظامية الصادرة من هيئة السوق المالية.
 - نسخة موقعة من الشروط والأحكام (ورقياً أو الإقرار بالاطلاع عليها إلكترونياً).
 - نموذج طلب الاشتراك موقعاً ومعبئاً بشكل كامل (ورقياً أو إلكترونياً).
- الاشتراطات والمستندات المطلوبة للأفراد:
 - تعبئة نموذج طلب الاشتراك بوحدة الصندوق، والإطلاع والموافقة على شروط وأحكام الصندوق
- المستندات المطلوبة للشركات:
 - صورة من السجل التجاري مع ختم الشركة.
 - صورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي مع ختم الشركة.
 - صورة من هوية المفوض بالتوقيع مع ختم الشركة، وموقعة من المفوض.
- المستندات المطلوبة للصناديق الاستثمارية:
 - صورة من السجل التجاري لمدير الصندوق مع ختم الشركة.
 - صورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي لمدير الصندوق مع ختم الشركة.
 - صورة من ترخيص ممارسة النشاط لمدير الصندوق.
 - صورة من الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.
 - صورة من موافقة هيئة السوق المالية على طرح الصندوق.
 - صورة من هوية المفوض بالتوقيع مع ختم الشركة، وموقعة من المفوض.
- المستندات المطلوبة للمحافظ الاستثمارية:
 - صورة من هوية صاحب المحفظة الاستثمارية.
 - صورة من السجل التجاري لمدير المحفظة مع ختم الشركة.
 - صورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي لمدير المحفظة مع ختم الشركة.
 - صورة من ترخيص ممارسة النشاط لمدير المحفظة.
 - صورة من اتفاقية إدارة المحفظة الاستثمارية.
 - صورة من هوية المفوض بالتوقيع مع ختم الشركة، وموقعة من المفوض.

(د) القيود على التعامل في الوحدات

لا يجوز نقل ملكية الوحدات إلا بعد الحصول على موافقة مدير الصندوق. يخضع نقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين إلى نظام هيئة السوق المالية واللوائح التنفيذية المتعلقة بها، بالإضافة إلى اللوائح الأخرى المطبقة في المملكة العربية السعودية.

(هـ) الحالات التي يؤجل معها التعامل في الوحدات أو يعلق، والإجراءات المتبعة في تلك الحالات

لمدير الصندوق الحق في تأجيل أو تعليق التعامل في وحدات الصندوق في الحالات التالية:

1. إذا طلبت الهيئة ذلك.

2. إذا رأى مدير الصندوق بشكل معقول أن التعليق يحقق مصالح مالكي وحدات الصندوق.
 3. إذا عُلق التعامل في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل في الأوراق المالية أو الأصول المُستثمر بها بالصندوق، إما بشكل عام وإما بالنسبة إلى أصول الصندوق التي يرى مدير الصندوق بشكل معقول أنها جوهرية لصافي قيمة الصندوق.
 4. يحق لمدير الصندوق تأجيل تنفيذ طلبات الاسترداد في حال عدم تمكن الصندوق من بيع/تسييل الأصول التي يملكها لأي سبب من الأسباب.
 5. كما أن مدير الصندوق يحتفظ بالحق في رفض طلب اشتراك أي مشترك في الصندوق إذا كان ذلك الاشتراك سيؤدي إلى الإخلال بشروط وأحكام الصندوق أو الأنظمة أو اللوائح التنفيذية التي قد تُفرض من وقت لآخر من قبل هيئة السوق المالية أو الجهات التنظيمية الأخرى بالمملكة العربية السعودية.
- سوف يقوم مدير الصندوق باتخاذ الإجراءات التالية في حالة أي تعليق يفرضه مدير الصندوق:

1. التأكد من عدم استمرار أي تعليق إلا للمدة الضرورية والمُبصرة مع مراعاة مصالح مالكي الوحدات بالصندوق.
2. مراجعة التعليق بصورة منتظمة والتشاور مع مجلس إدارة الصندوق وأمين الحفظ ومُشغل الصندوق حول التعليق بصورة منتظمة.
3. إشعار الهيئة ومالكي الوحدات فوراً بأي تعليق مع توضيح أسباب التعليق، وإشعار الهيئة ومالكي الوحدات فور انتهاء التعليق بنفس الطريقة المستخدمة في الإشعار عن التعليق والإفصاح عن ذلك في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة.
4. للهيئة صلاحية رفع التعليق إذا رأت أن ذلك يحقق مصالح مالكي الوحدات.

(و) بيان الإجراءات التي يجري بمقتضاها اختيار طلبات الاسترداد التي ستؤجل

يحتفظ مدير الصندوق بالحق في تأجيل طلبات الاسترداد في الصندوق في الحالات التالية:

- إذا بلغت نسبة طلبات الاسترداد المقدمة من مالكي الوحدات، والمطلوب تنفيذها في أي يوم تعامل، ما نسبته 10% أو أكثر من صافي قيمة أصول الصندوق، فيكون لمدير الصندوق الحق في تنفيذ استردادات بما لا يتجاوز 10% من صافي أصول الصندوق في ذلك اليوم فقط. ويتم تنفيذ تلك الاستردادات بشكل تناسبي بين مالكي الوحدات الذين تقدموا بطلبات استرداد، بحيث يتم توزيع المبلغ المنفذ بينهم كل بنسبة قيمة وحداته المطلوب استردادها إلى إجمالي قيمة الوحدات المطلوب استردادها في ذلك اليوم. أما طلبات الاسترداد التي لم يتم تنفيذها، فيتم ترحيلها إلى يوم التعامل التالي، ويكون لها الأولوية على طلبات الاسترداد الجديدة، بحيث يتم تنفيذ طلبات الاسترداد المرحلة بالكامل قبل البدء في تنفيذ أي طلبات استرداد لاحقة، ويستمر ذلك على هذا النحو في أيام التعامل اللاحقة.
- إذا عُلق التعامل في السوق الرئيسية التي يتم فيها التعامل في الأوراق المالية أو الأصول المُستثمر بها بالصندوق لأي سبب كان، إما بشكل عام أو جزئي، ويرى مدير الصندوق أن تعليق السوق أثر على تقييم وحدات الصندوق.

(ز) وصف الأحكام المنظمة لنقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين

يهدف مدير الصندوق إلى الالتزام بأنظمة وتعليمات الهيئة فيما يتعلق بنقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين متى ما وجدت.

(ح) الحد الأدنى لعدد أو قيمة الوحدات التي يجب على مالك الوحدات الاشتراك فيها أو نقلها أو استردادها

الحد الأدنى للاشتراك: 1,000 ريال سعودي لكل مُستثمر.

الحد الأدنى للاشتراك الإضافي: 1,000 ريال سعودي لكل مُستثمر.

الحد الأدنى للاسترداد: 1,000 ريال سعودي لكل مُستثمر.

لا يجوز نقل ملكية الوحدات إلا بعد الحصول على موافقة مدير الصندوق. يخضع نقل ملكية الوحدات إلى مستثمرين آخرين إلى نظام هيئة السوق المالية واللوائح التنفيذية المتعلقة بها، بالإضافة إلى اللوائح الأخرى المطبقة في المملكة العربية السعودية. يجب ألا يقل الحد الأدنى للاشتراك عن 1,000 ريال سعودي.

(ط) الحد الأدنى للمبلغ الذي ينوي مدير الصندوق جمعه والإجراء المتخذ في حال عدم الوصول إلى ذلك الحد الأدنى في الصندوق

يجب على المستثمرين الاشتراك خلال فترة الطرح الأولى بما لا يقل عن الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف البالغ 300 مليون ريال سعودي ("الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف"). وسيكون رأس مال الصندوق المستهدف (من خلال الطرح الأولي) 1 مليار ريال سعودي ("الحد الأعلى لرأس مال الصندوق المستهدف").

وفي حال عدم تمكن الصندوق من جمع الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف خلال فترة الطرح الأولى المذكورة أعلاه، يجوز لمدير الصندوق وفقاً لتقديره، تمديد فترة الطرح (10) أيام عمل أو إلغاء الطرح وإعادة جميع مبالغ الاشتراك إلى المشتركين دون حسم. وفي حال تمكن الصندوق من جمع مبلغ يساوي أو يتجاوز الحد الأدنى لرأس مال الصندوق المستهدف (أي مبلغ ما بين الحد الأدنى والأعلى لرأس مال الصندوق المستهدف)، عندئذ يتم تخصيص الوحدات على النحو الموضح أعلاه في الفقرة المعنونة "آلية التخصيص" من الفقرة (11) (أ) أعلاه.

12) سياسة التوزيع

(أ) سياسة توزيع الدخل والأرباح، بما في ذلك تفاصيل عن التوزيعات التي لا يُطالب بها:

- يستهدف مدير الصندوق توزيع الأرباح بشكل نصف سنوي. ويشمل هذا التوزيع ما نسبته 100% من عوائد استثمارات الصندوق، وحتى 50% من صافي الأرباح الرأسمالية المحققة والغير محققة، وتخضع هذه التوزيعات لموافقة مجلس إدارة الصندوق.
- يحق لمدير الصندوق وفق ما يراه مناسباً، إجراء توزيعات إضافية خلال السنة المالية، وتخضع هذه التوزيعات الإضافية لموافقة مجلس إدارة الصندوق.

- سيتم الإعلان عن التوزيعات (إن وجدت) بحسب الضوابط التي تحددها هيئة السوق المالية من تاريخ إعلان ونشر التقرير الربع سنوي للصندوق من خلال موقع تداول السعودية، كما سيتم الإعلان عن تفاصيل التوزيعات من خلال موقع تداول السعودية www.saudiexchange.sa ، وسيتم سداد التوزيعات (إن وجدت) خلال ثلاثين يوم عمل من تاريخ إعلان ونشر التقرير الربع سنوي للصندوق من خلال موقع تداول السعودية.
- سوف يأخذ مدير الصندوق في عين الاعتبار قيم الأصول وسعر الوحدة ووضع السوق في حينه مع مراعاة نمو أصول الصندوق على المدى الطويل كي يبي القرار الأنسب من حيث التوزيع عن عدمه.

(ب) التاريخ التقريبي للاستحقاق والتوزيع (حيثما ينطبق):

سيتم الإعلان عن التوزيعات (إن وجدت) خلال (10) أيام عمل من تاريخ إعلان ونشر التقرير الربع سنوي للصندوق من خلال موقع تداول السعودية، وسيتم الإعلان عن تفاصيل التوزيعات النقدية من خلال موقع تداول السعودية www.saudiexchange.sa . ستكون أحقية التوزيعات النقدية لمالكي الوحدات حسب سجل مالكي الوحدات في تاريخ الاستحقاق خلال (20) يوم عمل من تاريخ الإعلان عن التوزيعات وسيتم دفع التوزيعات خلال (30) يوم عمل من تاريخ إعلان ونشر التقرير الربع سنوي للصندوق من خلال موقع تداول السعودية. وفي حال ارتأى مدير الصندوق بعدم توزيع الأرباح بسبب ظروف السوق أو أي ظروف أخرى، سيقوم مدير الصندوق بالإعلان في السوق بعدم توزيع أرباح عن الفترة المحددة.

(ج) كيفية دفع التوزيعات:

- يتم توزيع الأرباح من خلال الإيداع في الحساب الاستثماري الخاص لمالك الوحدات.
- سيقوم مدير الصندوق بتوزيع العوائد و/أو الأرباح بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق.

(13) تقديم التقارير إلى مالكي الوحدات

(أ) المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية، بما في ذلك الفترات المالية الأولية والسنوية

- تبلغ الفترة المحاسبية والسنة المالية للصندوق 12 شهراً تقويمياً تنتهي في 31 ديسمبر، وتكون نهاية الفترة المحاسبية الأولية للصندوق هي 31 ديسمبر 2022م.
- يقوم مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار بإعداد وإصدار التقارير الربع السنوية والتقارير السنوية الموجزة والقوائم المالية السنوية والأولية المراجعة للصندوق.
- إتاحة بيان ربع سنوي للصندوق خلال (10) أيام من نهاية الربع المعني.
- سيقوم مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية الأولية وسيوفرها للجمهور خلال (30) يوماً من نهاية فترة القوائم.
- تتاح التقارير السنوية (بما فيها القوائم المالية السنوية) للصندوق للجمهور خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية فترة التقرير.

(ب) معلومات عن أماكن ووسائل إتاحة تقارير الصندوق التي يعدها مدير الصندوق

تتاح التقارير السنوية للصندوق بما في ذلك القوائم المالية في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق: www.alkhabeer.com والموقع الإلكتروني لتداول السعودية: www.saudiexchange.sa وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب ضوابط الهيئة.

(ج) يقر مدير الصندوق بتوافر التقارير السنوية والقوائم المالية السنوية بعد المراجعة والتقارير السنوية الموجزة والقوائم المالية الأولية للصندوق في مكاتب مدير الصندوق بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لتداول السعودية ويتم إعداد القوائم المالية السنوية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر من كل عام.

(د) ويقر مدير الصندوق بتوافر أول قائمة مالية مراجعة في نهاية السنة المالية للصندوق. ونهاية الفترة المحاسبية الأولية للصندوق هي 31 ديسمبر 2022م.

(هـ) يقر مدير الصندوق بتقديم القوائم المالية السنوية المراجعة للصندوق لمالكي الوحدات مجاناً عند طلبها.

(14) سجل مالكي الوحدات

- يجب على مُشغل الصندوق إعداد سجل بمالكي الوحدات وحفظه في المملكة العربية السعودية.
- يعد سجل مالكي الوحدات دليلاً قاطعاً على ملكية الوحدات المثبتة فيه.
- يقوم مُشغل الصندوق بتحديث سجل مالكي الوحدات فوراً بحيث يعكس أي تغييرات في المعلومات المشار إليها في لائحة صناديق الاستثمار.
- يجب إتاحة سجل مالكي الوحدات لمعينة الهيئة عند طلبها ذلك، ويجب أن يقدم مدير الصندوق إلى أي مالك للوحدات مجاناً عند الطلب ملخصاً يُظهر جميع المعلومات المرتبطة بمالك الوحدات المعني.

(15) اجتماع مالكي الوحدات

(أ) الظروف التي يدعى فيها إلى عقد اجتماع لمالكي الوحدات

يجوز لمدير الصندوق، بناءً على مبادرة منه، الدعوة لعقد اجتماع لمالكي الوحدات. ويتعين على مدير الصندوق الدعوة لاجتماع مالكي الوحدات في غضون (10) أيام من استلام طلب خطي بذلك من أمين الحفظ. ويجب على مدير الصندوق الدعوة لاجتماع مالكي الوحدات خلال (10) أيام من تسلم طلب كتابي من مالك أو أكثر من مالكي الوحدات الذين يملكون مجتمعين أو منفردين (25%) على الأقل من قيمة وحدات الصندوق.

(ب)

إجراءات الدعوة إلى عقد اجتماع مالكي الوحدات

يدعو مدير الصندوق لاجتماع مالكي الوحدات من خلال إعلان الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص به وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بتداول السعودية ومن خلال إرسال إشعار خطي إلى جميع مالكي الوحدات وأمين الحفظ مع إعطاء مهلة لا تقل عن (10) أيام ولا تزيد عن (21) يوماً من تاريخ انعقاد الاجتماع. ويتعين أن يحدد الإعلان والإشعار تاريخ انعقاد الاجتماع ومكانه ووقته وجدول الأعمال الخاص به والقرارات المُقترحة. كما يتعين على مدير الصندوق في نفس الوقت إرسال إشعار إلى هيئة السوق المالية.

(ج)

بيان يوضح طريقة تصويت مالكي الوحدات وحقوق التصويت في اجتماعات مالكي الوحدات

- يتكون النصاب اللازم لعقد اجتماع مالكي الوحدات من عدد مالكي الوحدات الذين يملكون مجتمعين 25% على الأقل من قيمة وحدات الصندوق. ولتجنب الشك، لا يملك مدير الصندوق وشركته الزميلة أي حقوق تصويت عن الوحدات التي يملكونها.
- في حال عدم استيفاء شروط النصاب الواردة أعلاه، يجب على مدير الصندوق الدعوة لاجتماع ثانٍ من خلال الإعلان على موقعه الإلكتروني وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بتداول السعودية، كما يجب عليه إرسال إشعار خطي إلى أمين الحفظ مع إعطاء مهلة لا تقل عن (5) خمسة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع الثاني. وخلال الاجتماع الثاني، يشكل أي عدد من مالكي الوحدات الذين يملكون أي عدد من الوحدات، الحاضرين بصفة شخصية أو من خلال ممثلين، نصاباً قانونياً.
- يحق لكل مالك وحدات تعيين وكيل لتمثيله في اجتماع مالكي الوحدات باستخدام النموذج الوارد في الملحق رقم (4) من هذه الشروط والأحكام.
- تمثل كل وحدة يملكها مالك الوحدات صوتاً واحداً في اجتماع مالكي الوحدات.
- يجوز عقد اجتماعات مالكي الوحدات ومداولاتها والتصويت على القرارات باستخدام وسائل تقنية حديثة وفقاً للضوابط التي تحددها هيئة السوق المالية.

16) حقوق مالكي الوحدات

(i)

قائمة بحقوق مالكي الوحدات

- الحصول على نسخة من شروط وأحكام الصندوق باللغة العربية أو أي تحديث عليها بدون مقابل.
- الحصول على ملخص يظهر جميع المعلومات المرتبطة بمالك الوحدات المعني فقط عند الطلب ودون مقابل.
- الإشعار في أي شأن يتعلق بإنهاء أو تصفية الصندوق خلال المدة المنصوص عليها في اللوائح.
- الحق في ممارسة جميع الحقوق المرتبطة بالوحدات بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - حق التصويت في اجتماعات مالكي الوحدات بشأن أي موضوع يتعلق بالصندوق.
- الإفصاح لمالكي الوحدات عن التطورات الجوهرية أو أحداث معينة دون تأخير.
- الحصول على القوائم المالية المراجعة للصندوق والنصف السنوية المراجعة والبيانات المنصوص عليها في لوائح الصناديق بدون مقابل عند طلبها.
- الحق في فحص صافي قيمة الأصول الحالية للصندوق دون مقابل.
- الحق لجميع مالكي الوحدات من نفس الفئة التمتع بحقوق متساوية وأن يعاملوا بالمساواة من قبل مدير الصندوق.
- عدم إعادة أي أرباح تم توزيعها على مالكي الوحدات.
- الحق في طلب إصدار قرار خاص بطلب عزل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الصندوق، وبوجه هذا الطلب لمدير الصندوق.
- الإشعار بأي تغيير في شروط وأحكام الصندوق وإرسال ملخص بهذا التغيير قبل سريانه وفقاً لنوع التغيير والمدة المحددة في لوائح صناديق الاستثمار.
- الحق باسترداد الوحدات قبل سريان أي تغيير أساسي وغير أساسي بدون رسوم استرداد (إن وجدت).
- الحصول على مبالغ الاشتراك وأي عوائد ناتجة عن استثمارها دون أي حسم في حالة عدم جمع الحد الأدنى خلال مدة الطرح الأولي وكذلك الفائض حسب المدة المنصوص عليها في لوائح الصناديق.
- الحق بتلقي إشعار فوري من مدير الصندوق عند قيامه بفرض تعليق الاشتراك أو الاسترداد لوحدات الصندوق مع توضيح أسباب التعليق، وكذلك فور انتهاء التعليق.
- لمالكي الوحدات المتضررين الحق في الحصول على تعويض من مدير الصندوق عن جميع أخطاء التقييم أو التسعير دون تأخير.
- الحصول على نسخة محدثة من شروط وأحكام الصندوق سنوياً تظهر الرسوم والآليات الفعلية ومعلومات أداء الصندوق عند طلبها.
- الإشعار برغبة مدير الصندوق بإنهاء صندوق الاستثمار قبل الإنهاء بمدة لا تقل عن (21) يوماً تقويمياً، بخلاف الأحداث التي تنص عليها الشروط والأحكام.
- الإشعار بقرار الهيئة في حال عزل مدير الصندوق من عملية التصفية وتعيين مصفٍ بديل.
- الإشعار بشكل فوري دون تأخير بأي أحداث أو مستجدات جوهرية خلال فترة التصفية.
- الحق في حضور وطلب عقد الاجتماعات والتصويت والحصول على إشعار عقد الاجتماع قبل انعقاده بالمدة المنصوص عليها في لوائح الصناديق.
- الحصول على الإجراءات الخاصة بمعالجة الشكاوى عن طلبها من مدير الصندوق.

(ب)

سياسة مدير الصندوق فيما يتعلق بحقوق التصويت المرتبطة بأي أصول للصندوق

يتشاور مجلس إدارة الصندوق مع مسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق ووافق على السياسات العامة المتعلقة بحقوق التصويت المنسوبة إلى الصندوق بناءً على الأوراق المالية في محفظة أصوله. يقرر مدير الصندوق، وفقاً لتقديره، ووفقاً لسياسات وإجراءات التصويت المعتمدة من قبل مجلس إدارة الصندوق، ممارسة أو عدم ممارسة أي حقوق تصويت بعد التشاور مع مسؤول المطابقة والالتزام، ويجب عليه الاحتفاظ بسجلات كاملة موثقة لممارسة حقوق التصويت هذه (بما في ذلك أسباب ممارسة أو عدم ممارستها بأي طريقة معينة)، وسيتم تزويد مالكي الوحدات بهذه السياسة عند طلبهم.

كما يمكن الاطلاع على سياسة حقوق التصويت من خلال الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وموقع تداول السعودية.

(17) مسؤولية مالكي الوحدات

فيما عدا خسارة مالك الوحدات لاستثماره في الصندوق أو جزء منه، لا يكون مالك الوحدات مسؤولاً عن ديون والتزامات الصندوق. ويتحمل مالكو الوحدات مسؤولية سداد الزكاة على وحداتهم المستثمر فيها.

(18) خصائص الوحدات

جميع الوحدات من فئة واحدة، ويتمتع مالكوها بحقوق متساوية ويعاملون بالمساواة من قبل مدير الصندوق، حيث تمثل كل وحدة حصة مشاعة متساوية في أصول الصندوق.

(19) التغييرات في شروط وأحكام الصندوق

(أ) الأحكام المنظمة لتغيير شروط وأحكام الصندوق والموافقات والإشعارات المحددة بموجب لائحة صناديق الاستثمار
يتقيد مدير الصندوق بالأحكام التي نظمتها لائحة صناديق الاستثمار بخصوص التغييرات التي يتم إجراؤها على الشروط والأحكام والتي تتطلب موافقة مجلس الإدارة على جميع التغييرات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار وأي تعديلات تتم عليها من وقت لآخر.

التغييرات الأساسية:

يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مالكي وحدات الصندوق على التغيير الأساسي المقترح من خلال قرار صندوق عادي.
يجب على مدير الصندوق بعد الحصول على موافقة مالكي الوحدات وموافقة الهيئة الشرعية الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على التغيير الأساسي المقترح للصندوق.
يجب على مدير الصندوق إشعار مالكي الوحدات والإفصاح عن تفاصيل التغييرات الأساسية في موقعه الإلكتروني وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة قبل (10) أيام من سريان التغيير.
يجب بيان تفاصيل التغييرات الأساسية في تقارير الصندوق العام التي يعدها مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر.

التغييرات غير الأساسية:

يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة ومالكي الوحدات والإفصاح في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة عن أي تغييرات غير أساسية في الصندوق العام الذي يديره قبل (10) أيام من سريان التغيير ويحق لمالكي وحدات الصندوق استرداد وحداتهم قبل سريان التغيير الغير أساسي بدون فرض أي رسوم استرداد (إن وجدت).
يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق قبل إجراء أي تغيير غير أساسي.
يجب بيان تفاصيل التغييرات غير الأساسية في تقارير الصندوق العام الذي يعدها مدير الصندوق وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر.

(ب) الإجراءات التي ستتبع للإشعار عن أي تغيير في شروط وأحكام الصندوق

التغييرات الأساسية: يرسل مدير الصندوق إشعاراً لمالكي الوحدات ويفصح عن تفاصيل التغييرات الأساسية في موقعه الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة وذلك قبل (10) أيام من سريان التغيير؛
التغييرات غير الأساسية: يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة ومالكي الوحدات والإفصاح في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق وأي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة عن أي تغييرات غير أساسية في الصندوق العام الذي قبل (10) أيام من سريان التغيير.

سيقوم مدير الصندوق بالإفصاح عن جميع التغييرات في شروط وأحكام الصندوق في التقارير السنوية الخاصة بالصندوق بما في ذلك التقارير السنوية الموجزة والقوائم المالية الأولية التي يتم إعدادها وفقاً للائحة صناديق الاستثمار وأي تعديلات تتم عليها من وقت لآخر.
يجب على مدير الصندوق تقديم نسخة محدثة من شروط وأحكام الصندوق إلى الهيئة خلال (10) أيام من إجراء أي تغيير عليها، وكذلك إلى أمين الحفظ فور تحديثها.

يجب على مدير الصندوق نشر نسخة من شروط وأحكام الصندوق في موقعه الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للسوق أو أي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة (حيثما ينطبق)، ويجب عليه كذلك الإعلان عن نسخة محدثة من شروط وأحكام الصندوق في موقعه الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للسوق أو أي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة (حيثما ينطبق) وذلك خلال (10) أيام من إجراء أي تحديث عليها.

(i) الحالات التي تستوجب إنهاء صندوق الاستثمار والإجراءات الخاصة بذلك بموجب لائحة صناديق الاستثمار:

❖ يتم إنهاء الصندوق في أي من الحالات التالية (ويشار إلى كل منها بـ "حالة إنهاء"):

- رغبة مدير الصندوق في إنهاء الصندوق وعدم استمراره؛
- بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق في حالة التخارج من الصندوق أو بيع جميع أصوله وتوزيع جميع العائدات من هذه التصرفات على مالكي الوحدات؛
- في حال حصول أي تغيير في الأنظمة أو اللوائح أو الشروط القانونية الأخرى أو في حال حصول تغييرات جوهرية في أوضاع السوق في المملكة العربية السعودية، واعتبر مدير الصندوق ذلك سبباً مبرراً لإنهاء الصندوق أو إذا كان إنهاء صندوق مطلوباً بناءً على قرار من هيئة السوق المالية أو بمقتضى لوائحها. وفي هذه الحال، يجب على مدير الصندوق إنهاء الصندوق العام فور حصول ذلك الحدث؛
- تحقق الهدف الاستثماري من الصندوق ورأى مدير الصندوق بإنهاء الصندوق وعدم استمراره؛
- إذا كانت شروط وأحكام الصندوق تنص على انتهائه عند حصول حدث معين.

❖ والإجراءات الخاصة بإنهاء صندوق الاستثمار بموجب لائحة صناديق الاستثمار:

- يجب على مدير الصندوق تحديد أحكام إنهاء الصندوق في شروط وأحكام الصندوق.
- يجب على مدير الصندوق إتمام مرحلة بيع أصول الصندوق وتوزيع مستحقات مالكي الوحدات عليهم قبل انتهاء مدة الصندوق.
- يجوز لمدير الصندوق تمديد مدة الصندوق وذلك لإتمام مرحلة بيع الأصول أو لأي ظرف آخر، وفقاً لأحكام المادة (62) من لائحة صناديق الاستثمار.
- لغرض إنهاء الصندوق، يلتزم مدير الصندوق إعداد خطة وإجراءات إنهاء الصندوق بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات، ويلتزم بالحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق على هذه الخطة قبل القيام بأي إجراء في هذا الشأن.
- يجب على مدير الصندوق الالتزام بخطة وإجراءات إنهاء الصندوق الموافق عليها.
- يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة كتابياً بانتهاء الصندوق وإشعار مالكي الوحدات بانتهائه كذلك من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق خلال (10) أيام من انتهاء مدة الصندوق وفقاً للمتطلبات الواردة في الفقرة (د) من الملحق (10) من لائحة صناديق الاستثمار.
- إذا كانت شروط وأحكام الصندوق تنص على انتهائه عند حصول حدث معين، فيجب على مدير الصندوق إنهاء الصندوق فور حصول ذلك الحدث وإشعار الهيئة كتابياً ومالكي الوحدات من خلال الإعلان عن ذلك في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق خلال خمسة (5) أيام من وقوع الحدث الذي يوجب إنهاء الصندوق.
- في حال انتهاء مدة الصندوق ولم يُتم مدير الصندوق مرحلة بيع أصول الصندوق خلال مدته، فيجب على مدير الصندوق تصفية الأصول وتوزيع مستحقات مالكي الوحدات عليهم خلال مدة لا تتجاوز (6) أشهر من تاريخ انتهاء مدة الصندوق.
- يجب على مدير الصندوق الالتزام بخطة وإجراءات تصفية الصندوق الموافق عليها وفقاً للفقرة الواردة أعلاه.
- يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة كتابياً ومالكي الوحدات من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق بانتهاء تصفية الصندوق خلال (10) أيام من انتهاء تصفية الصندوق وفقاً للمتطلبات الواردة في الفقرة (د) من الملحق (10) من لائحة صناديق الاستثمار.
- يجب على مدير الصندوق على أن يعامل بالمساواة جميع مالكي الوحدات أثناء عملية إنهاء الصندوق أو تصفيته.
- يجب على مدير الصندوق توزيع مستحقات مالكي الوحدات عليهم فور انتهاء مدة الصندوق أو تصفيته دون تأخير وبما لا يتعارض مع مصلحة مالكي الوحدات وشروط وأحكام الصندوق.
- يجب على مدير الصندوق تزويد مالكي الوحدات بتقرير إنهاء الصندوق وفقاً لمتطلبات الملحق (14) من لائحة صناديق الاستثمار خلال مدة لا تزيد على (70) يوماً من تاريخ اكتمال إنهاء الصندوق أو تصفيته، متضمناً القوائم المالية النهائية المراجعة للصندوق عن الفترة اللاحقة لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.
- للهيئة عزل مدير الصندوق عن عملية التصفية في حال صدور قرار خاص للصندوق من مالكي وحدات الصندوق، على أن يعين المصفي البديل في نفس الاجتماع الذي تم فيه تصويت مالكي الوحدات على عزل مدير الصندوق.
- في حال عزل مدير الصندوق عن أعمال التصفية، يلتزم مدير الصندوق بالتعاون بشكل كامل على نقل مسؤوليات التصفية إلى المصفي المعين وأن ينقل إليه جميع المستندات المرتبطة بصندوق الاستثمار ذي العلاقة والتي تمكنه من إتمام أعمال التصفية خلال (20) يوماً من صدور قرار الهيئة بعزل مدير الصندوق وتعيين مصفٍ بديل.
- يجب على مدير الصندوق إشعار مالكي الوحدات من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق في حال صدور قرار الهيئة بعزل مدير الصندوق وتعيين مصفٍ بديل.

- في جميع الأحوال، يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة كتابياً ومالكي الوحدات من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق بشكل فوري ودون أي تأخير بأي أحداث أو مستجدات جوهرية خلال فترة تصفية الصندوق.

(ب) الإجراءات المتبعة لتصفية صندوق الاستثمار:

- لغرض تصفية الصندوق، يجب على مدير الصندوق الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق (حيثما ينطبق) على خطة وإجراءات تصفية الصندوق قبل القيام بأي إجراء في هذا الشأن.
- يجب على مدير الصندوق الالتزام بخطة وإجراءات تصفية الصندوق الموافق عليها وفقاً للفقرة الواردة أعلاه.
- يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة كتابياً ومالكي الوحدات من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق بانتهاء تصفية الصندوق خلال (10) أيام من انتهاء تصفية الصندوق وفقاً للمتطلبات الواردة في الفقرة (د) من الملحق (10) من لائحة صناديق الاستثمار.
- يجب على مدير الصندوق على أن يعامل بالمساواة جميع مالكي الوحدات أثناء عملية إنهاء الصندوق أو تصفيته.
- يجب على مدير الصندوق توزيع مستحقات مالكي الوحدات عليهم فور انتهاء مدة الصندوق أو تصفيته دون تأخير وبما لا يتعارض مع مصلحة مالكي الوحدات وشروط وأحكام الصندوق.
- يجب على مدير الصندوق العام الإعلان في موقعه الإلكتروني، والموقع الإلكتروني للسوق أو أي موقع آخر متاح للجمهور بحسب الضوابط التي تحددها الهيئة (حيثما ينطبق)، عن انتهاء مدة الصندوق أو مدة تصفيته.
- يجب على مدير الصندوق تزويد مالكي الوحدات بتقرير إنهاء الصندوق وفقاً للمتطلبات الملحق (14) من لائحة صناديق الاستثمار خلال مدة لا تزيد على (70) يوماً من تاريخ اكتمال إنهاء الصندوق أو تصفيته، متضمناً القوائم المالية النهائية المراجعة للصندوق عن الفترة اللاحقة لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.
- للهيئة عزل مدير الصندوق عن عملية التصفية في حال صدور قرار خاص للصندوق من مالكي وحدات الصندوق، على أن يعين المصفي البديل في نفس الاجتماع الذي تم فيه تصويت مالكي الوحدات على عزل مدير الصندوق.
- في حال عزل مدير الصندوق عن أعمال التصفية، يلتزم مدير الصندوق بالتعاون بشكل كامل على نقل مسؤوليات التصفية إلى المصفي المعين وأن ينقل إليه جميع المستندات المرتبطة بصندوق الاستثمار ذي العلاقة والتي تمكنه من إتمام أعمال التصفية خلال (20) يوماً من صدور قرار الهيئة بعزل مدير الصندوق وتعيين مصفٍ بديل.
- يجب على مدير الصندوق إشعار مالكي الوحدات من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق في حال صدور قرار الهيئة بعزل مدير الصندوق وتعيين مصفٍ بديل.
- في جميع الأحوال، يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة كتابياً ومالكي الوحدات من خلال الإعلان في الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني للسوق بشكل فوري ودون أي تأخير بأي أحداث أو مستجدات جوهرية خلال فترة تصفية الصندوق.

(ج) في حال انتهاء مدة الصندوق، لا يتقاضى مدير الصندوق أي أتعاب تُخصم من أصول الصندوق.

21) مدير الصندوق

(أ) اسم مدير الصندوق وواجباته ومسؤولياته

- اسم مدير الصندوق:
- شركة الخبير المالية.
- واجبات ومسؤوليات مدير الصندوق:
- يعين مدير الصندوق مدير محفظة استثمارية مسجل لدى هيئة السوق المالية وفقاً للائحة مؤسسات السوق الصادرة من هيئة السوق المالية وذلك للإشراف على إدارة الصندوق.

بيان الأدوار الأساسية لمدير الصندوق ومسؤولياته فيما يتعلق بالصندوق:

1. إدارة الصندوق وطرح وحداته والتأكد من دقة شروط وأحكام الصندوق وأنها كاملة وواضحة وصحيحة وغير مضللة؛
2. إيجاد وتنفيذ صفقات الاستحواذ على أصول الصندوق والتخارج منها؛
3. وضع إجراءات اتخاذ القرارات التي يتوجب اتباعها عند تنفيذ أعمال ومشاريع الصندوق؛
4. وضع السياسات والإجراءات لرصد المخاطر التي تؤثر في استثمارات الصندوق، وضمان سرعة التعامل معها، على أن تتضمن تلك السياسات والإجراءات القيام بعملية تقييم المخاطر بشكل سنوي على الأقل؛
5. اطلاع هيئة السوق المالية السعودية على أي أحداث أو تطورات جوهرية يمكن أن تؤثر على أعمال الصندوق؛
6. الالتزام بجميع الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية المتعلقة بأعمال الصندوق؛
7. الالتزام بجميع المبادئ والواجبات التي نصت عليها لائحة مؤسسات السوق المالية بما في ذلك واجب الأمانة تجاه مالكي الوحدات، الذي يتضمن

العمل بما يحقق مصالحهم وبذل الحرص المعقول؛

8. إدارة أصول الصندوق بشكل يحقق مصلحة المستثمرين وفقاً للشروط والأحكام؛
9. العمل لمصلحة مالكي الوحدات بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار ولائحة مؤسسات السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق؛
10. ضمان قانونية وسريان مفعول جميع العقود المبرمة لصالح الصندوق؛
11. تنفيذ استراتيجيات الصندوق الموضحة في هذه الشروط والأحكام؛
12. تطبيق برنامج مراقبة المطابقة والالتزام للصندوق، وأن يزود الهيئة بنتائج التطبيق عند طلبها؛
13. الترتيب والتفاوض وتنفيذ وثائق تسهيلات التمويل المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق نيابة عن الصندوق؛
14. التعاون مع جميع الأشخاص المعنيين بأداء مهام للصندوق بما في ذلك أمين الحفظ ومراجع الحسابات، وتزويدهم بجميع ما يلزم لأداء واجباتهم ومهامهم وفقاً للائحة صناديق الاستثمار؛
15. تعيين لجنة الرقابة الشرعية للصندوق والحصول على موافقته على أن هذه الشروط والأحكام متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق؛
16. الإشراف على أداء الأطراف المتعاقدة مع الصندوق؛
17. مسؤولاً تجاه مالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناجمة عن احتياله، أو إهماله أو سوء تصرفه أو تقصيره المتعمد؛
18. ترتيب تصفية الصندوق عند إنهائه؛
19. تزويد مجلس إدارة الصندوق بجميع المعلومات اللازمة المتعلقة بالصندوق لتمكين أعضاء المجلس من أداء مسؤولياتهم بشكل كامل؛
20. إعداد تقرير سنوي يتضمن تقييم أداء وجودة الخدمات المقدمة من الأطراف المعنية بتقديم الخدمات الجوهرية للصندوق بما في ذلك أمين الحفظ والمطور ومدير الأملاك (حسبما ينطبق)؛
21. إعداد تقرير سنوي يتضمن جميع الشكاوى والإجراءات المتخذة حيالها وتقديمه إلى مجلس إدارة الصندوق؛
22. التشاور مع مجلس إدارة الصندوق لضمان الامتثال للوائح هيئة السوق المالية وهذه الشروط والأحكام؛

(ب) رقم الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية وتاريخه

07074-37

4 يوليو 2007م

(ج) العنوان المسجل وعنوان المكتب الرئيسي لمدير الصندوق

شركة الخبير المالية

ص.ب: 128289

جدة 21362

المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف: +966-12 658 8888

رقم الفاكس: +966-12 658 6663

(د) عنوان الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق

الموقع الإلكتروني: www.alkhabeer.com

(هـ) بيان رأس المال المدفوع لمدير الصندوق

يبلغ رأس مال شركة "الخبير المالية" 894,523,230 مليون ريال سعودي مدفوعة بالكامل.

(و) ملخص بالمعلومات المالية لمدير الصندوق مع توضيح الإيرادات والأرباح للسنة المالية السابقة

- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2017م مبلغ 187.5 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 61.1 مليون ريال سعودي.
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2018م مبلغ 188.2 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 56.9 مليون ريال سعودي.
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2019م مبلغ 25.08 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة -123.9 مليون ريال سعودي (خسارة).
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2020م مبلغ 200.6 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 63.5 مليون ريال سعودي.
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2021م مبلغ 237.6 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 81.4 مليون ريال سعودي.
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2022م مبلغ 262 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 95.4 مليون ريال سعودي.
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2023م مبلغ 289.1 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 108.5 مليون ريال سعودي.
- بلغت إيرادات الشركة المدققة لسنة 2024م مبلغ 308,940 مليون ريال سعودي، وبلغت الأرباح قبل خصم الزكاة 120,875 مليون ريال سعودي.

(ز) بيان الأدوار الأساسية لمدير الصندوق ومسؤولياته فيما يتعلق بالصندوق

انظر الفقرة (21) (أ) من هذه الشروط والأحكام.

(ح) أي أنشطة عمل أو مصالح أخرى لمدير الصندوق تمثل أهمية جوهرية أو من الممكن أن تتعارض مع أنشطة الصندوق

انظر الفقرة (24) (و) من هذه الشروط والأحكام.

(ط) بيان حق مدير الصندوق في تعيين مدير صندوق من الباطن

يجوز للصندوق، تعيين مدراء صندوق من الباطن متخصصين لإدارة فئات أصول محددة وذلك بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق. ويمكن استبدالهم حسبما يراه مدير الصندوق مناسباً وفقاً لتقديره وبعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق. ويدفع مدير الصندوق أتعاب ومصاريف أي مدير للصندوق من الباطن من موارده الخاصة.

ويكون مدير الصندوق من الباطن مسؤولاً عن الإدارة اليومية لأصول الصندوق التي يتم تخصيصها له. ولتفادي الشك، يبقى مدير الصندوق مسؤولاً عن تعيين مدراء الصندوق من الباطن ويتحمل تبعات أعمالهم.

وسوف يعتمد مدير الصندوق نفس معايير الاختيار المتبعة لاختيار الوسطاء المنفذين، بحيث تختلف باختلاف الأدوار.

(ي) بيان الأحكام المنظمة لعزل مدير الصندوق واستبداله

للهيئة عزل مدير الصندوق فيما يتعلق بصندوق استثماري محدد واتخاذ أي إجراء تراه مناسباً لتعيين مدير صندوق بديل لذلك الصندوق أو اتخاذ أي تدبير آخر تراه مناسباً، وذلك في حال وقوع أي من الحالات الآتية:

1. توقف مدير الصندوق عن ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق أو نشاط إدارة الاستثمارات دون إشعار الهيئة بذلك بموجب لائحة مؤسسات السوق المالية.
2. إلغاء ترخيص مدير الصندوق في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق، أو نشاط إدارة الاستثمارات، أو سحبه، أو تعليقه من قبل الهيئة.
3. تقديم طلب إلى الهيئة من مدير الصندوق لإلغاء ترخيصه في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق أو نشاط إدارة الاستثمارات.
4. إذا رأت الهيئة أن مدير الصندوق قد أخل - بشكل تراه الهيئة جوهرياً - بالالتزام بالنظام أو لوائح التنفيذ.
5. وفاة مدير المحفظة الاستثمارية الذي يدير أصول صندوق الاستثمار أو عجزه أو استقالته مع عدم وجود شخص آخر مسجل لدى مدير الصندوق قادر على إدارة أصول صندوق الاستثمار أو أصول الصناديق التي يديرها مدير المحفظة الاستثمارية.
6. أي حالة أخرى ترى الهيئة - بناءً على أسس معقولة - أنها ذات أهمية جوهرية.

يجب على مدير الصندوق إشعار الهيئة بأي من الحالات الوارد ذكرها في الفقرة (5) أعلاه خلال (2) يومين من حدوثها.

- توجه الهيئة مدير الصندوق المعزول للدعوة لاجتماع مالكي الوحدات خلال (15) يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة بالعزل؛ وذلك لتعيين أمين الحفظ أو جهة أخرى، من خلال قرار صندوق عادي، للبحث والتفاوض مع مدير صندوق بديل وتحديد المدة المحددة للبحث والتفاوض.
- يجب على مدير الصندوق أن يشعر الهيئة بنتائج اجتماع مالكي الوحدات خلال (2) يومين من تاريخ انعقاده.
- يجب على مدير الصندوق التعاون وتزويد أمين الحفظ أو الجهة المعنية المخولة بالبحث والتفاوض بأي مستندات تطلب منه لغرض تعيين مدير صندوق وذلك خلال (10) أيام من تاريخ الطلب، ويجب على كلا الطرفين الحفاظ على سرية المعلومات.
- يجب على مدير الصندوق، عند موافقة مدير الصندوق البديل على إدارة الصندوق على إدارة الصندوق وتحويل إدارة الصندوق إليه أن يرسل موافقة مدير الصندوق البديل الكتابية إلى الهيئة فور تسلمها.

مع مراعاة المادة (20) من لائحة صناديق الاستثمار، إذا مارست الهيئة أيأ من صلاحياتها وفقاً للفقرة هذه، فيعين على مدير الصندوق التعاون بشكل كامل من أجل المساعدة على تسهيل النقل السلس للمسؤوليات إلى مدير الصندوق البديل وذلك خلال الـ (60) يوم الأولى من تعيين مدير الصندوق البديل. ويجب على مدير الصندوق المعزول أن ينقل، حيثما كان ضرورياً ومناسباً ووفقاً لتقدير الهيئة المحض، إلى مدير الصندوق البديل جميع العقود المرتبطة بصندوق الاستثمار ذي العلاقة.

إذا عُزل مدير الصندوق، فيجب أن يتوقف عن اتخاذ أي قرارات استثمارية تخص الصندوق بمجرد تعيين مدير الصندوق البديل أو في أي وقت سابق تحدده الهيئة.

في حال لم يعين مدير الصندوق بديل خلال المدة المحددة للبحث والتفاوض مع مدير صندوق بديل، فإنه يحق لمالكي الوحدات طلب تصفية الصندوق من خلال قرار خاص للصندوق.

22) مشغل الصندوق

(أ) اسم مشغل الصندوق

اسم مشغل الصندوق: شركة "الخبير المالية".

(ب) رقم الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية وتاريخه

07074-37

4 يوليو 2007م

(ج) العنوان المسجل وعنوان المكتب الرئيسي لمشغل الصندوق

شركة الخير المالية
ص.ب: 128289
جدة 21362
المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف: +966-12 658 8888
رقم الفاكس: +966-12 658 6663

(د) بيان الأدوار الأساسية لمشغل الصندوق ومسؤولياته

يجب على مشغل الصندوق، فيما يتعلق بالصندوق، أداء جميع الواجبات والالتزامات الإدارية المطلوبة بموجب لائحة صناديق الاستثمار وغيرها من التعهدات التي قد تكون ضرورية من أجل تنفيذ وتحقيق أغراض الصندوق وسياساته وأهدافه. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ذات الصلة بتشغيل الصندوق
- تقييم أصول الصندوق.

(هـ) بيان حق مشغل الصندوق في تعيين مدير صندوق من الباطن

يجوز لمشغل الصندوق تعيين مشغلين للصندوق من الباطن متخصصين وذلك بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق. ويمكن استبدالهم حسبما يراه مدير الصندوق مناسباً وفقاً لتقديره وبعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق. ويدفع مشغل الصندوق أتعاب ومصاريف أي مشغل للصندوق من الباطن من موارده الخاصة.

(و) المهام التي كلف بها مشغل الصندوق طرفاً ثالثاً فيما يتعلق بالصندوق

لا ينطبق.

(23) أمين الحفظ

(أ) اسم أمين الحفظ

شركة البلاد المالية

(ب) رقم ترخيص أمين الحفظ الصادر عن هيئة السوق المالية وتاريخه

08100-37

14 أغسطس 2007م

(ج) العنوان المسجل وعنوان العمل لأمين الحفظ

طريق الملك فهد

ص.ب: 140، الرياض 11411

المملكة العربية السعودية

الرقم الموحد: 920003636 فاكس: 0112906299

بريد إلكتروني: clientservices@albilad-capital.com

الموقع الإلكتروني: www.albilad-capital.com

(د) بيان الأدوار الأساسية ومسؤوليات أمين الحفظ فيما يتعلق بالصندوق

- يكون أمين الحفظ مسؤولاً عن الإيفاء بجميع التزاماته بمقتضى لائحة صناديق الاستثمار، سواء قام بأداء مسؤولياته وواجباته بشكل مباشر أو قام بتكليف طرف ثالث بها وفقاً للائحة صناديق الاستثمار ولائحة مؤسسات السوق.
- يكون أمين الحفظ مسؤولاً تجاه مدير الصندوق ومالكي الوحدات عن خسائر الصندوق الناتجة عن أي غش، أو إهمال أو سوء تصرف أو إخلال متعمد من جانب أمين الحفظ.
- يكون أمين الحفظ مسؤولاً عن الحفظ الأمين لأصول الصندوق وحمايتها لصالح مالكي الوحدات، واتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المطلوبة فيما يتعلق بالحفظ الأمين لأصول الصندوق.
- سيقوم أمين الحفظ بفتح حساب منفصل للصندوق، وسيقوم أمين الحفظ باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لفصل الأصول الخاصة بالصندوق عن أي أصول أخرى بشكل مستقل، بما فيها الأصول الخاصة بأمين الحفظ وعن أصول عملائه الآخرين، بحيث تحدّد تلك الأصول بشكل مستقل من خلال تسجيل الأوراق المالية والأصول الأخرى باسم المنشأة ذات الأغراض الخاصة، وأن يحتفظ بجميع السجلات الضرورية وغيرها من المستندات التي تؤيد تأديته التزاماته التعاقدية.

(هـ) بيان حق أمين الحفظ في تعيين أمين حفظ من الباطن

لم يتم تعيين أمين حفظ من الباطن، ولكن يجوز لأمين الحفظ تعيين طرف ثالث واحد أو أكثر أو أي من تابعيه كأمين حفظ من الباطن للصندوق. ويجب على أمين الحفظ سداد أي أتعاب ومصاريف تتعلق بأمين الحفظ من الباطن. يكون أمين الحفظ مسؤولاً في حال تعيين أي طرف (بما في ذلك تابعيه) للقيام بأي من مسؤولياته المذكورة.

(و) المهام التي كلف بها أمين الحفظ طرفاً ثالثاً فيما يتعلق بصندوق الاستثمار

لم يتم تعيين أمين حفظ من الباطن، ولكن يجوز لأمين الحفظ تعيين طرف ثالث واحد أو أكثر أو أي من تابعيه كأمين حفظ من الباطن للصندوق. ويجب على أمين الحفظ سداد أي أتعاب ومصاريف تتعلق بأمين الحفظ من الباطن. يكون أمين الحفظ مسؤولاً في حال تعيين أي طرف (بما في ذلك تابعيه) للقيام بأي من مسؤولياته المذكورة.

(ز) بيان لأحكام المنظمة لعزل أمين الحفظ أو استبداله

تكون لهيئة السوق المالية صلاحية عزل أمين الحفظ واتخاذ أي تدابير أخرى تراها ضرورية حسبما يكون مناسباً في الحالات التالية:

- توقف أمين الحفظ عن القيام بأعمال أمانة الحفظ دون إشعار هيئة السوق المالية بمقتضى لائحة مؤسسات السوق؛
- قيام هيئة السوق المالية بإلغاء أو سحب أو تعليق ترخيص أمين الحفظ المطلوب لمواصلته القيام بأعمال أمانة الحفظ؛
- طلب أمين الحفظ من هيئة السوق المالية إلغاء ترخيصه المطلوب للقيام بأعمال أمانة الحفظ؛
- إذا رأت هيئة السوق المالية أن أمين الحفظ قد أخفق بأي شكل تراه الهيئة جوهرياً في الالتزام بنظام السوق المالية أو لوائح التنفيذ؛
- أي حدث آخر ترى هيئة السوق المالية - بناءً على أسس معقولة - أنه ذو أهمية كافية.

في حالة ممارسة هيئة السوق المالية لصلاحيتها بناءً على ما ورد أعلاه، يجب على مدير الصندوق ذي العلاقة تعيين أمين حفظ بديل وفقاً لتعليمات هيئة السوق المالية، ويجب على مدير الصندوق وأمين الحفظ المعزول التعاون التام للمساعدة على تسهيل نقل مسؤولياته بسلاسة إلى أمين الحفظ البديل خلال فترة الستين (60) يوماً الأولى بعد تعيين أمين الحفظ البديل. ويجب على أمين الحفظ نقل جميع العقود المتعلقة بالصندوق والتي يكون طرفاً فيها، إلى أمين الحفظ البديل إذا قررت هيئة السوق المالية ضرورة ذلك.

(24) مجلس إدارة الصندوق

يقوم مدير الصندوق بتعيين مجلس إدارة للصندوق للإشراف على أعمال معينة يقوم بها الصندوق والتصرف لصالح الصندوق ومالكي وحداته. ويعمل مجلس إدارة الصندوق مع مدير الصندوق لضمان نجاح الصندوق.

(إ) أسماء أعضاء مجلس الإدارة مع بيان نوع العضوية

سوف يتألف مجلس إدارة الصندوق من خمسة أعضاء يعيّنهم مدير الصندوق منهم اثنين مستقلين. ويتم إبلاغ مالكي الوحدات بأي تعديل في تشكيل مجلس إدارة الصندوق من خلال النشر على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق والموقع الإلكتروني لتداول السعودية، ويوضح الجدول أدناه أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق وصفة عضويتهم:

#	اسم العضو	صفة العضوية
1	الأستاذ/ عمار أحمد صالح شطا	رئيس مجلس الإدارة - غير مستقل
2	الأستاذ/ أحمد سعود حمزة غوث	عضو مجلس إدارة - غير مستقل
3	الأستاذ/ هشام عمر علي باروم	عضو مجلس إدارة - غير مستقل
4	الأستاذ/ فاروق فؤاد أحمد غلام	عضو مجلس إدارة - مستقل
5	الأستاذ/ أحمد عبد الإله مغربي	عضو مجلس إدارة - مستقل

(ب) نبذة عن مؤهلات أعضاء مجلس إدارة الصندوق

اسم العضو	الأستاذ/ عمار أحمد صالح شطا.
صفة العضوية	رئيس مجلس إدارة الصندوق - غير مستقل.
المنصب الحالي	الأستاذ/ عمار هو المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة "الخبر المالية".
المؤهلات العلمية	● حاصل على درجة الماجستير في التخطيط الاقتصادي ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة. ● كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين المعتمدين بالولايات المتحدة ("CFA").
الخبرات العملية	حاصل على خبرة تزيد عن 22 عاماً في قطاعات تمويل الشركات والتمويل المشترك وإدارة الأصول وتطوير المنتجات المالية الإسلامية والخدمات الاستثمارية والمصرفية الإسلامية.

اسم العضو	الأستاذ/ أحمد سعود حمزة غوث.
صفة العضوية	عضو مجلس إدارة الصندوق - غير مستقل.
المنصب الحالي	الأستاذ/ أحمد هو عضو مجلس إدارة الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية".
المؤهلات العلمية	حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية.
الخبرات العملية	● لدية خبرة تزيد عن 21 سنة في الخدمات المصرفية للشركات، والتمويل الإسلامي، وإدارة الأصول والأسهم الخاصة. وهو يشغل حالياً عضوية مجالس إدارة عدد من صناديق الاستثمار العقاري وصناديق أسهم الملكية الخاصة والصناديق المدرجة في السوق المالية. ● خلال عمله السابق لدى البنك الأهلي السعودي، اكتسب خبرة شاملة في إدارة محافظ القروض وهيكلة القروض الإسلامية. كما اكتسب من خلال مسؤولياته الإشرافية على إدارة الأصول بشركة "الخبير المالية" مزيداً من الخبرات المتنوعة في صناديق التطوير العقاري والصناديق المدرة للدخل وصناديق الأسهم.

اسم العضو	الأستاذ/ هشام عمر علي باروم
صفة العضوية	عضو مجلس إدارة الصندوق – غير مستقل
المنصب الحالي	الأستاذ / هشام هو نائب الرئيس التنفيذي لشركة "الخبير المالية".
المؤهلات العلمية	حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، ودبلوم إدارة المحافظ الاستثمارية والأسواق المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
الخبرات العملية	● لدية خبرة تزيد عن 21 سنة في إدارة المؤسسات المالية وإدارة الاستثمارات وتطوير الأعمال. ● كان قبل التحاقه بشركة "الخبير المالية" يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي بمجموعة شركات إيلاف حيث تولى مسؤولية التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات. وقد بدأ حياته المهنية بالعمل لدى مجموعة إدارة الأصول بالبنك الأهلي السعودي حيث شغل مناصباً مختلفة على مدى فترة تسع سنوات.

اسم العضو	الأستاذ/ فاروق فؤاد أحمد غلام.
صفة العضوية	عضو مجلس إدارة الصندوق – مستقل.
المنصب الحالي	الأستاذ/ فاروق هو نائب رئيس مجموعة رصد الدولية القابضة ومستشار رئيسها، ويشارك في إدارة الشركات المحلية والدولية للمجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك في اتخاذ قرارات متعلقة بالاستثمار والمخاطر الخاصة بالمجموعة.
المؤهلات العلمية	حاصل على درجة الماجستير في الدراسات القانونية الدولية المتخصصة في مجال الأعمال والصفقات التجارية العالمية من كلية واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة في القانون من جامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
الخبرات العملية	● لديه خبرة تزيد عن 21 عاماً في الشؤون القانونية، التمويل الإسلامي والاستثمار والهيكلية المالية. ● كان الشريك التنفيذي ورئيس قسم إدارة الأصول لشركة "الخبير المالية" (من أغسطس 2006م حتى أغسطس 2009م). وقبل ذلك، كان رئيس تطوير المنتجات والمخاطر التشغيلية في البنك الأهلي التجاري حيث كان المسؤول عن إطلاق وتنظيم الصناديق الاستثمارية.

اسم العضو	الأستاذ/ أحمد عبد الإله مغربي.
صفة العضوية	عضو مجلس إدارة الصندوق – مستقل.
المنصب الحالي	الأستاذ/ أحمد مؤسس مشارك ونائب رئيس مؤسسة عبد الإله محمد علي مغربي التجارية. وهو يعمل في إدارة قطاعي المعدات والنقل بالمجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم أيضاً بوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط التشغيلية للمجموعة.
المؤهلات العلمية	حاصل على درجة البكالوريوس في نظم معلومات الإدارة من كلية ووتر - كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ودبلوم إدارة فنادق من الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرات العملية	● لدية خبرة تزيد عن 19 عاماً في مجالات المعدات الثقيلة والنقل والتطوير العقاري. ● شغل سابقاً منصب مدير المشتريات بشركة محمد علي مغربي وأولاده، حيث تولى مسؤولية الإشراف على إنشاء فندق لومريديان جدة. ● الأستاذ/ أحمد عضو في معهد إدارة المشاريع، وهو اختصاصي إدارة مشاريع معتمد.

مؤهلات الأعضاء

ويقر مدير الصندوق بأن جميع أعضاء مجلس إدارة الصندوق:

- غير خاضعين لأي إجراءات إفلاس أو تصفية؛ و
- لم يسبق لهم ارتكاب أي أعمال احتيالية أو مخلة بالشرف أو الأمانة؛ و
- يتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة التي تؤهلهم ليكونوا أعضاء في مجلس إدارة الصندوق.

ويقر مدير الصندوق بمطابقة كل من العضوين المستقلين لتعريف "العضو المستقل" الوارد في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

(ج) وصف أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة الصندوق

يتولى أعضاء مجلس إدارة الصندوق المسؤوليات التالية:

- الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق طرفاً فيها ويشمل ذلك - عل سبيل المثال لا الحصر - الموافقة على عقود تقديم خدمات الإدارة للصندوق، وعقود تقديم خدمات الحفظ، ولا يشمل ذلك العقود المبرمة وفقاً للقرارات الاستثمارية في شأن أي استثمارات قام بها الصندوق أو سيقوم بها في المستقبل.
 - اعتماد سياسة مكتوبة فيما يتعلق بحقوق التصويت المتعلقة بأصول الصندوق.
 - الإشراف، ومتى كان ذلك مناسباً، الموافقة أو المصادقة على أي تعارض مصالح يفصح عنه مدير الصندوق.
 - الاجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع مسؤول المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق لمراجعة التزام الصندوق بجميع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المتطلبات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار.
 - الموافقة على جميع التغييرات الأساسية وغير الأساسية المنصوص عليها في المادتين (62) و(63) من لائحة صناديق الاستثمار وذلك قبل حصول مدير الصندوق على موافقة مالكي الوحدات والهيئة أو إشعارهم.
 - التأكد من اكتمال ودقة الشروط والأحكام وأي مستند آخر، سواء كان عقداً أم غيره، يتضمن إفصاحات تتعلق بالصندوق و/أو مدير الصندوق وإدارته للصندوق، إضافة إلى التأكد من توافق ما سبق مع أحكام لائحة صناديق الاستثمار.
 - التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار والشروط والأحكام وقرارات الهيئة الشرعية.
 - الاطلاع على التقرير المتضمن تقييم أداء وجودة الخدمات المقدمة من الأطراف المعنية بتقديم الخدمات الجوهرية للصندوق المشار إليه في الفقرة (ل) من المادة (9) من لائحة صناديق الاستثمار، وذلك للتأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وما ورد في لائحة صناديق الاستثمار.
 - تقييم آلية تعامل مدير الصندوق مع المخاطر المتعلقة بأصول الصندوق وفقاً لسياسات وإجراءات مدير الصندوق حيال رصد المخاطر المتعلقة بالصندوق وكيفية التعامل معها.
 - العمل بأمانة وحسن نية واهتمام ومهارة وعناية وحرص وبما يحقق مصلحة مالكي الوحدات.
 - تدوين محاضر الاجتماعات التي تبين جميع وقائع الاجتماعات والقرارات التي اتخذها المجلس.
 - الاطلاع على التقرير المتضمن جميع الشكاوى والإجراءات المتخذة حيالها المشار إليه في الفقرة (م) من المادة (9) من لائحة صناديق الاستثمار وذلك للتأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة مالكي الوحدات وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وما ورد في لائحة صناديق الاستثمار.
 - المصادقة على تعيين مراجع الحسابات للصندوق الذي يرشحه مدير الصندوق.
- ويقدم مدير الصندوق كافة المعلومات الضرورية المتعلقة بشؤون الصندوق إلى جميع أعضاء مجلس إدارة الصندوق لتمكينهم من القيام بواجباتهم. ولا يكون أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الصندوق مسؤولين تجاه أي من مالكي الوحدات عن أي أضرار أو خسائر أو تكاليف أو مصاريف أو التزامات أخرى يتعرض لها مالك الوحدات أو أصول الصندوق، ما لم يكن ذلك ناتجاً عن سوء تصرف متعمد أو سوء نية أو إهمال جسيم مقصود من جانبهم.

(د) تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق

يدفع الصندوق 5,000 ريال سعودي سنوياً لكل عضو مستقل بالإضافة إلى بدل حضور قدره 4,000 ريال سعودي عن كل اجتماع. وقد تم تعيين عضوين مستقلين للصندوق، وعليه ستكون قيمة الأتعاب الإجمالية المدفوعة للعضوين هي رسم سنوي ثابت بقيمة 10,000 ريال سعودي سنوياً للعضوين، بالإضافة إلى بدل حضور بقيمة 4,000 ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره العضو الواحد. ومن المتوقع أن يتم عقد اجتماعين اثنين خلال السنة كحد أدنى (وأربعة اجتماعات خلال السنة كحد أقصى)، وعليه سيكون إجمالي بدل الحضور المتوقع للعضوين هو 16,000 ريال سعودي كحد أدنى (32,000 ريال سعودي كحد أقصى). وبذلك يكون مجموع الأتعاب المتوقع دفعها خلال السنة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين هي 26,000 ريال سعودي كحد أدنى (42,000 ريال سعودي كحد أقصى).

أي تعارض متحقق أو محتمل بين مصالح عضو مجلس إدارة الصندوق ومصالح الصندوق

في حال نشوء أي تعارض مصالح، يجب على مدير الصندوق في جميع الأوقات أن يلتزم بواجباته تجاه الصندوق (بما في ذلك الواجبات المترتبة عليه بمقتضى لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية). وفي حال نشوء تعارض مصالح، سوف يتعامل مدير الصندوق مع كل مالكي الوحدات بطريقة عادلة، ولن يفضل أي منهم على الآخر. وسوف يسعى مجلس إدارة الصندوق إلى إيجاد تسوية عادلة لأي منازعات بين الصندوق وبين برامج الاستثمار الجماعي الأخرى التي تشمل الأطراف ذوي العلاقة. ويجب أن يتم تنفيذ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، إن وجدت، على أساس تجاري بحت. وسوف يتم توفير إجراءات التعامل مع حالات تعارض المصالح للمالكي الوحدات بناءً على طلب كتابي موجه إلى مدير الصندوق. السياسات والإجراءات التي ستتبع لمعالجة تعارض المصالح وأي تعارض مصالح محتمل و/أو فعلي ستقدّم عند طلبها دون مقابل.

(ن) جميع مجالس إدارة الصناديق التي يشارك فيها عضو مجلس الصندوق ذي العلاقة

أعضاء مجلس إدارة الصندوق التالية أسمائهم يشغلون أيضاً عضوية مجالس إدارة صناديق أخرى يديرها مدير الصندوق:

الأعضاء					نوع الصندوق	اسم الصندوق
أحمد مغربي	فاروق غلام	هشام باروم	أحمد غوث	عمار شطا		
			عضو	الرئيس	طرح خاص	صندوق الخير للتطوير العقاري السكني 2
	عضو		عضو	الرئيس	طرح خاص	صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 1
		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 2
			عضو	الرئيس	طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 1
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 2
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 3
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 4
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 5
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 6
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 7
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للضيافة 1
	عضو	عضو	عضو	الرئيس	طرح عام	صندوق الخير ريت
	عضو		عضو	الرئيس	طرح عام	صندوق الخير الوقفي 1
عضو	عضو	عضو	عضو	الرئيس	طرح عام	صندوق الخير للدخل المتنوع المتداول
		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة لتأجير السيارات
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للمرابحة بالريال السعودي
		عضو	عضو	الرئيس	طرح خاص	شركة الخير للفرص الاستثمارية الخليجية المحدودة
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي 4
عضو		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 1
		عضو	الرئيس		طرح خاص	صندوق الخير الخاص للدخل متعدد الأصول 1
عضو	عضو	عضو	الرئيس		طرح عام	صندوق الخير للدخل المتنوع 2030 المتداول

(25) لجنة الرقابة الشرعية

(أ) أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية ومؤهلاتهم

تم تعيين دار المراجعة الشرعية ذ.م.م. كمستشار شرعي للصندوق ("لجنة الرقابة الشرعية"). وشركة دار المراجعة الشرعية شركة رائدة في مجال الاستشارات والرقابة الشرعية وهي مرخصة من مصرف البحرين المركزي، وتقدم خدماتها لقطاعات الأعمال المختلفة حيث تعمل كمراقب ومستشار شرعي للعديد من الشركات تتوزع على 12 دولة مختلفة في الولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وترتبط الدار بنخبة من العلماء الشرعيين في عدد من دول العالم المختلفة مما يجعلها واحدة من الهيئات الاستشارية الشرعية القليلة التي يمكن أن تلي احتياجات العملاء والأعمال التجارية على نطاق دولي. وبصرف النظر عن عملاتها في المملكة المتحدة وكندا وفرنسا وأستراليا وهونغ كونغ وسويسرا ودول مجلس التعاون الخليجي، تقدم الدار خدماتها للعديد من قطاعات الأعمال ومن أهمها قطاع التأمين والاستثمار، حيث تعمل الدار كمراقب ومستشار شرعي لما نسبته 21% من شركات التأمين، و13% من شركات الاستثمار المدرجة في السوق السعودية.

وتتميز دار المراجعة الشرعية ذ.م.م. بتقديم خدماتها بمهنية عالية من خلال مراجعة واعتماد المنتجات، بالإضافة إلى الاستشارات الشرعية والتدقيق الشرعي وفحص الأسهم المدرجة في أسواق التداول.

تتألف هيئة الرقابة الشرعية التي تم تعيينها لأغراض مراجعة واعتماد وثائق و أنشطة الصندوق من كل من:

الشيخ الدكتور صلاح الشلهوب

الشيخ الدكتور صلاح مستشار شرعي حاصل على شهادة الدكتوراة في التمويل الإسلامي بجامعة إدنبرة بالمملكة المتحدة والمجستير من جامعة الإمام في المملكة العربية السعودية، شارك في مراجعة واعتماد مجموعة عديدة من المنتجات لشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على المنتجات المصرفية الاستثمارية، والصفقات العقارية، ومنتجات التأمين، والأوراق المالية المدرجة، والصناديق الخاصة، وتمتد خبرته إلى منتجات الصكوك والإجارة وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الأصول.

يعمل حالياً عضو هيئة التدريس بالجامعة السعودية الإلكترونية، الرياض وكان قبل ذلك عضو هيئة التدريس ومدير مركز المصرفية والتمويل الإسلامي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، كتب العديد من البحوث والمقالات تتعلق بالقطاع المصرفي الإسلامي نشرت في صحف عديدة.

الشيخ فراز آدم

قضى الشيخ فراز آدم ما يقرب من عقد من الزمن يدرس اللجنة الشرعية. أكمل برنامج العالمية بعد ست سنوات في المملكة المتحدة وبعد ذلك تابع لإكمال دورة الإفتاء في جنوب أفريقيا. يحمل الشيخ فراز درجة الماجستير في التمويل الإسلامي والمصرفي والإدارة من جامعة نيومان بالمملكة المتحدة في عام 2017م. علاوة على ذلك، فقد حصل على العديد من المؤهلات في مجال التمويل الإسلامي. نشط مفتي فراز في الاستشارات الشرعية لعدة سنوات وكتب أكثر من 5000 إجابة مع نسبة كبيرة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي. في عام 2016م، انضم إلى مؤسسة الزكاة الوطنية في المملكة المتحدة حيث يعمل حالياً مستشاراً وباحثاً متفرغاً في الزكاة. في عام 2017م، أطلق شركة أمانة للاستشارات الشرعية. يشغل الشيخ فراز آدم حالياً منصب المستشار الشرعي للعديد من المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

أدوار لجنة الرقابة الشرعية ومسؤولياتها

تقوم الهيئة الشرعية بإجراء مراجعات سنوية للصندوق من أجل الحصول على تأكيد معقول بأن عمليات الصندوق واستثماراته تتماشى مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق كما هو موضح في الفقرة (د) أدناه.

(ج) مكافآت لجنة الرقابة الشرعية

يدفع الصندوق للهيئة الشرعية أتعاباً سنوية بقيمة 15,000 ريال سعودي. ويجب على الصندوق أن يسدد للمستشار الشرعي أتعاباً ثابتة مرة واحدة تساوي 20,000 ريال سعودي مقابل مراجعة الشروط والأحكام وهيكّل الصندوق.

(د) تفاصيل المعايير المطبقة لتحديد شرعية الأصول المعدة للاستثمار والمراجعة الدورية لتلك الأصول والإجراءات المتبعة في حال عدم

التوافق مع المعايير الشرعية

ترى لجنة الرقابة الشرعية جواز الاستثمار في أدوات الدخل الثابت وفقاً للضوابط التالية:

- يجب أن يكون تمويل صفقات الاستثمارات متوافقاً مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.
- يجب أن يتم استثمار النقد / السيولة في أدوات متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.
- يجب أن تكون جميع العقود والاتفاقيات التي يتم إبرامها متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.
- لا يجوز لمدير الصندوق الدخول في أي عقد يترتب عليه دفع أو استحقاق فوائد ربوية، وله اتخاذ الإجراءات القضائية للحصول على مستحقاته الناتجة عن الفائدة.

26) مستشار الاستثمار

لا يوجد.

27) الموزع

لا يوجد.

28) مراجع الحسابات

(أ) اسم مراجع الحسابات

شركة حلول كرو للاستشارات المهنية - عضو كرو الدولية

(ب) العنوان المسجل وعنوان العمل لمراجع الحسابات

شركة حلول كرو للاستشارات المهنية - عضو كرو الدولية

ص.ب: 21499

جدة 40097

المملكة العربية السعودية

<https://www.crowe.com/sa>

(ج) الأدوار الأساسية لمراجع الحسابات ومسؤولياته

يقوم مراجع الحسابات بمراجعة قوائم الصندوق المالية وإبداء رأيه بشأنها، بما في ذلك تقييمه للمبادئ المحاسبية المتبعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(د) بيان بأحكام المنظمة لاستبدال مراجع الحسابات لصندوق الاستثمار

يفرض مجلس إدارة الصندوق تعيين مراجع الحسابات أو يقوم المجلس بإصدار تعليمات لمدير الصندوق باستبدال المحاسب القانوني المعين، وذلك في أي من الحالات التالية:

- وجود ادعاءات قوية بسوء سلوك مهني من جانب مراجع الحسابات فيما يتعلق بأدائه لواجباته؛
 - إذا أصبح مراجع الحسابات للصندوق المدرج محاسباً غير مستقل؛
 - إذا قرر مجلس إدارة الصندوق أن مراجع الحسابات لم يعد يملك المؤهلات والخبرات الكافية لأداء وظائف التدقيق والمراجعة بشكل مقبول أو إن تغيير مراجع الحسابات يحقق مصلحة المشتركين؛
 - إذا طلبت هيئة السوق المالية وفقاً لتقديرها تغيير مراجع الحسابات المعين للصندوق؛
 - إذا لم يعد مراجع الحسابات مسجلاً لدى الهيئة.
- يجب إرسال إشعار إلى جميع مالكي الوحدات وهيئة السوق المالية عند استبدال مراجع الحسابات.

(29) أصول الصندوق

- (أ) إن أصول الصندوق محفوظة بواسطة أمين الحفظ لصالح صندوق.
- (ب) يجب على أمين الحفظ فصل أصول الصندوق عن أصوله وعن أصول عملائه الآخرين.
- (ج) إن أصول الصندوق مملوكة بشكل جماعي لمالكي الوحدات (ملكية مشاعة). ولا يجوز أن يكون لمدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن أو مشغل الصندوق أو أمين الحفظ أو أمين الحفظ من الباطن أو مقدم المشورة أو الموزع أي مصلحة في أصول الصندوق أو مطالبة فيما يتعلق بتلك الأصول، إلا إذا كان مدير الصندوق أو مدير الصندوق من الباطن، أو مشغل الصندوق أو أمين الحفظ أو أمين الحفظ من الباطن أو مقدم المشورة أو الموزع مالكاً لوحدات الصندوق، وذلك في حدود ملكيته، أو كان مسموحاً بهذه المطالبات بموجب أحكام لائحة صناديق الاستثمار وأُفصح عنها في هذه الشروط والأحكام.

(30) معالجة الشكاوى

إذا كان لدى أي من مالكي الوحدات أسئلة أو شكاوى تتعلق بالصندوق خلال مدة الصندوق، على مالك الوحدات المعني الاتصال بإدارة رقابة الالتزام ومكافحة غسل الأموال في شركة "الخبير المالية" على:

إدارة رقابة الالتزام

شركة الخبير المالية

طريق المدينة المنورة

ص.ب: 128289

جدة 21362

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 12 658 8888

البريد الإلكتروني: compliance@alkhabeer.com

تتبنى شركة "الخبير المالية" سياسة إدارة شكاوى موثقة والتي تستخدمها مع عملائها الحاليين. ويعتزم مدير الصندوق استخدام هذه السياسة وتطبيقها على مالكي وحدات هذا الصندوق. وبإمكان المستثمرين ومالكي الوحدات المحتملين الراغبين في الحصول على نسخة من هذه السياسة (بدون مقابل) الاتصال بإدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال في شركة "الخبير المالية" على العنوان المذكور أعلاه. وفي حال تعذر الوصول إلى تسوية أو لم يتم الرد خلال (60) يوم عمل، يحق للمشارك إيداع شكواه لدى هيئة السوق المالية - إدارة حماية المستثمر، كما يحق للمشارك إيداع الشكاوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بعد مضي مدة (90) يوماً تقويمياً من تاريخ إيداع الشكاوى لدى الهيئة، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكاوى بجواز إيداعها لدى لجنة الفصل قبل انقضاء المدة.

(31) معلومات أخرى

- (أ) سيتم تقديم السياسات والإجراءات التي ستتبع لمعالجة تعارض المصالح وأي تعارض مصالح محتمل و/أو فعلي عند الطلب دون مقابل.
- (ب) لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، هي الجهة القضائية المختصة بالنظر في أي نزاع ناشئ من أو عن الاستثمار في صناديق الاستثمار.
- (ج) قائمة المستندات المتاحة للمشاركين بالوحدات:
1. شروط وأحكام الصندوق.
 2. العقود المذكورة في الشروط والأحكام.
 3. القوائم المالية لمدير الصندوق.
- (د) أي معلومة أخرى معروفة، أو ينبغي أن يعرفها مدير الصندوق أو مجلس الإدارة بشكل معقول، وقد يطلبها - بشكل معقول - مالكو الوحدات الحاليون أو المحتملون أو مستشاروهم المهنيون، أو من المتوقع أن تتضمنها شروط وأحكام الصندوق التي سيتخذ قرار الاستثمار بناء عليه.
- (هـ) الإعفاءات الموافق عليها من قبل هيئة السوق المالية: لا ينطبق.

(32) متطلبات المعلومات الإضافية لأنواع معينة من الصناديق:

لا ينطبق.

(33) إقرار من مالكي الوحدات

يقر مالك الوحدات باطلاعه على شروط وأحكام الصندوق، وكذلك يقر بموافقته على خصائص الوحدات التي اشترك فيها.

الملحق (1) - ملخص الإفصاح المالي

نوع الرسوم والأتعاب	البيان
أتعاب الإدارة	سيحصل مدير الصندوق، مقابل إدارة أصول الصندوق، الحصول على أتعاب إدارة ("أتعاب الإدارة") بمقدار 0.80% سنوياً من صافي قيمة الأصول. ويجب سداد أتعاب الإدارة كل نصف سنة ميلادية. يتحمل الصندوق أتعاب الإدارة التي يتم احتسابها كل يوم تقييم وسدادها نصف سنوياً ابتداءً من تاريخ الإقفال. وتُدفع أتعاب الإدارة على أساس تناسبي بحيث يُؤخذ في عين الاعتبار الأيام التي مضت من الفترة التي يتم احتساب الأتعاب على أساسها.
أتعاب مدير الصندوق من الباطن	يتم تعويض مدير الصندوق من الباطن (إن وجد)، على نفقة مدير الصندوق، وتدفع بشكل نصف سنوي.
رسوم الاشتراك	حتى 1.0% من مبلغ الاشتراك.
أتعاب أمين الحفظ	سيدفع الصندوق لأمين الحفظ رسوم بمبلغ 25,000 ريال سعودي لإنشاء شركة ذات غرض خاص. وأتعاب حفظ الأصول بالسوق السعودي سنوياً من إجمالي قيمة أصول الصندوق هي كالتالي: أ- من صفر ريال سعودي – إلى 750 مليون ريال سعودي: 0.06% ب- من 750 مليون ريال سعودي – إلى مليار ريال سعودي: 0.05% ج- أكثر من مليار ريال سعودي: 0.04% وأتعاب حفظ الأصول بالأسواق العالمية سنوياً هي كالتالي: أ- الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: 0.04% ب- فرنسا وألمانيا وسويسرا واليابان: 0.07% ج- السوق الصيني (أ) والسوق الصيني (ب): 0.22% على ألا تقل أتعاب أمين الحفظ عن مبلغ 3,000 ريال بحد أدنى شهرياً.
أتعاب مشغل الصندوق	يجب على الصندوق أن يسدد لمشغل الصندوق أتعاباً سنوية تساوي 0.15% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق، وتدفع بشكل نصف سنوي.
أتعاب مراجع الحسابات	يجب على الصندوق أن يسدد لمراجع الحسابات أتعاباً سنوية تساوي 60,000 ريال سعودي، وتدفع بشكل نصف سنوي.
مصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك	يجب على مدير الصندوق أن يسدد مصاريف المستشار الزكوي لتقديم إقرارات المعلومات لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك أتعاباً سنوية تساوي 20,000 ريال سعودي وتدفع سنوياً.
أتعاب لجنة الرقابة الشرعية	يجب على الصندوق أن يسدد للمستشار الشرعي أتعاباً ثابتة مرة واحدة تساوي 20,000 ريال سعودي مقابل مراجعة الشروط والأحكام وهيكّل الصندوق. كما يسدد الصندوق للمستشار الشرعي أتعاب سنوية بقيمة 15,000 ريال سعودي مقابل خدمات التدقيق الشرعي السنوي.
رسوم النشر على موقع تداول السعودية	يدفع الصندوق رسوم النشر على موقع تداول السعودية مبلغ 5,000 ريال سعودي سنوياً. تدفع إلى تداول السعودية بشكل سنوي.
رسوم رقابية	يدفع الصندوق رسوم رقابية لهيئة السوق المالية مبلغ 7,500 ريال سعودي سنوياً. وتدفع بشكل سنوي.
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	يدفع الصندوق 5,000 ريال سعودي سنوياً لكل عضو مستقل بالإضافة إلى بدل حضور قدره 4,000 ريال سعودي عن كل اجتماع. وقد تم تعيين عضوين مستقلين للصندوق، وعليه ستكون قيمة الأتعاب الإجمالية المدفوعة للعضوين هي رسم سنوي ثابت بقيمة 10,000 ريال سعودي سنوياً للعضوين، بالإضافة إلى بدل حضور بقيمة 4,000 ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره العضو الواحد. ومن المتوقع أن يتم عقد اجتماعين اثنين خلال السنة كحد أدنى (وأربعة اجتماعات خلال السنة كحد أقصى)، وعليه سيكون إجمالي بدل الحضور المتوقع للعضوين هو 16,000 ريال سعودي كحد أدنى (32,000 ريال سعودي كحد أقصى). وبذلك يكون مجموع الأتعاب المتوقع دفعها خلال السنة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين هي 26,000 ريال سعودي كحد أدنى (42,000 ريال سعودي كحد أقصى). ولن يتلقى أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين أي أجور.
مصاريف ورسوم التعامل (الوساطة)	تدفع مصاريف الوساطة (بما في ذلك أتعاب السمسار الوسيط) أو أي رسوم تداول أخرى من قبل الصندوق مباشرة بمستويات تحددها الأنظمة أو السمسار الوسيط في الأسواق التي يقوم الصندوق بالتعامل فيها. وتتفاوت تلك المبالغ استناداً على نوع الصفقات وطبيعة الاستثمارات وحجم العمليات مع كل صفقة.
مصاريف التمويل المتوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق	يتم تحميلها على الصندوق حال وجودها حسب أسعار السوق السائدة وتحسب في كل يوم تقييم وتدفع حسب متطلبات الجهة الممولة.

يتحمل الصندوق جميع المصاريف الأخرى الفعلية والمتعلقة بأنشطة الصندوق وتوظيف استثماراته والخدمات المهنية والتشغيلية المقدمة من الغير، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - تكاليف انعقاد اجتماعات مالكي الوحدات، والخدمات المهنية الأخرى المقدمة للصندوق، بالإضافة إلى مصاريف تطهير الدخل (إن وجدت) ومصاريف مقدم خدمة المؤشر (Ideal Rating). ويكون الصندوق مسؤولاً عن أي ضريبة مستحقة الدفع تفرض في المستقبل من قبل الجهات المنظمة. ولن تتجاوز هذه الرسوم والأتعاب والمصاريف 0.50% من صافي قيمة أصول الصندوق سنوياً غير شاملة الرسوم والعمولات والضرائب التي تخضع للوائح والتنظيمات الحكومية، علماً أنه سيتم خصم الرسوم الفعلية فقط.	مصاريف أخرى
سيلتزم مدير الصندوق بـ "قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية" وأي تعديلات تطرأ عليها من وقت لآخر، كما قام مدير الصندوق بتسجيل الصندوق لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لأغراض الزكاة وتقديم الإقرارات اللازمة وفقاً للقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وأي تعديلات تطرأ عليها. علماً بأن مسؤولية حساب الزكاة وسدادها تقع على عاتق مالكي الوحدات بالصندوق، دون تحمل الصندوق أي مسؤولية بهذا الخصوص. كما يتعهد مدير الصندوق بتزويد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بجميع إقرارات المعلومات المطلوبة خلال مدة لا تتجاوز (120) يوم من نهاية العام الزكوي للصندوق. كما سيزود مدير الصندوق مالكي الوحدات بالمعلومات اللازمة لحساب وعاءه الزكوي عند طلبها وفقاً للقواعد، ويترتب على المستثمرين المكلفين الخاضعين لأحكام هذه القواعد الذين يملكون وحدات استثمارية في الصندوق بحساب وسداد الزكاة عن هذه الاستثمارات . كما سيلتزم مدير الصندوق بإخطار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بانتهاء الصندوق خلال (60) يوم من تاريخ الانتهاء. كما يمكن الاطلاع على قواعد هيئة الزكاة من خلال الموقع: https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx	الزكاة

ملاحظة: تخضع كافة المدفوعات المشار إليها أعلاه إلى ضريبة القيمة المضافة التي قد تتغير نسبتها من وقت لآخر.

ضريبة القيمة المضافة

إن جميع الرسوم والأتعاب والمصاريف التي تمت الإشارة إليها في هذه الشروط والأحكام غير شاملة لضريبة القيمة المضافة، ما لم يرد ذكر غير ذلك. وإلى المدى الذي تكون فيه ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد فيما يتعلق بأي عملية توريد من أي شخص للصندوق أو لمدير الصندوق بصفته مديراً للصندوق، يجب على مدير الصندوق أن يدفع عوضاً إضافياً عن ذلك التوريد من أصول الصندوق، على أن تساوي قيمة ذلك العوض الإضافي قيمة العوض غير الشامل لضريبة القيمة المضافة (أو قيمته السوقية غير الشاملة لضريبة القيمة المضافة، إن وجدت) مضروبة بنسبة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على عملية التوريد تلك (شريطة إصدار فاتورة بالضريبة واستلام الصندوق لتلك الفاتورة).

الملحق (2) - معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق

الاستثمار في أصول الدخل الثابت

يكون الاستثمار في الدخل الثابت وفقاً للضوابط التالية:

- يجب أن يكون تمويل صفقات الاستثمارات متوافقاً مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.
- يجب أن يتم استثمار النقد / السيولة في أصول متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.
- يجب عرض جميع عقود واتفاقيات الاستثمار المتعلقة بالصندوق على لجنة الرقابة الشرعية قبل التوقيع عليها.
- لا يجوز لمدير الصندوق الدخول في أي عقد يترتب عليه دفع أو استحقاق فوائد ربوية، وله اتخاذ الإجراءات القضائية للحصول على مستحقاته.

يجوز التعامل بأدوات وطرق الاستثمار الآتية:

- المربحات الشرعية التي تتمثل في شراء سلع وبيعها بهامش ربح بموجب شروط دفع آجلة متفق عليها مسبقاً.
- صناديق المربحات الشرعية الأخرى المدارة من قبل شركات استثمارية.
- الصكوك الصادرة من شركات لديها هيئات رقابة شرعية مقبولة من قبل الهيئة الشرعية الخاصة بالصندوق، والتي تمثل حقوق ملكية غير مجزأة في أصول حقيقية أو منفعتها والأرباح الناتجة عن تلك الأصول، شاملة - على سبيل المثال لا الحصر - الصكوك الصادرة بناءً على عقود التعامل سواء بالإجارة أو المشاركة أو المراجعة أو الاستصناع.
- صناديق الصكوك الأخرى المدارة من قبل شركات استثمارية لديها هيئات رقابة شرعية مقبولة من قبل الهيئة الشرعية الخاصة بالصندوق.
- لا يجوز أن يستثمر الصندوق أو يستحوذ على سندات تقليدية وأسهم ممتازة وأدوات مالية قائمة على أسعار الفائدة مثل الخيارات، أو عقود المستقبلية، أو عقود المناقلة، أو الأدوات المالية الشبهية. ومن غير المسموح للصندوق القيام ببيع أسهم الشركات المستثمر فيها على الهامش، عدا في حال هيكلتها على أسس متوافقة شرعاً ومعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الخاصة بالصندوق.
- لا حرج في قيام مدير الصندوق بالاستثمار في ودائع قصيرة الأجل متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق أو حسابات جارية لدى مصارف إسلامية من أجل تغطية مصاريف الصندوق أو من أجل الدخول في عمليات وفرص استثمارية أخرى.

التدقيق الشرعي:

يتم التدقيق الشرعي بصفة سنوية على عمليات الصندوق للتأكد من توافق عملياته مع الضوابط والمعايير والقرارات المقررة من قبل المستشار.

1. لا يجوز أن يستثمر الصندوق في الشركات التي يكون مجال نشاطها الرئيسي واحداً أو أكثر مما يلي:

(أ) مؤسسات الخدمات المالية التي تقوم على الإقراض بالفائدة والربا أو توزيع المنتجات القائمة على الربا، ويشمل ذلك الوسطاء الماليين مثل البنوك التقليدية والتأمين التقليدي وشركات الإقراض وأي نشاط آخر يتعامل بالفائدة والربا (ويستثنى من ذلك التعامل مع النوافذ الإسلامية من هذه البنوك والشركات التي تعمل وفق الضوابط والمعايير الشرعية).

(ب) إنتاج وتوزيع الخمر أو الدخان وما في حكمهما.

(ج) المؤسسات والشركات التي تركز على عمليات المقامرة والقمار مثل الكازينوهات أو مصنعي ومقدمي آلات القمار.

(د) إنتاج وتوزيع لحم الخنزير ومشتقاته أو اللحوم غير المذكاة والمشروبات الكحولية وجميع المنتجات غير الحلال.

(هـ) شركات التكنولوجيا الحيوية المشاركة في التلاعب بالجينات البشرية وما يتعلق بها من تعديل أو استنساخ، ويستثنى من ذلك الشركات المعنية بالبحوث الطبية.

(و) أدوات الترفيه غير المتوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق كإنتاج ونشر أفلام الخلاعة وكتب المجون والمجلات والقنوات الفضائية الماجنة ودور السينما، وتأليف ونشر الموسيقى، ومحطات الراديو غير المتوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.

(ز) أي نشاط آخر غير متوافق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق على النحو الذي يقرره المستشار الشرعي.

ملاحظة: في حال وجود أي شك حول الاستثمار الذي يندرج ضمن أي من الفئات المذكورة أعلاه، يجب دائماً الرجوع إلى المستشار الشرعي لأخذ المشورة وإجراء مزيد من المراجعة لاتخاذ القرار النهائي من قبل المستشار الشرعي.

2. بمجرد أن يتم التأكد من خلو الشركات من الاستثمارات غير المتوافقة مع المعايير الشرعية المذكورة أعلاه، سيتم إجراء تحليل مفصل لتقاريرهم المالية (التقرير المالي الأخير المراجعة).

3. بمجرد اجتياز الشركات المحددة للفحص الأولي أعلاه، سيتم إجراء تحليل مفصل لبياناتها المالية (آخر تقرير مالي مدقق)، وبناءً عليه لا يجوز الاستثمار في الشركات ذات النسب المالية التالية:

- (أ) إجمالي الديون التقليدية مقسومة على إجمالي أصول الشركة تساوي أو تزيد عن 30%.
- (ب) مجموع النقد بالإضافة إلى الأوراق المالية التي تحمل فوائد محرمة مقسوماً على إجمالي الأصول يساوي أو يزيد عن 30%.
- (ج) الدخل المتحصل من استثمارات غير متوافقة مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق يساوي أو يزيد عن 5%.

4. المعايير المتعلقة بالتطهير:

- يجب تجنب الدخل غير المشروع وإيداعه في حساب خاص لصرفه في الأعمال الخيرية ويتم التطهير حسب الخطوات الآتية:
- (أ) تحديد مقدار الدخل غير المشروع لكل شركة تم الاستثمار فيها.
- (ب) تقسيم مقدار الدخل غير المشروع للشركة على العدد الكلي لأسهمها للحصول على حصة السهم من الدخل غير المشروع.
- (ج) ضرب ناتج القسمة في عدد أسهم الشركة التي تم الاستثمار فيها ليتم حساب إجمالي الدخل غير المشروع الناتج من الاستثمار في الشركة.
- (د) تكرار نفس الخطوات لكل شركة تم الاستثمار فيها.
- (هـ) ضم الدخل غير المشروع لجميع الشركات التي تم الاستثمار فيها وتحويله إلى حساب الأعمال الخيرية.

5. أدوات وطرق الاستثمار:

لا يجوز بيع وشراء الأسهم بأي أداة من الأدوات الاستثمارية التالية:

- عقود المستقبلات (Futures).
- عقود الاختيارات (Option).
- عقود المناقلة (Swap).
- الأسهم الممتازة.
- المشتقات (Derivatives).

الملحق (3) - الآلية الداخلية لتقويم وإدارة المخاطر

المخاطر المتوقعة	وصف المخاطر	إجراءات الحد من المخاطر
مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان هي احتمال الخسارة الناتجة عن فشل الطرف النظير في السداد أو الإيفاء بالتزاماته التعاقدية.	يتم تقويم جميع الأطراف النظيرة المحلية والإقليمية قبل الاستثمار، ووضع حدود للتعرضات تضمن عدم التركيز لدى طرف نظير دون آخر. وسيتم متابعة كل من تلك التعرضات بشكل دوري للتأكد بأنها ضمن الحدود المعتمدة.
مخاطر التركيز	مخاطر التركيز هي المخاطر المتعلقة بدرجة التنوع في الاستثمارات سواء على الصعيد الجغرافي أو من الناحية القطاعية. وبناءً على ذلك، فإن أي تدهور في الظروف المؤثرة على ما سبق يمكن أن يكون له تأثير سلبي على التشغيل أو النتائج المالية.	سيتم تنوع استثمارات الصندوق في أصول متعددة وذلك لمنع تركيز استثمارات الصندوق في أصول محدودة.
مخاطر تغير تكلفة التمويل	احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر على تكلفة التمويل.	سيحرص مدير الصندوق في حال حصول الصندوق على تمويل بأن تكون تكلفته متناسبة مع العوائد المستهدفة بحيث يتم تقليص أي أثر سلبي لارتفاع تكلفة التمويل أو انخفاض عوائد الاستثمار.
مخاطر عدم التوافق الشرعي ومخاطر التخلص من الإيرادات غير الشرعية	هي المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أوراق مالية غير شرعية قد يحتوي جزء من إيراداتها على دخل لا يتطابق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق.	سيقوم مقدم خدمة التطهير والتدقيق الشرعي للأسهم والمؤشر بتنبيه مدير الصندوق بنسب الإيرادات التي لا تتطابق مع معايير لجنة الرقابة الشرعية لدى مدير الصندوق لأي ورقة مالية تنطبق عليها هذه الحالة ليقوم مدير الصندوق بالتخلص من تلك الإيرادات من خلال عملية التطهير وذلك بالتبرع بها لجهات خيرية مرخص لها من الجهات المعنية داخل المملكة العربية السعودية.
مخاطر السيولة	عدم قدرة الصندوق على تسييل الاستثمارات أو عدم وجود سيولة نقدية كافية للإيفاء بالتزاماته.	سيتم التأكد بشكل مستمر من الاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة في محفظة الصندوق لتمكن من دفع أي استحقاقات مطلوبة.
مخاطر الحوكمة وتضارب المصالح	توجد مخاطر تضارب في المصالح عندما تتعارض مصالح أصحاب القرار مع مصالح الصندوق وتتمثل في أن القرار قد يتأثر بشكل غير ملائم بمصالح أخرى.	عند تشكيل مجلس إدارة الصندوق، قام مدير الصندوق بالأخذ في الاعتبار قواعد ومعايير الحوكمة اللازمة حيث يتكون المجلس من خمسة أعضاء (3 من مدير الصندوق و2 أعضاء مستقلين) وسيقوم المجلس بالإشراف على أي تضارب مصالح والموافقة على آلية معالجتها بالإضافة إلى اعتماد سياسة مكتوبة فيما يتعلق بحوكمة الصندوق، وسياسة الاستثمار.
مخاطر الاستثمار في صناديق أخرى	مخاطر الصناديق التي يستثمر فيها الصندوق تتمثل في خسارة بعض أو كل الأموال التي يستثمرها في الصناديق الأخرى بحيث تنخفض قيمتها عن سعر الشراء.	يتم قياس أداء ومخاطر كل صندوق يرغب مدير صندوق الاستثمار فيه بالإضافة إلى أنه سيعمل مدير الصندوق على مراقبة أداء تلك الصناديق بشكل دوري وتقييمها بناءً على معايير قياس الأداء لكل صندوق يتم الاستثمار فيه.
مخاطر تعليق التداول	يمكن أن يعلق أداء أحد الأسهم التي يستثمر فيها الصندوق بسبب التوقعات غير المتوقعة في التداول.	أحد المعايير الاستثمارية التي يقوم بها مدير الصندوق هو تنوع وتعدد استثمارات الصندوق والذي من شأنه أن يحد من تأثير أي تعليق تداول على أي سهم يستثمر به الصندوق.
مخاطر صرف العملات	ينشأ من التغير في سعر إحدى العملات بالمقارنة مع عملة أخرى، وحيث إن استثمارات الصندوق تتم في أسواق عالمية مختلفة فإن من شأن ذلك أن يؤثر على صافي قيمة الوحدة سلبياً.	معظم استثمارات الصندوق ستنم بالدولار الأمريكي وبعملات دول تتبع اقتصادات عالمية رئيسية فإن لذلك أن يقلل حدة تقلبات ذات العلاقة عند المقارنة باستثمارات تتم بعملات تتبع أسواق أقل تأثيراً مثل اقتصادات الدول الناشئة.
مخاطر الاعتماد على مدراء صندوق من الباطن	تنشأ هذه المخاطر في حالة الاعتماد على مدراء صناديق من ذوي الخبرة المحدودة أو غير الملتزمين باستراتيجيات الاستثمار أو ضعف آليات الحوكمة والمعايير المهنية ذات العلاقة.	في حال تعيين مدير الصندوق من الباطن، سيقوم مدير الصندوق بتطبيق معايير الاختيار الواجبة للتأكد من كفاءة ذلك المدير بالقيام بمهامه بالكفاءة المطلوبة والتي تضمن التأكد من الهيكل القانوني واليات الحوكمة، بالإضافة إلى الأداء التاريخي لمدير الصندوق من الباطن في نوعية الأصول التي ينوي مدير الصندوق الاستثمار بها.
مخاطر تأخر الإدراج	مخاطر تأخر الإدراج هي الاستثمار في طروحات أولية مدرجة على السوق ويكمن الخطر في توقيت الطرح.	يتم اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال مدير الصندوق بعد القيام بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة وحجم الاستثمار والعمل على ألا تؤثر تلك الاستثمارات (الطروحات الأولية) على صافي أصول الصندوق من خلال حجمها.

الملحق (4) - نموذج توكيل

تعيين الوكيل بالإتابة

أنا، [] من الجنسية []،
صاحب بطاقة هوية / جواز سفر رقم []، (بصفتي الممثل الشرعي لـ []
[] ("مالك الوحدات")، كمالك المسجل والقانوني لـ [] وحدة بقيمة []
في صندوق الخبير للنمو والدخل ("الصندوق")، أوكل []، من الجنسية []، صاحب بطاقة هوية / جواز سفر رقم []،
ليقوم (مقامي / مقام مالك الوحدات) ووكيلا (عني / عنه) بخصوص الوحدات في الصندوق، وبها يكون له سلطة الحضور والتصويت في جميع اجتماعات مالكي
الوحدات من تاريخه حتى يتقرر غير ذلك أو (أن أفقد صفتي كمالك وحدات في الصندوق / أن يفقد مالك الوحدات صفته كمالك وحدات في الصندوق).
وإشهاداً لذلك، تم توقيع هذا التوكيل وسوف يبدأ سريان مفعوله بتاريخ [].

اسم الوكيل:	
رقم الجوال:	البريد الإلكتروني:
العنوان:	
توقيع الوكيل:	

الملحق (5) - نموذج طلب الاشتراك / الاسترداد



Alkhabeer Capital
PO Box 128289, Jeddah 21362, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 12 658 8888, Fax: +966 12 658 6663
CR No: 4030177445, CMA License No: 07074-37
Tax Identification No: 300101594900003
www.alkhabeer.com

شركة الخبير المالية
ص.ب. 128289، جدة 21362، المملكة العربية السعودية
هاتف: +966126588888، فاكس: +966126586663
رقم السجل التجاري: 4030177445، الرخصة الصادرة عن هيئة السوق المالية: 07074-37
الرقم الضريبي: 300101594900003

نموذج طلب اشتراك Subscription Form

Product Name:	اسم المنتج:
Date:	الفرع:
Branch:	التاريخ:
For Individuals (First Applicant):	
Name:	الاسم:
Nationality:	رقم الهوية/الجواز: ID/Passport No.:
Address:	العنوان:
P.O. Box:	الرمز البريدي: Postal Code:
City:	المدينة:
Tel.:	رقم الجوال: Mobile:
Fax:	رقم الفاكس:
E-mail:	البريد الإلكتروني:
In case of Joint Application (Second Applicant):	
Name:	الاسم:
Nationality:	رقم الهوية/الجواز: ID/Passport No.:
Address:	العنوان:
P.O. Box:	الرمز البريدي: Postal Code:
City:	المدينة:
Tel.:	رقم الجوال: Mobile:
Fax:	رقم الفاكس:
E-mail:	البريد الإلكتروني:
For Institutions:	
Name:	الاسم:
Country of Incorporation:	رقم السجل التجاري: C.R. No.:
Address:	العنوان:
P.O. Box:	الرمز البريدي: Postal Code:
City:	المدينة:
Tel.:	رقم الجوال: Mobile:
Fax:	رقم الفاكس:
Authorized Rep.:	رقم الهوية/الجواز: ID/Passport No.:
Nationality:	الجنسية:
E-mail:	البريد الإلكتروني:
Subscription Details:	
☐ Subscription	☐ Capital Commitment
Brokerage Acc. Transfer:	Wire Transfer (attach details):
Currency:	المبلغ:
Amount:	رسوم الاشتراك:
Fees:	ضريبة القيمة المضافة (15% من رسوم الاشتراك):
VAT (15% of the Subscription Fees):	الاجمالي:
Total:	المبلغ الإجمالي (بالأحرف):
Total (in words):	تاريخ التقييم:
Valuation Date:	تفاصيل الحساب البنكي للأرباح (إن وجد):
Bank details for the payment of dividends (if applicable):	البنك:
Branch:	IBAN:
Others:	أخرى:
Upon signature below, I/we hereby undertake that I/we have received and accepted the respective Product's offering document (e.g. Private Placement Memorandum, Information Memorandum or Offering Memorandum) ("Offering Document") and the Representation and Warranties contained herein.	بموجب توقيع/توقيعات أدناه فإنني أقر وأؤكد أننا نقر ونؤكد بموجب هذا باستلام وقبول وثائق عرض المنتج (أي مذكرة الطرح الخاص، نشرة المعلومات أو مذكرة العرض) (وثائق العرض) كما أقر وأؤكد أننا نقر ونؤكد باطلاعنا على كافة الشروط الخاصة بهذا الطرح.
Signature:	التوقيع:

For Internal Use Only:		للاستعمال الداخلي فقط:	
Processed:	Verified:	Reviewed:	Received:
Date:	Date:	Date:	Date:
Signature:	Signature:	Signature:	Signature:



Fund Manager:
Alkhabeer Capital
P.O. Box 128289 Jeddah 21362
Kingdom of Saudi Arabia
Tel. No.: +966 2 658 8888 Fax. No.: +966 2 658 6663
C.R. No.: 4030177445 / CMA License No.: 07074-37
www.alkhabeer.com

مدير الصندوق:
شركة الخبير المالية
ص.ب ١٢٨٢٨٩ جدة ٢١٣٦٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢ ٦٥٨ ٨٨٨٨ فاكس: +٩٦٦ ٢ ٦٥٨ ٦٦٦٣
سجل تجاري: ٤٠٣٠١٧٧٤٥ / ترخيص هيئة السوق المالية رقم ٧٠٧٤-٣٧
www.alkhabeer.com

Redemption Form طلب استرداد

Fund Name: اسم الصندوق: _____
Date: / / التاريخ Branch: الفرع Account No.: رقم الحساب: _____

For Individuals (First Applicant):

للأفراد (مقدم الطلب الأول):

Name: الاسم: _____
Nationality: الجنسية: ID/Passport No.: رقم الهوية/الجواز: _____
Address: العنوان: _____
P.O. Box: ص.ب: City: المدينة: Postal Code: الرمز البريدي: _____
Tel.: رقم الهاتف: Fax: رقم الفاكس: Mobile: رقم الجوال: _____
E-mail: البريد الإلكتروني: _____

In case of Joint Application (Second Applicant):

في حالة الحساب المشترك (مقدم الطلب الثاني):

Name: الاسم: _____
Nationality: الجنسية: ID/Passport No.: رقم الهوية/الجواز: _____
Address: العنوان: _____
P.O. Box: ص.ب: City: المدينة: Postal Code: الرمز البريدي: _____
Tel.: رقم الهاتف: Fax: رقم الفاكس: Mobile: رقم الجوال: _____
E-mail: البريد الإلكتروني: _____

For Institutions:

للشركات والمؤسسات:

Name: الاسم: _____
Country of Incorporation: الجنسية: C.R. No.: رقم التسجيل التجاري: _____
Address: العنوان: _____
P.O. Box: ص.ب: City: المدينة: Postal Code: الرمز البريدي: _____
Tel.: رقم الهاتف: Fax: رقم الفاكس: Mobile: رقم الجوال: _____
Authorized Rep.: شخص المفوض: Nationality: الجنسية: ID/Passport No.: رقم الهوية/الجواز: _____
E-mail: البريد الإلكتروني: _____

Redemption details:

Full ☐ كلي

Partial ☐ جزئي

تفاصيل الاسترداد:

If partial, please select one of the following:

في حالة الاسترداد الجزئي اختر:

☐ Number of Units (#):

☐ Amount (Net of Fees):

☐ المبلغ (بعد الرسوم):

☐ عدد الوحدات (٣):

In words:

بالأحراف:

Value Date: / / تاريخ التقييم:

Bank details for the payment of redemption proceeds:

تفاصيل الحساب البنكي للاسترداد:

Branch: الفرع: Bank: البنك: _____
IBAN: أيبان: _____
Others: أخرى: _____

Signature	التوقيع

For Internal Use Only:

للاستعمال الداخلي فقط:

Processed: مُعالج:	Verified: مُتحقق:	Reviewed: مُراجع:	Received: مُستلم:
Date: التاريخ:	Date: التاريخ:	Date: التاريخ:	Date: التاريخ:
Signature: التوقيع:	Signature: التوقيع:	Signature: التوقيع:	Signature: التوقيع:

شركة الخبير المالية

الخبير المالية
Alkhabeer Capital



ترخيص هيئة السوق المالية 07074-37
سجل تجاري رقم 4030177445

رقم المجاني: 800 124 7555
www.alkhabeer.com